توجيه النهج القائم على المخاطر للمهنيين القانونيين

مجموعة العمل المالي (FATF) هي هيئة حكومية دولية مستقلة تقوم بإعداد وترويج سياسات لحماية النظام المالي العالمي من غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل وانتشار أسلحة الدمار الشامل .وتُعرف توصيات FATFعلى أنها معيار عالمي لمكافحة غسل الأموال (AML) وتمويل مكافحة الإرهاب.(CFT) .

لمزيد من المعلومات حول FATF ، يرجى زيارة**www.fatf-gafi.org**

لا تخل هذه الوثيقة و / أو أي خريطة مدرجة هنا بأي وضع أو سيادة على أي من الأراضي ،أو إلى ترسيم للحدود الدولية والحدود واسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة.

نقلا عن المرجع:.

FATF (٢٠١٩)، التوجيه لنهج قائم على المخاطر للمهنيين القانونيين ، FATF ، باريس ، www.fatf-gafi.org/publications/documents/Guidance-RBA-legal-professionals.html

كل الحقوق محفوظة FATF/OECD 2019. لا يجوز نسخ أو ترجمة هذا المنشور دون إذن كتابي مسبق.يجب تقديم طلبات للحصول على هذا الإذن ، لكل هذا المنشور أو جزء منه
(الفاكس: +٣٣ ١ ٤٤ ٣٠ ٦١ ٣٧ أو البريد الإلكتروني(contact@fatf-gafi.org :

cover photo © Getty Images

جدول المحتويات
المختصرات.
ملخص تنفيذي

١-	-القسم ١- مقدمة ومفاهيم أساسية
	-الغرض من التوجيه ، والجمهور المستهدف، ووضع ومحتوى التوجيه
	-نطاق التوجيه
	-المصطلحات والسمات الرئيسية ونماذج الأعمال
	-المصطلحات
	-الخدمات التي يقدمها المهنيون القانونيون ونقاط ضعفهم في ML/TF
	-الخدمات التي يؤديها كتاب العدل
	-توصيات FATF فاتف المطبقة على المهنيين القانونيين
	-القسم الثاني – النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
	-ما هو النهج القائم على المخاطر؟
	-الأساس المنطقي للنهج القائم على المخاطر
	-تطبيق النهج القائم على المخاطر
	-التحديات
	-توزيع المسؤولية بموجب النهج القائم على المخاطر
	-تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب .
	-تخفيف مخاطر ML / TF وإدارتها
	-تطوير فهم مشترك للنهج القائم على المخاطر
	-القسم الثالث - إرشادات للمهنيين القانونيين
	-تحديد المخاطر وتقييمها
	- مخاطر البلد ان/ المخاطر الجغرافية والعميل
	-مخاطر المعاملات / الخدمات
	-المتغيرات التي قد تؤثر على تقييم المخاطر
	-توثيق تقييم المخاطر
	-إدارة المخاطر وتخفيفها

	-العناية الواجبة الأولية والمستمر ة (التوصيتان ١٠ & ٢٢)
	-المراقبة المستمرة للعملاء والأنشطة المحددة (التوصيتان ١٠ & ٢٣). -الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، والتنبيه،والرقابة الداخليةوالبلدان ذات المخاطر العالية(وتوصية٢٣) -القسم الرابع - توجيه المشرفين -النهج القائم على المخاطر في الإشراف
	-المشرفون ودور المشرفين للنهج القائم على المخاطر فى الإشراف والمراقبة
	-خلفية: الأطر الوطنية وفهم مخاطر ML / TF- دور البلدان
	-تخفيف مخاطر ML / TF وإدارتها
	-الإشراف على النهج القائم على المخاطر
	٢- توجيه النهج قائم على المخاطر للمهنيين القانونيين
٢-	-الترخيص أو التسجيل
	-المراقبة والإشراف
	ا-لإنفاذ
	-التوجيه
	-التدريب
	-المصادقة
	-تبادل المعلومات
	-الإشراف على الملكية المستفيدة ومصدر الأموال / متطلبات الثروة
	-مصادر الأموال والثروة
	-ترتيبات الأمناء (Nominees)
	-الملحق ١ : معلومات الملكية المستفيدة فيما يتعلق بصندوق أمانة أو غيره من الترتيبات القانونية التى يق لها مهنى قانونى خدمات
	-الملحق ٢ : مصادر المعلومات الإضافية
	-الملحق ٣: مسرد المصطلحات

-الملحق ٤ : الممارسات الإشرافية لتنفيذ النهج القائم على المخاطر .
-الملحق ٥ : أمثلة على الأعلام الحمراء التى تبرز الأنشطة أو المعاملات المشبوهة

-المهنيون القانونيون

-الملحق ٦: أعضاء فريق صياغة النهج القائم على المخاطر.

٣-
المختصرات

AML/CFT	مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب
CDD	العناية الواجبة للعميل[١]
DNFBP	المؤسسات والمهن غير المالية المحددة
FIU	وحدة التحريات المالية
INR	مذكرة تفسيرية للتوصية
ML	غسل الأموال
MLRO	الموظف المبلغ عن غسل الأموال
PEP	الشخص المكشوف سياسياً
R	توصية
RBASRB	هيئة منظمة ذاتياً
STR	تقرير عملية مشبوهة
TCSP	مزودو خدمات صناديق الأمانة والشركات
TF	تمويل الإرهاب

[١] يستخدم تعبير "Customer" في بعض الدول والمهن بنفس معنى "Client" لغرض هذه الوثيقة.

٤-

ملخص تنفيذي

١- النهج القائم على المخاطر (RBA) أمر أساسي للتنفيذ الفعال لتوصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) وهذا يعني أن على الجهات المختصة والمشرفين والمهنيين القانونيين تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرض لها المهنيون القانونيون، وتنفيذ تدابير التخفيف المناسبة . وهذا النهج يتيح تخصيص الموارد حيثما كانت المخاطر أعلى.

٢- يهدف توجيه النهج القائم على المخاطر الذي وضعته الفاتف إلى دعم تنفيذ النهج القائم على المخاطر مع الأخذ في الاعتبار تقييمات مخاطر ML / TF الوطنية والأطر القانونية والتنظيمية. ويتضمن عرضًا عامًا عن النهج ويوفر إرشادات محددة إلى المهنيين القانونيين والمشرفين عليهم .تم تطوير التوجيه بالشراكة مع قطاع المهن القانونية، لضمان أنه يعكس الخبرة والممارسات الجيدة من داخل المهنة.

.

٣- يقر التوجيه بأن المهنيين القانونيين يعملون ضمن نطاق واسع من هياكل الأعمال - من الممارسين الأفراد إلى الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات- ويقدمون مجموعة متنوعة من الخدمات في دول مختلفة . ونظراً إلى التنوع في الحجم، والأنشطة وحجم المخاطر، فلا يوجد نهج واحد يناسب الجميع.

٤- يعد إعداد تقييم مخاطر ML / TF نقطة انطلاق رئيسية لتطبيق النهج القائم على المخاطر .يجب أن يكون متناسباً مع طبيعة وحجم وتعقيد مكتب المحاماة .وأكثر معايير المخاطر شيوعًا هي مخاطر البلدان أو المخاطر الجغرافية أو مخاطر العملاء ومخاطر الخدمة / المعاملات .يقدم التوجيه أمثلة لعوامل المخاطر وفق هذه الفئات .

٥- يؤكد التوجيه أنه تقع المسؤولية على الإدارة العليا للمؤسسات المهنية القانونية لتعزيز ودعم ثقافة الالتزام. ويجب عليها ضمان التزام المهنيين القانونيين بإدارة مخاطر ML / TF عند إنشاء العلاقات أو الحفاظ عليها.

٦- تسلط الإرشادات الضوء على أنه يجب على المهنيين القانونيين تصميم سياساتهم والإجراءات بحيث يعالج مستوى تدابير العناية الواجبة بالعميل (الأولية والمستمرة) بخصوص مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرضون لها . وبالتالي يشرح التوجيه الالتزامات المترتبة على المهنيين القانونيين بشأن تحديد والتحقق من معلومات الملكية المستفيدة ويقدم أمثلة على تدابير العناية الواجبة بالعميل القياسية والمبسطة والمعززة القائمة على مخاطرML / TF .

٧- يتضمن التوجيه قسماً للمشرفين على المهنيين القانونيين يسلط الضوء على دور الهيئات التنظيم الذاتي (SRBs)في الإشراف والمراقبة. ويفسر النهج القائم على المخاطر للإشراف وكذلك الإشراف على النهج القائم على المخاطر من خلال توفير إرشادات محددة بشأن متطلبات الترخيص أو التسجيل للمهنة، وآليات

الرقابة في الموقع وخارج الموقع والإنفاذ والتوجيه والتدريب وقيمة تبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص.

٨- يسلط التوجيه الضوء على أهمية الإشراف على متطلبات الملكية المستفيدة وترتيبات الأمناء. ويؤكد كيف يمكن أن تساعد الأطر الإشرافية في التأكيد فيما إذا كانت معلومات الملكية المستفيدة المتعلقة بالأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية دقيقة وحديثة ويتم حفظها وإتاحتها في الوقت المناسب.

٥-

القسم ١ ـ مقدمة ومفاهيم أساسية

يجب قراءة هذا التوجيه بالتزامن مع الوثائق التالية المتاحة على موقع فاتف:
: www.fatf-gafi.org.

أ) توصيات مجموعة العمل المالي، ولا سيما التوصيات ١ و١٠ و١١ و١٢ و١٧، و١٩و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٨ وملاحظاتهما التفسيرية (INR) ، ومسرد مصطلحات فاتف.
ب) وثائق إرشادات FATF الأخرى ذات الصلة مثل:

- توجيه فاتف بشأن تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني (فبراير ٢٠١٣،
- توجيه فاتف بشأن الشفافية والملكية المستفيدة (أكتوبر ٢٠١٤)
- توجيه فاتف بشأن النهج القائم على المخاطر لمقدمي خدمات صناديق الائتمان والشركات (TCSP)يونيو ٢٠١٩
- توجيه فاتف حول النهج القائم على المخاطر للمحاسبين (يونيو ٢٠١٩)

ج) تقارير FATF الأخرى ذات الصلة مثل:

- تقرير FATF عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب: نقاط ضعف المهنيين القانونيين (يونيو ٢٠١٣)
- قرير مجموعة FATF و Egmont المشترك حول إخفاء الملكية المستفيدة (يوليو ٢٠١٨)

الخلفية والسياق

٩- يعد النهج القائم على المخاطر أمرًا أساسيًا للتنفيذ الفعال لـ معايير فاتف الدولية المنقحة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح ، الذي اعتمد في عام ٢٠١٢[٢] . قامت مجموعة العمل المالي بمراجعةRBA توجيهها للنهج القائم على المخاطر لعام ٢٠٠٨ الخاص بالمهنيين القانونيين ليواكب متطلبات فاتف الجديدة[٣] ولتعكس الخبرة المكتسبة من قبل السلطات العامة والقطاع الخاص على مدى سنوات في تطبيق النهج القائم على المخاطر. وتنطبق هذه النسخة المنقحة على المهنيين القانونيين عندما يقومون بتحضير معاملات أو تنفيذها لعملائهم فيما يتعلق ببعض الأنشطة المحدد. [٤]

---

[٢] فاتف (٢٠١٢)
[٣] تتكون معايير فاتف من التوصيات والملاحظات التفسيرية والتعاريف المطبقة من في مصطلحات فاتف.
[٤] تشمل الخدمات التي يقدمها المهنيون القانونيون تلك التي يقدمها كل من المحامين وكتاب العدل، ويتم تضمين هذه الخدمات تحت الرمز النقطي (هـ) من تعريف "الأعمال والمهن غير المالية المحددة" في مسرد مصطلحات FATF. للحصول على تفاصيل حول الأنشطة المحددة للمهنيين القانونيين بموجب التوصية ٢٢ وتوصيات FATF الأخرى السارية على المهنيين القانونيين، يرجى الرجوع إلى الفقرة ٢٠ من هذا الدليل.

٦-

١٠- تمت صياغة هذا التوجيه من قبل مجموعة مشروع تضم أعضاء من الفاتف وممثلي القطاع الخاص. وشاركت مجموعة المشروع بقيادة المملكة المتحدة والولايات المتحدة، ومعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، ونقابة المحامين الدولية وجمعية صناديق الائتمان والعاملين في القطاع العقاري. مجموعة أعضاء المشروع مبينة في الملحق ٥.

١١- تبنت فاتف هذا المنهج المحدث للمهنيين القانونيين في الاجتماع العام الذي عقدته في يونيو ٢٠١٩.

الغرض من التوجيه

١٢- الغرض من هذا التوجيه هو:

أ) مساعدة المهنيين القانونيين في تصميم وتنفيذ منهج قائم على المخاطر للالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تقديم مبادئ توجيهية وأمثلة للممارسات الحالية، مع التركيز بشكل خاص على تقديم التوجيه للممارسين الأفراد والشركات الصغيرة.

ب) دعم الفهم العام للمنهج القائم على المخاطر للمهنيين القانونيين ، والمؤسسات المالية، والمؤسسات والمهن غير المالية المحددة.[٥] التي تحافظ على علاقات مع المهنيين القانونيين (على سبيل المثال من خلال الحسابات المجمعة أو حسابات العملاء أو حسابات الأمانة والشركات) والسلطات المختصة وهيئات التنظيم الذاتي [٦] المسؤولة عن مراقبة امتثال المهنيين القانونيين لالتزاماتهم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ؛

ج) تحديد العناصر الأساسية التي ينطوي عليها تطبيق المنهج RBA على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمهنيين القانونيين؛

د) مساعدة المؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية المحددة التي لديها مهنيون قانونيون بصفة عملاء في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر ML / TF المرتبطة بالمهنيين القانونيين وخدماتهم؛

ه) مساعدة البلدان والسلطات المختصة والحكومات الإقليمية الخاصة في تنفيذ توصيات FATF فيما يتعلق بالمهنيين القانونيين، لا سيما التوصيات ٢٢ ،و٢٣ و ٢٨ ؛

و) مساعدة البلدان وهيئات التنظيم الذاتي والقطاع الخاص على تلبية المتطلبات المتوقعة منهم ، لا سيما بموجب الفقرتين١٠-٣ و ١٤٠-٤؛

ز) دعم التنفيذ الفعال لخطط عمل تقييم المخاطر الوطنية التي أجرتها البلدان؛ و

[٥] بما في ذلك الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، انظر تعريف مصطلح "الأعمال والمهن غير المالية المحددة" في مسرد مصطلحات العمل المالي.

[٦] راجع تعريف المصطلح "هيئة التنظيم الذاتي " في قاموس مصطلحات FATF.

ح) دعم التنفيذ والإشراف الفعالين من قبل البلدان للتدابير الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال التركيز على المخاطر وكذلك التدابير الوقائية والتخفيفية

٧-
الجمهور المستهدف، وحالة ومحتوى التوجيه

١٣- هذا التوجيه موجه إلى الجمهور التالي:

آ) المهنيين القانونيين؛

ب) البلدان وسلطاتها المختصة، بما في ذلك مشرفو مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمهنيون القانونيون بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمشرفين على البنوك التي لديها مهنيون قانيون كعملاء، ووحدات التحريات المالية (FIUs) ؛ و

ج) الممارسون في القطاع المصرفي وقطاعات الخدمات المالية الأخرى والمؤسسات والمهن غير المالية المحددة التي لديها مهنيون قانونيون كعملاء.

١٤- يتكون التوجيه من أربعة أقسام .القسم الأول يحدد المقدمة والمفاهيم الأساسية. ويحتوي القسم الثاني على العناصر الرئيسية للنهج القائم على المخاطر، ويجب قراءته بالاقتران مع إرشادات محددة للمهنيين القانونيين (القسم الثالث) وإرشادات لمشرفي المهنيين القانونيين
عن التنفيذ الفعال لنهج قائم على المخاطر (القسم الرابع.) هناك ستة مرفقات عن:

أ) معلومات الملكية المستفيدة فيما يتعلق بشركة أو صندوق ائتمان أو غير ذلك من المعلومات عن الترتيبات القانونية التي يقدم لها أخصائي قانوني خدمات (الملحق ١)؛
ب) مصادر المعلومات الإضافية (الملحق ٢)؛
ت) مسرد المصطلحات (الملحق ٣)؛
ث) الممارسات الإشرافية لتنفيذ النهج القائم على المخاطر (الملحق ٤)؛
ج) مؤشرات العلم الأحمر لتسليط الضوء على الأنشطة المشبوهة أو المعاملات للمهنيين القانونيين (الملحق ٥)؛
ح) أعضاء فريق صياغة النهج القائم على المخاطر (الملحق ٦).

١٥- يقر هذه التوجيه أن النهج القائم على المخاطر الفعال سيأخذ بعين الاعتبار السياق الوطني، والنظر في النهج القانوني والتنظيمي والتوجيه القطاعي المتعلق بكل دولة، ويعكس الطبيعة والتنوع والنضج والمخاطر للمهنيين القانونين للبلد، وملف تعريف المخاطر للمهنيين القانونيين الأفراد العاملين في القطاع والعملاء. يحدد التوجيه عناصر مختلفة يمكن أن تنظر فيها البلدان والمهنيون القانونيون عند تصميم وتنفيذ نهج قائم على المخاطر فعال.

١٦- هذا التوجيه غير ملزم ولا يلغي نطاق السلطات الوطنية[٧]، بما في ذلك تقييمها المحلي وتصنيف المهنيين القانونيين بناءً على حالة مخاطر ML / TF السائدة والعوامل السياقية الأخرى .إنه يبني على تجارب البلدان والقطاع الخاص لمساعدة السلطات المختصة والمهنيين والقانونيين لتنفيذ توصيات FATF

[٧] ومع ذلك، ينبغي للسلطات الوطنية أن تأخذ التوجيه في الاعتبار عند القيام بوظائفها الإشرافية.

المعمول بها بشكل فعال. ويمكن أن تأخذ السلطات الوطنية هذا التوجيه في الاعتبار أثناء إعداد التوجيهات الخاصة بها للقطاع. ويجب أن يشير المهنيون القانونيون أيضًا إلى التشريعات ذات الصلة والتوجيه القطاعي للبلد حيث يوجد عملاؤهم.

٨-

نطاق التوجيه: المصطلحات والسمات الرئيسية ونماذج الأعمال

المصطلحات

المهنيون القانونيون

١٧- تنطبق توصيات FATF على جميع المهنيين القانونيين عندما ينفذون أنشطة معاملات محددة لأطراف ثالثة (انظر أدناه) ولا تنطبق على جميع الأنشطة التي يقوم بها المهنيون القانونيون .وأبرزها، التقاضي الذي لا يعد نشاطًا محددًا، ولا يخضع المحترف القانوني الذي يمثل عميلًا في التقاضي لتوصيات فاتف؛ ما لم يقم خلال هذا التمثيل المهني القانوني، بممارسة أحد الأنشطة المحددة أو أكثر، وفي هذه الحالة سيتم تطبيق التوصيات على هذا النشاط أو الأنشطة المحددة فقط. ولا تنطبق توصيات فاتف عندما يقدم الشخص الخدمات القانونية "الداخلية" كموظف في كيان لا يقوم بتوفير الخدمات القانونية.

١٨- القطاع القانوني يضم طائفة واسعة من الممارسين وليس مجموعة متجانسة، من بلد إلى آخر أو حتى داخل بلد ما . ولأغراض هذا التوجيه، يشمل المهنيون القانونيون محامي المرافعات ومحامي القضايا وغيرهم من المتخصصين والوكلاء وكتاب العدل. وبالإضافة إلى الالتزامات التي يضطلعون بها من خلال التعاقد من أجل خدماتهم، يضطلع المهنيون القانونيون بواجبات خاصة تجاه عملائهم (مثل واجبات السرية والولاء)، وكذلك الواجبات العامة للمؤسسات القانونية في دولهم (على سبيل المثال من خلال أدوار مثل "موظفو المحكمة". وتم تصميم هذه الواجبات للمساعدة في إقامة العدل وتعزيز سيادة القانون، وبوجه عام لتحديد مهنيين قانونيين بصرف النظر عن المستشارين المحترفين الآخرين .وفي العديد من الدول، يتم النص على هذه الواجبات والالتزامات في القانون أو اللوائح أو قواعد المحاكم وفقًا للممارسات التاريخية القائمة.

١٩- تختلف الألقاب الممنوحة لمختلف المهنيين القانونيين في الدول والأنظمة، مع نفس اللقب الذي قد لا يكون له دائما نفس المعنى أو مجال المسؤولية. على الرغم من وجود بعض العناصر المشتركة بناءً على ما إذا كان للبلد تقليد القانون العام أو القانون المدني، حتى هذه التعميمات لن تكون دائما صحيحة .كما يتنوع نطاق الخدمات التي يقدمها ويؤديها المهنيون القانونيون، وتختلف على نطاق واسع من بلد لآخر، من المهم أن نفهم الأدوار المحددة التي يقوم بها مختلف المهنيين القانونيين داخل بلدانهم عند تقييم التزامات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في قطاع المهن القانونية، وكذلك كيفية تفاعل هذه الخدمات مع تلك الخاصة بـالمهن الأخرى. ويطلب من العديد من المهنيين القانونيين الامتثال للتشريعات والقواعد واللوائح المعتمدة من قبل الجمعيات المهنية أو هيئات التنظيم الذاتي الأخرى.

٢٠- تنص التوصية (٢٢) على تطبيق متطلبات العناية الواجبة بالعميل وحفظ السجلات على المهنيين القانونيين عند التحضير للقيام بتنفيذ بعض الأنشطة المحددة لعملائهم، وهي:

أ) بيع وشراء العقارات؛
ب) إدارة أموال العميل أو الأوراق المالية أو الأصول الأخرى؛
ج) إدارة الحسابات المصرفية أو حسابات التوفير أو الأوراق المالية؛

د) تنظيم المساهمات في إنشاء أو تشغيل أو إدارة الشركات و
ه) إنشاء أو تشغيل أو إدارة الشخصيات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية، وشراء وبيع الكيانات التجارية.

٩-

٢١- تضع توصيات FATF معياراً دولياً، يجب أن تنفذه الدول من خلال تدابير تتكيف مع ظروفها الخاصة. وبشكل عام، تابعت الدول عن كثب توصيات مجموعة العمل المالي، ولكن توجد اختلافات ويجب أن ينظر المهنيون القانونيون بعناية في القوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المنفذة في دولهم. ويعتبر المفهوم الشامل للالتزامات التي تنطبق على بعض الأنشطة المحددة (على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢٠) شائعاً في جميع الدول.

٢٢- قد يكون بعض المهنيين القانونيين ومكاتب المحاماة قادرين على الاستنتاج، بناءً على الخدمات التي يقدمونها، أنه ليس لديهم أي التزامات محددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب طالما أنهم لا يحضرون أو ينفذون أيًا من الأنشطة المحددة. ورغم عدم انطباق التزامات محددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مهني قانوني أو مكتب محاماة، فإن من الأخلاق الشاملة وأفضل الممارسات للمهنة لجميع المهنيين القانونيين ضمان عدم إساءة استخدام خدماتهم، بما في ذلك من قبل المجرمين. وفقا لذلك، ينبغي على المهنيين القانونيين وشركات المحاماة التفكير مليا فيما يتعين عليهم القيام به للحماية من هذا الخطر بغض النظر عن تطبيق التزامات محددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حتى لا تشارك عن غير قصد في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢٣- يجب على المهنيين القانونيين الذي يقومون بتقديم الخدمات الاستشارية والتمثيل لأعضاء المجتمع والشركات والكيانات الأخرى ما يلي:
أ) فهم حقوقهم والتزاماتهم القانونية المتزايدة التعقيد؛
ب) تسهيل معاملات الأعمال؛
ت) مساعدة عملائهم على الامتثال للقوانين؛ و
ث) توفير الوصول إلى العدالة والانصاف القضائي.

٢٤- يمكنهم تقديم هذه الخدمات بمفردهم، أو بالتعاون مع جهات أخرى من المهنيين القانونيين المستقلين، أو بصفة شركاء أو أعضاء في مكتب محاماة. وقد تتكون الشركة من ممارس قانوني وحيد أو عدد قليل من الممارسين أو الآلاف من المهنيين القانونيين عبر العديد من المكاتب في جميع أنحاء العالم . وهناك أيضا هياكل الأعمال البديلة التي يتحد فيها المهنيون القانونيون مع المهنيين غير القانونيين لتشكيل شراكة. ويمارس معظم المهنيين القانونيين العمل وحدهم أو مع غيرهم من المهنيين القانونيين في الشركات الصغيرة.

٢٥- يشمل المهنيون القانونيون محامي المرافعات ومحامي القضايا وأنواع أخرى من المتخصصين مهما كان لقبهم. وعادة، يمثل هؤلاء المهنيين القانونيين العملاء في المحكمة ويقومون أيضا، في بعض البلدان، بتقديم الخدمات الاستشارية التي قد تشمل أحد الأنشطة الواردة في التوصية ٢٢، وكما هو مبين أعلاه، وبالتالي، عليهم الالتزام فيما يتعلق بتلك الخدمات.

٢٦- تشمل الخدمات المقدمة عالميًا من قِبل المهنيين القانونيين تقديم المشورة بشأن العملاء والمعاملات المالية والهياكل القانونية التي تنطوي على قضايا مالية أو ترتيبات أعمال. ونظراً لوضعهم المنظم، ولمساعدة العملاء في المعاملات، يمكن أن يضطلع المهنيون القانونيون أيضاً بحفظ أموال العملاء في حسابات محددة

أو الموافقة على التصرف نيابة عن العملاء (على سبيل المثال بموجب وكالة رسمية) فيما يتعلق بجوانب محددة من المعاملات . ومع ذلك، فإن إسداء المشورة والاستشارات من المهنيين القانونيين، وخاصة بشكل متزايد في الأسواق الإقليمية والعالمية، لا ينطوي عموما على التعامل مع الأموال. ويقوم المهنيون القانونيون في كثير من الأحيان بالتعاون مع المستشارين المحترفين الآخرين بشأن المعاملات، مثل المحاسبين، ومؤسسات الاستشارة ومقدمي خدمات شركات الائتمان(TCSPs) ، ووكلاء الضمان وشركات تأمين اللقب وقد يحيلوا عملاءهم إلى مهنيي خدمات محددين. وغالبا ما يتم التعامل مع تدفقات الأموال وتسهيلها بواسطة المؤسسات المالية حصراً.

- ١٠

٢٧- إن عمل المهنيين القانونيين أمر أساسي لتعزيز التمسك بحكم القانون. وعادة ما يتم تنظيم عمل المهنيين القانونيين بموجب القوانين والمعايير المهنية ومدونات الأخلاق والسلوك . ويكمن أن يؤدي خرق الالتزامات المفروضة عليهم إلى مجموعة متنوعة من العقوبات، بما في ذلك العقوبات المدنية والتعاقدية والتأديبية والجنائية.

الامتياز المهني القانوني والسرية المهنية

٢٨- تخضع الإجراءات والسلوكيات التي تمت مناقشتها في هذا التوجيه إلى الامتياز المهني والسرية المهنية المعمول بها. إن الامتياز القانوني والسرية المهنية هما لحماية للعميل، وهما واجب المهني القانوني. والامتياز (مفهوم قانون عام موجود في دول مثل إنجلترا وويلز والولايات المتحدة) والسرية المهنية (مفهوم القانون المدني وموجود في دول مثل ألمانيا وفرنسا) والهدف منهما الحماية من الإفصاح عن معلومات العميل أو المشورة المقدمة له. ورغم اختلاف المفهومين في النطاق والغرض، إلا أنهما يقومان على مبدأ عالمي تقريبا، وهو الحق في الوصول إلى العدالة والأساس المنطقي الذي مفاده أن سيادة القانون محمية حيث يتم تشجيع العملاء على التواصل بحرية مع مستشاريهم القانونيين دون خوف من الإفصاح أو الانتقام. وتُقر (التوصية ٢٣) والملاحظة التفسيرية (INR.23) المرفقتين مفهومي الامتياز والسرية المهنية.

٢٩- تختلف درجة ونطاق الامتياز المهني القانوني أو السرية المهنية وتبعات خرق هذه المبادئ من بلد إلى آخر وتحددها القوانين الوطنية ذات الصلة.

٣٠- في بعض الدول، يمكن إبطال الحماية من عدم الإفصاح بموافقة العميل أو التنازل عنها أو بأحكام صريحة من القانون . وتسعى معظم السلطات القضائية إلى تحقيق التوازن بين الحق في الوصول إلى العدالة والمصلحة العامة في التحقيق بالنشاط الإجرامي ومحاكمته. وفقا لذلك ، فإن امتياز المهنية القانونية أو السرية المهنية لا يحمي المهني القانوني من تسهيل سلوك العميل غير القانوني عن علم.[٨] علاوة على ذلك ، قد لا تكون الحماية ضد عدم الإفصاح موجودة حيث ينطبق استثناء "الجريمة / الاحتيال ." وبموجب استثناء "الجريمة / الاحتيال" من الامتياز، لا يتم إنشاء الامتياز عندما يكون هناك غرض غير قانوني سواء كان المحترف القانوني يدرك أولا يدرك عدم المشروعية أو يكون متواطئًا في عدم المشروعية. ويرجع مدى هذا الاستثناء إلى القانون الوطني.

[٨] انظر أيضًا IBA وأمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: وتقرير مجموعة العمل حول دور المحامين والهياكل التجارية الدولية (مايو ٢٠١٩): تقرير كامل وملخص تنفيذي

٣٢- يجب على كل بلد تحديد المسائل التي تخضع للامتياز المهني القانوني أو السرية المهنية. وهذا من شأنه عادة تغطية بعض المعلومات التي يتلقاها المهنيون القانونيون أو يحصلون عليها من خلال عملائهم: (أ) في سياق التحقق من الوضع القانوني لعملائهم، أو (ب) في أداء مهمتهم في الدفاع عن أو تمثيل موكليهم، أو فيما يتعلق بإجراءات قضائية أو إدارية أو التحكيم أو الوساطة. قد تكون هناك حالات يقوم فيها هؤلاء المحترفون بأنشطة يغطيها الامتياز القانوني بوضوح (أي التأكد من المركز القانوني لعميلهم أو الدفاع عن أو تمثيل موكلهم في الإجراءات القضائية) إلى جانب الأنشطة التي قد لا تكون مغطاة به. بالإضافة إلى ذلك، قد يربط الامتياز في مسألة واحدة، ببعض الاتصالات والمشورة ولكن ليس بجميعها.

٣٢- يوجد عدد من قطاعات المؤسسات والمهن غير المالية المحددة، وتشمل المهنيين القانونيين، تخضع أصلاً لمتطلبات تنظيمية أو مهنية (بما في ذلك ما أصدرته هيئات التنظيم الذاتي) وتستكمل تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .على سبيل المثال، بموجب مدونات السلوك المهنية، يخضع العديد من المهنيين القانونيين بالفعل لالتزام تحديد عملائهم (على سبيل المثال التحقق من تضارب المصالح) وموضوع المسألة المقدمة إليهم من قبل هؤلاء العملاء، لتقدير العواقب التي تترتب على نصائحهم .إذا كان المهني القانوني يقدم مشورة قانونية للعميل تساعده على ارتكاب جريمة، فيصبح ذلك المحترف القانوني متواطئاً في الجريمة بناءً على حالة المعرفة المهنية القانونية.

٣٣- يجب النظر في هذا التوجيه في سياق مدونات السلوك المهنية والأخلاقية. في الحالات التي يدعي فيها المهنيون القانونيون الامتياز المهني أو السرية المهنية، يجب أن يكونوا مقتنعين بأن المعلومات يحميها الامتياز / السرية المهنية والقواعد ذات الصلة .على سبيل المثال، من المهم التمييز بين المشورة القانونية، التي تخضع بشكل عام لحماية قوية، والوقائع الأساسية، التي ليست محمية بالامتياز في كثير من الحالات.

دور كتاب العدل بصفة مهنيين قانونيين

٣٤- كل من بلدان القانون المدني والقانون العام لديها كتاب عدل، ولكن الفرق الرئيسي بينهم هو الأدوار التي يمارسونها في دوائر اختصاصهم. بالنسبة لبعض بلدان القانون العام، إن كاتب العدل ممارس مؤهل ويتمتع بالخبرة، والتدريب في صياغة وتنفيذ الوثائق القانونية. في بلدان القانون العام الأخرى، يكون كاتب العدل موظفاً رسمياً تعينه جهة حكومية ليشهد على توقيع وثائق هامة (مثل الصكوك والرهون العقارية) وإدارة أداء القسم. ويقوم كاتب العدل بتقديم المشورة القانونية في سياق توثيق المعاملات والترتيبات القانونية، ولا يوجه بالضرورة هذه النصيحة لطرف معين. في بعض بلدان القانون العام، مثل المملكة المتحدة، لم يعد توثيق المعاملات مطلوباً من كاتب عدل.

٣٥- معظم كتاب العدل في القانون المدني أعضاء في مهن قانونية مستقلة (ينظمها القانون) وهم مسؤولون عموميون مؤهلون، يتم تعيينهم من قبل الدولة من خلال مسابقة عامة انتقائية من بين خريجي القانون. وبالنسبة لكتاب العدل في القانون المدني، فإنهم يخضعون لالتزام الاستقلالية والنزاهة فيما يتعلق بأطراف المعاملة، ويضطلعون في مسائل الممتلكات العقارية (نقل الملكية) ، وقانون الأسرة ، والميراث والخدمات القانونية للشركات (مثل تكوين الشركات، وبيع الأسهم ، وزيادة رأس المال ، وتصفية الشركات وحلها)، مثل ممارسة أنشطة غير عدائية. انهم يتصرفون بوصف مراقبين (Gate keeper) عن طريق صياغة وضمان شرعية وصدق الصكوك، وصحة محتوى الصك وفي بعض الدول، يوفرون للجمهور وظيفة ائتمانية من خلال أداء دور الأطراف الثالثة الموثوقة. ويلتزم كتاب العدل المدني بموجب القانون بالتزام النزاهة والعدالة والاستقلال بين الأطراف، وتقديم المشورة، بما في ذلك مراعاة أي تباين في القوة بين الطرفين. ولهذا السبب، يتولى كتاب العدل المدني وظائف ذات طبيعة عامة كجزء من المهام القانونية وعادة لا يتصرفون لصالح أحد الأطراف بصفة استشارية.

٣٦- في دول القانون المدني، بما أن كتاب العدل يكلفون بوظائف عامة، فهم يتصرفون بوصفهم موظفين عموميين وفقًا لمبادئ الحيادية والشرعية واليقين والاستقلال . وفي هذه الدول، تشمل مشاركة كتاب العدل في المعاملات مسؤولية كتاب العدل والقيمة القانونية المحددة للنموذج التوثيقي الذي أنشأه القانون. ويضمن هذا الإطار القانوني لكتاب العدل المدني درجة عالية من اليقين القانوني ويعزز تتبع وشفافية المعاملات بين الطرفين .ويتم إقرار الصكوك التوثيقية كأدوات أصلية بوصفها نموذجاً محدداً من الأدلة، وتعتبر موثوقة وفي بعض الحالات، قابلة للتنفيذ قضائيًا مثل أوامر المحكمة والأحكام، وأحيانا، هي خطوة لا غنى عنها من أجل الحصول على آثار أخرى مثل التقاليد (Tradition)، وحق الرفض الأول، وفاعلية الطرف الثالث والتسجيل في السجلات الموضوعية والإدارية. وبالتالي فإن صلاحيات الدولة مفوضة فعليا لكتاب العدل للقانون المدني حتى يتمكنوا من إسناد "سلطة عامة" إلى الصكوك الأصلية التي ينشئونها والمسؤولون عنها. وتختلف التزامات العدالة والوظائف العامة التي يؤديها كتاب العدل في القانون المدني دوماً عن الخدمات التي يقوم بهما المهنيون القانونيون الآخرون.

١٢-

٣٧- يخضع كتاب العدل لواجب السرية المهنية، كما يخضعون بشكل عام لواجب احترام حقوق السرية. وهم الطرف المسؤول عن تفسير هذه الواجبات في ضوء التزامهم الشامل بضمان الصالح العام والمصالح العامة للمجتمع . لذلك، في الممارسة العملية، ليست السرية المهنية واجباً مطلقاً وغالبا ما تخضع للمصلحة العامة. ويمكن أن يُطلب أيضا من كتاب العدل الكشف عن محتويات محفوظاتهم واتصالاتهم في الإجراءات الجنائية أو عندما يُطلب ذلك بموجب القانون . وفي سياق غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قد يُطلب من كتاب العدل التعاون مع سطات إنفاذ القانون، والكشف عن جميع المعلومات ذات الصلة إلى السلطات المختصة، وفقا لقوانين الدولة . ولا ينبغي اعتبار إبلاغ السلطات المختصة عن المعاملات المشبوهة انتهاكًا لواجب كاتب العدل في السرية المهنية . إن المعلومات التي يتلقاها كتاب العدل فيما يتعلق بالعميل وينقلونها إلى وحدة التحريات المالية المختصة وفقًا لتشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تظل معلومات سرية.

٣٨- لا يغطي هذا التوجيه بعض كتاب العدل للقانون العام عندما يقومون بممارسة الأعمال الإدارية فقط مثل الشهادة على المستندات أو المصادقة عليها لأن هذه الأفعال ليست أنشطة محددة.

الخدمات المقدمة من المهنيين القانونيين ومكامن الضعف الخاصة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

٣٩- يقدم المهنيون القانونيون مجموعة واسعة من الخدمات لمجموعة متنوعة من العملاء . وقد تشمل الخدمات (على سبيل المثال لا الحصر):

أ) تقديم المشورة بشأن شراء وبيع وتأجير وتمويل الممتلكات العقارية؛
ب) المشورة الضريبية
ج) الدفاع أمام المحاكم والهيئات القضائية؛
د) تمثيل العملاء في المنازعات والوساطة؛
ه) المشورة فيما يتعلق بإجراءات الطلاق والحضانة؛
و) تقديم المشورة بشأن هيكلة المعاملات؛
ز) خدمات استشارية بشأن اللوائح والالتزام؛
ح) الخدمات الاستشارية المتعلقة بالإعسار / مديرون- حراسة قضائية / الإفلاس؛
ط) إدارة الممتلكات والصناديق الائتمانية؛
ي) المساعدة في تشكيل الكيانات والصناديق الائتمانية؛

ك) خدمات الائتمان والشركات[٩].
ل) العمل بوصف وسيط في أعمال المواطنة والإقامة أو العمل بصفة مستشارين في تخطيط الإقامة والجنسية؛
م) تقديم خدمات الضمان وخدمات الحراسة الرمزية فيما يتعلق بالمعاملات القانونية التي تنطوي على عرض أولي لعملة أو أصول افتراضية؛
ن) إضفاء الشرعية على التوقيعات من خلال تأكيد هوية الموقع (في حالة كتاب العدل)؛ و
س) الإشراف على شراء الأسهم أو غيرها من المشاركات (أيضا في حالة كتاب العدل).

٤٠- في حين أن بعض هذه الخدمات قد تنطوي على الأنشطة التي تدخل في نطاق الأنشطة المحددة بموجب التوصية ٢٢، وليس جميعها (مثل تمثيل العملاء في المنازعات والوساطات، وتقديم المشورة فيما يتعلق بإجراءات الطلاق والحضانة؛ أو تقديم الخدمات الاستشارية بشأن اللوائح)، فهي سوف تفعل ذلك .عند النظر في مجموعة المهام التي يقوم بها المهنيون القانونيون، فإن الأنشطة المحددة بموجب التوصية ٢٢ تخضع فقط لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٤١- يجب تحديد مواصفات العمليات المستندة إلى المخاطر بناءً على الأنشطة التي قام بها المهني القانوني والهيكل الأخلاقي والرقابي القائم للمهنيين القانونيين وحساسية أو ضعف أنشطة المهني القانوني تجاه غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب على الشركات التي لديها مكاتب في دول متعددة تطبيق نهج متسق في جميع مكاتبها بنبرة التزام عامة من القمة.

٤٢- يتطلب نهج قائم على المخاطر من المهنيين القانونيين التخفيف من المخاطر التي يواجهونها والمراعاة اللازمة للموارد المتاحة. تتضمن ممارسات التخفيف دائمًا ممارسة أولية للعناية الواجبة للعميل والرصد المستمر، علاوة على مجموعة من السياسات الداخلية، والتدريب، والأنظمة لمعالجة نقاط الضعف التي تتم مواجهتها في بيئة الممارسة المحددة للمهني القانوني تجاه غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولا يحاول هذا القسم سرد ممارسات التخفيف التي يمكن أن يستخدمها المهنيون القانونيون .للحصول على معلومات حول الطرق التي يمكن للمهنيين القانونيين القيام بها للتخفيف من نقاط الضعف تجاه غسل الأموال وتمويل الإرهاب، راجع "القسم ٢ – بعنوان **توجيه للمهنيين القانونيين وكتاب العدل** "والفصلين الثالث والرابع من المنشور المنفصل "**:دليل المحامي للكشف عن ومنع غسل الأموال**" نشر في أكتوبر ٢٠١٤ بالتعاون مع نقابة المحامين الدولية، ونقابة المحامين الأمريكية ومجلس رابطات المحامين والقانون في أوروبا[١٠].

أموال العملاء

٤٣- يمكن لمعظم المهنيين القانونيين الاحتفاظ بأموال للعملاء. إن حسابات العملاء هي حسابات يحتفظ بها المهنيون القانونيون لدى مؤسسة مالية . في بعض بلدان القانون المدني، تحتفظ هيئة مهنية بأموال العملاء، وليس المحترفون القانونيون .على سبيل المثال ، في فرنسا، حيث يتم الاحتفاظ بالأموال لدى مؤسسة CARPA انظر الملحق ٤ "فرنسا" لا يتطلب "تشغيل حسابات العملاء" تلقائيًا مهنيًا قانونيًا لمراعاة التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتم تطبيق الالتزامات عند استخدام الحسابات بالاقتران مع نشاط محدد بموجب التوصية ٢٢.

[٩] للاطلاع على هذه الأنشطة، يرجى الرجوع إلى التوجيه الخاص بالنهج القائم على المخاطر الخاص بتزويد خدمات الائتمان والشركات.
[١٠] المنشور متاح على: www.ibanet.org/Article/NewDetail.aspx?ArticleUid=f272a49e-7941-42ee-aa02-eba0bde1f144

٤٤- في معظم البلدان، يتعين على المحترفين القانونيين الاحتفاظ بأموال العملاء في حساب منفصل لدى مؤسسة مالية واستخدام الأموال فقط وفقا لتعليمات العميل. وفي البلدان التي تستخدم فيها حسابات العملاء، يُطلب من المهنيين القانونيين حفظ أموال العملاء منفصلة عن تلك الخاصة بهم .الغرض من هذه الحسابات هو الاحتفاظ بأموال العميل "أمانة" لصالح أو لغرض معين من قبل العميل. وسوف تكون الأموال أيضا محجوزة أو مستلمة لسداد التكاليف التي يتكبدها المحترف القانوني نيابة عن العميل. لا يجوز تمرير أية أموال عبر حساب عميل دون إرفاقه بمعاملة قانونية أساسية أو غرض ما، وتُطلب مساءلة المهني القانوني عن هذه الأموال.

١٤-

٤٥- تم تحديد استخدام حسابات العملاء على أنها نقطة ضعف محتملة قد ينظر إليها المجرمون كوسيلة لإدماج الأموال الملوثة داخل النظام المالي القائم أو وسيلة يمكن استخدامها لجمع الأموال الملوثة بهذه الطريقة لإخفاء مصدرها، مع طرح عدد أقل من الأسئلة من قبل المؤسسات المالية بسبب الاحترام المتصور والشرعية المضافة عن طريق إشراك المهنيين القانونيين. يمكن للمهنيين القانونيين السعي للحد من تعرضهم لهذا الخطر من خلال تطوير وتنفيذ السياسات المتعلقة بمعالجة الأموال (مثل حدود قيمة العملة) وكذلك تقييد الوصول إلى تفاصيل حساب العميل لمنع حفظ أية ودائع غير مسموح بها في حساب العميل.

تقديم المشورة بشأن شراء وبيع العقارات

٤٦- تمثل العقارات، سواء التجارية أو السكنية، نسبة عالية من الأصول الإجرامية المصادرة، مما يدل على أنها مجال واضح لنقاط الضعف. وفي كثير من البلدان، يُطلب من المهنيين القانونيين بموجب القانون إما الاضطلاع بنقل الممتلكات أو مشاركتهم كمسألة تقليد أو عادات أو ممارسات. ومع ذلك، فإن الدور المحدد للمهنيين القانونيين في المعاملات العقارية يختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر، أو حتى داخل البلدان. وفي بعض البلدان، يحتفظ المحترفون القانونيون أو يسيطرون على الأموال (على سبيل المثال من خلال مؤسسة مالية) ويقومون بنقل أو التحكم في تحويل الأموال ذات الصلة لشراء الأصول العقارية. في بلدان أخرى، يتم ذلك بواسطة أطراف أخرى، مثل شركة تأمين الصكوك أو وكيل ضمان. وحتى إن لم يكن المهنيون القانونيون يتعاملون مع الأموال، فإنهم يكونون عادة على دراية بالتفاصيل المالية وفي كثير من الحالات يكونون في وضع يمكنهم من الاستعلام عن المعاملة عند الاقتضاء.

٤٧- قد يسعى بعض المجرمين إلى استثمار عائدات جريمتهم في العقارات دون محاولة إخفاء ملكيتهم للعقار. وعلى نحو مغاير، قد يسعى المجرمون إلى إخفاء ملكية الممتلكات العقارية باستخدام هويات مزيفة أو تحرير سند الملكية بأسماء أفراد الأسرة أو الأصدقاء أو شركاء العمل، أو شراء الممتلكات من خلال كيان أو شركة استثمار. لذلك، يجب على المهنيين القانونيين النظر بعناية في الطرف الذي يعملون معه في بداية الصفقة العقارية، لا سيما عندما يكون هناك عدة أطراف مشاركة في الصفقة. وفي بعض الحالات، قد يختار المهنيون القانونيون القيام بعمليات تحقق محددة أيضًا عن وجهات تسوية المعاملات (أي أداء اجتهاد محدود على بائع العقار، عندما يتصرف لصالح المشتري ويبدو أن البائع والمشتري طرفان متصلان.)

تشكيل الشركات والصناديق الائتمانية[١١]

٤٨- في بعض البلدان، يجب أن يشترك المهنيون القانونيون (في دول القانون المدني عادة ما يكون كاتب عدل) في تشكيل شركة. وفي بلدان أخرى يمكن لأفراد من الجمهور تسجيل شركة بأنفسهم مباشرة لدى

[١١] يمكن أن تنطبق الإيضاحات أيضاً على شخصيات وترتيبات اعتبارية أخرى.

سجل الشركات. وفي هذه الحالة يتم طلب مشورة المهني القانوني في بعض الأحيان على الأقل فيما يتعلق بإدارة المسئولية الأولية والشركة والمسائل الضريبية والإدارية.

٤٩- قد يسعى المجرمون لقنص الفرصة للاحتفاظ بالسيطرة على الأصول المستمدة من الناحية الجنائية مع إحباط إمكانية إنفاذ القانون في تتبع أصل وملكية لأصول. وغالبا ما يرى المجرمون أن الشركات والمؤسسات الائتمانية وغيرها من الترتيبات القانونية المماثلة عبارة عن أدوات يحتمل أن تكون مفيدة لتحقيق هذه النتيجة. ومع أنه يمكن استخدام الشركات الوهمية/الصورية[١٢] التي ليس لديها أي أنشطة أو أصول تجارية جارية لأغراض مشروعة كوسيلة معاملات، فيمكن استخدامها أيضًا لإخفاء الملكية المستفيدة، أو تعزيز تصور الشرعية. وقد يسعى المجرمون لاستخدام شركات الرفوف.[١٣] وشكلها مهنيون قانونيون من خلال السعي للوصول إلى "شركة خاملة" لفترة طويلة. قد تكون هذه محاولة لخلق الانطباع بأن الشركة حسنة السمعة وتتداول في السياق العادي لأنها كانت موجودة لعدة سنوات. ويمكن لشركات الرفوف أن تضيف إلى التعقيد الكلي لهياكل الكيانات، مزيد اً من إخفاء معلومات الملكية المستفيدة الأساسية.

إدارة الشركات والصناديق الائتمانية

٥٠- في بعض الحالات، يسعى المجرمون إلى إشراك مهنيين قانونيين في إدارة الشركات والصناديق الائتمانية من أجل توفير قدر أكبر من الاحترام والشرعية للشركة أو الصندوق وأنشطتهما. وفي بعض البلدان، تحظر القواعد المهنية على المحترف القانوني أن يتصرف كوصي أو كمدير لشركة، أو تطلب الإفصاح عن المناصب الإدارية لضمان المحافظة على الاستقلالية والشفافية. وفي البلدان التي يُسمح فيها بذلك، توجد قواعد متنوعة حول ما إذا كان يمكن أن يقدم المحترف القانوني أيضًا مشورة قانونية خارجية أو يتصرف بطريقة أخرى للشركة أو الصندوق الائتماني. ويحدد هذا ما إذا كان يمكن لأي أموال تتعلق بأنشطة الشركة أو الصندوق الائتماني أن تتحرك من خلال حساب عميل المحترف القانوني ذي الصلة. بالإضافة إلى ذلك، في بعض البلدان لا يمكن لمستشار غير قانوني لمحترف قانوني، يعمل بصفة أعمال لتكوين شركات وصناديق ائتمان أو إدارتها، أن يتمتع بالحماية بموجب الامتياز المهني القانوني.

العمل بصفة أمين (Nominee)

٥١- قد يكون للأفراد في بعض الأحيان مهنيون قانونيون أو أشخاص آخرون يحوزون على أسهمهم بصفة أمناء، حيث توجد خصوصية قانونية أو سلامة أو مخاوف تجارية. ومع ذلك، يجوز أيضًا أن يستخدم المجرمون مساهمين أمناء لإخفاء ملكيتهم للأصول. وفي بعض البلدان، لا يُسمح للمهنيين القانونيين بحيازة أسهم في كيانات يقدمون المشورة لها، في حين أن المهنيين القانونيين في البلدان الأخرى يعملون بانتظام بصفة أمناء. ويجب على المهنيين القانونيين تحديد المالكين المستفيدين عند إقامة علاقات عمل في هذه الحالات. وهذا أمر مهم لمنع الاستخدام غير القانوني للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، من خلال اكتساب فهم كاف للعميل ليكون قادرًا على التقييم بشكل صحيح وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتملة المرتبطة بعلاقة العمل. وعندما يطلب من المحترفين العمل بصفة أمناء، يجب عليهم فهم سبب ذلك الطلب وضمان أنهم قادرون من التحقق من هوية المالك المستفيد من الأسهم وأن الغرض مشروع.

---

[١٢] الشركة الوهمية هي شركة تأسست بدون عمليات مستقلة أو أصول مهمة أو أنشطة أعمال جارية أو موظفين.

[١٣] شركة الرف هي شركة تأسست من المساهمين، والمديرين، والسكرتير غير النشطين، وظلت خاملة لفترة أطول حتى لو تم تأسيس علاقة عميل بالفعل.

الإدارة العامة لشئون العملاء

٥٢- في بعض الدول، يجوز أن يضطلع المهنيون القانونيون بمجموعة من أنشطة "الإدارة" للعملاء المسموح بها في ظروف محدودة بموجب بعض القواعد المهنية. ويشار إليها في بعض الدول الأوروبية أحيانًا باسم "رجل عمل الشؤون." وتشمل الحالات التي يمكن أن يضطلع فيها محترف قانوني بهذه الأنشطة بطريقة شرعية وجود عميل لديه قدرة محدودة على إدارة شؤونه أو في غيرها من الظروف التي يكون فيها للعميل مبررات شرعية واضحة للسعي إلى الاستمرار بالحصول على المساعدة من المهني القانوني. ويجوز للمهني القانوني، سواء كان يتصرف وفقا لأمر محكمة أو توكيل رسمي، أن يستخدم حساب عميله / عميلته لإجراء المعاملات، ولكن عادة ما تستخدم الحسابات المحتفظ بها من قبل العميل الذي يعمل المحترف القانوني لصالحه. في حين أن هذا النوع من النشاط يجب أن يمنح المحترف حق الوصول القانوني إلى معلومات كافية لإجراء تقييمات مدروسة لشرعية العميل وفقًا للنهج القائم على المخاطر، ويمكن أن يسعى المجرمون إلى استخدام هذه الخدمات المساعدة، بالإضافة إلى الخدمات القانونية، لتقليل عدد المستشارين والأطراف الثالثة الذين لديهم إمكانية الوصول إلى التفاصيل المالية والتنظيمية للعميل. وينبغي للمهنيين القانونيين التدقيق بعناية في أي طلب لتحمل التزامات إضافية للعميل تتجاوز خدماتهم الأساسية والنظر في تبرير مثل هذا الطلب في مجمل الظروف والشرعية الشاملة.

خدمات أخرى التي قد تشير إلى نشاط غسل أموال وتمويل الإرهاب

٥٣- يمتلك المهنيون القانونيون مجموعة من المهارات القانونية المتخصصة التي قد تهم المجرمين، من أجل تمكينهم من نقل القيمة التي تم الحصول عليها من النشاط الإجرامي بين الأطراف ولإخفاء الملكية. وتشمل هذه المهارات المتخصصة إنشاء أدوات وترتيبات مالية، وتقديم المشورة بشأن الترتيبات التعاقدية وصياغتها، وإنشاء صلاحيات المحامي. وفي مجالات أخرى من التخصص القانوني، مثل اثبات صحة الوصايا (التركات) والإعسار أو أعمال الإفلاس، قد يواجه المهني القانوني ببساطة معلومات تثير الشك في أن الشخص المتوفى أو المعسر متورط سابقًا في نشاط إجرامي أو أن الأطراف قد تخفي أصولًا لتجنب الدفع لدائنين شرعيين. وتختلف البلدان حول كيفية التعامل مع الأموال غير المتوقعة فيما يتعلق في حالات صحة الوصايا أو حالات الإعسار، وفي بعض الحالات، يتم تقديم تقرير الحد (السقف) (threshold Report) وتصبح الحكومة دائنًا ممتازاً قادرًا على استرداد الأموال قبل أي مستفيد أو دائن آخر . وحينما تنطوي هذه الظروف على مهنيين قانونيين يشاركون في نشاط محدد، يجب على المهنيين القانونيين النظر بعناية في التزاماتهم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وينبغي عليهم أيضا النظر في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مثل هذه الظروف.

٥٤- قد تنطبق أيضًا جوانب كثيرة من هذا التوجيه بشأن تطبيق النهج القائم على المخاطر على مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في سياق الجرائم الأصلية، خاصة بالنسبة للجرائم المالية الأخرى مثل الجرائم الضريبية. إن القدرة على تطبيق النهج القائم على المخاطر بشكل فعال على الجرائم الأصلية ذات الصلة سوف تعزز أيضا التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد يكون للمهنيين القانونيين التزامات محددة فيما يتعلق بـتحديد مخاطر الجرائم الأصلية مثل الجرائم الضريبية، ويمكن للمشرفين ممارسة دور في الرقابة والإنفاذ ضد تلك الجرائم. لذلك، بالإضافة إلى هذا التوجيه، يجب أن يراعي المهنيون القانونيون والمشرفون مصادر أخرى للتوجيهات ذات الصلة في إدارة مخاطر الجرائم الأصلية [١٤].

[١٤] على سبيل المثال، قد يخضع المهنيون القانونيون لقواعد الإفصاح الإلزامي، مما يتطلب منهم الإبلاغ عن الترتيبات التي تحمل بصمات التهرب الضريبي للسلطة الضريبية. قد يرتكب المهنيون القانونيون أيضًا جريمة حيث يسهلون ارتكاب التهرب الضريبي. تتطلب هذه المبادرات من المهنيين القانونيين والمشرفين اتخاذ العديد من الخطوات الموضحة في هذا التوجيه لضمان وفائهم بالتزاماتهم بموجب القانون المعمول به.

الخدمات التي يؤديها كتاب العدل

الإشراف على شراء الأسهم أو المشاركات الأخرى

٥٥- غالبًا ما يشارك كتاب العدل في مراجعة الوثائق الخاصة بنقل الأسهم و / أو المعاملات التي تُمَكن المشاركة في أسهم شركة ما. ويُمكن للمجرمين استخدام أساليب محاسبة وهمية أو مضللة لتشويه القيمة الظاهرة لشركة ما، بما في ذلك عن طريق تقليصها من أجل إخفاء أو طمس عمليات نقل القيمة. على الرغم من أن كاتب العدل غير مسؤول بشكل عام عن التحقق من القيمة "الحقيقية" للشركات، إلا أنه قد يواجه معلومات في سياق واجباته تتعارض مع تقييم الشركة المعروض.

تشريع هويات الأطراف الموقعة

٥٥- في بعض الظروف يُطلب تدخل كاتب العدل في المعاملات لإضفاء الشرعية على تنفيذ وثيقة خاصة .على الرغم من أن هذا يرتبط من الناحية الفنية فقط بالتحقق من هوية الأطراف الموقعة، وكثيرا ما يمكن أن يُضفي التوثيق انطباعا على مصداقية محتوى المستند. يمكن أن يستخدم المجرمون هذا النوع من خدمات التوثيق لإضفاء المصداقية، على وجه الخصوص، للمعلومات الواردة في هذه الوثائق التي تؤكد هوية أصحاب الأصول، وبالتالي يحتمل إخفاء أصحابها الحقيقيين.

تصديق الوثائق القديمة

٥٧- في بعض الحالات، يُطلب تدخل كاتب العدل لإضفاء الشرعية على المستندات الخاصة التي تم صياغتها قبل عدة سنوات من تاريخ التوثيق. الغرض من هذه الخدمة هو توفير اليقين فيما يتعلق بصحة المستندات القديمة. وقد يسعى المجرمون إلى استخدام هذه الخدمات فيما يتعلق بالوثائق التي تؤكد ذلك كذباً حدوث المعاملات منذ سنوات عديدة في ظروف لا يمكن التحقق منها بطريقة أخرى.

فتح صناديق الودائع الآمنة

٥٨- قد يكون كتاب العدل حاضرين عند فتح صندوق ودائع آمن في أحد البنوك الذي يفتح فيه باسم الشخص المتوفى .هذه الخدمة للمصادقة على محتويات صندوق الودائع الآمن. قد يحتال المجرمون ويضعون محتويات لم تكن ملكا للشخص المتوفى في صندوق الودائع هذا من أجل ضمان تمرير صك ملكية هذا العقار بصورة شرعية و "نظيفة" من تركة المتوفى إلى المشاريع الإجرامية بصفتها المستفيدة من العقارات.

توصيات FATF المطبقة على المهنيين القانونيين

٥٩- القصد الأساسي من توصيات FATF من حيث صلتها بالمهنيين القانونيين هو ضمان عدم تعرض عملياتهم وخدماتهم للإساءة لتيسير الأنشطة الإجرامية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهذا يتفق مع دور المهنيين القانونيين، بوصفهم أوصياء على العدالة وسيادة القانون وبالتحديد لتجنب مساعدة المجرمين عن قصد أو تسهيل النشاط الإجرامي. ويجب تطبيق متطلبات التوصية ٢٢ بشأن العناية الواجبة بالعميل، وحفظ

السجلات، والسياسيين المعرضين للمخاطر، والتقنيات الجديدة والاعتماد على الأطراف الثالثة المنصوص عليها في التوصيات ١٠، و١١ و١٢ و١٥ و١٧على المهنيين القانونيين في ظروف معينة.

٦٠- تنص التوصية ٢٢ على تطبيق متطلبات العناية الواجبة بالعميل، وحفظ السجلات، والسياسيين المعرضين للمخاطر، والتقنيات الجديدة والاعتماد على أطراف ثالثة المنصوص عليها في التوصيات ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٥ و ١٧ على المهنيين القانونيين في ظروف معينة. وتنطبق التوصية ٢٢ على المهنيين القانونيين عندما يقومون بإعداد وتنفيذ بعض الأنشطة المحددة. ما لم تتضمن المشورة القانونية والتمثيل من إعداد أو تنفيذ أحد هذه الأنشطة المحددة أو أكثر، فلا يخضع المهنيون القانونيون لتوصيات فاتف. وتم إعداد هذا التوجيه للمساعدة في المواقف التي يقوم فيها المحترفون القانونيون بإعداد وتنفيذ المعاملات للعملاء بخصوص نشاطات محددة. على سبيل المثال، لا تنطبق توصيات فاتف إذا كان المحترف القانوني لا يقدم سوى نصيحة التقاضي أو المشورة الروتينية عند المساعدة القانونية أو حالات المساعدة القانونية الأخرى.

١٨-

٦١- حينما يقوم أكثر من مكتب محاماة أو محترف قانوني بإعداد وتنفيذ معاملة ما، يجب أن تمتثل كل شركة أو مهني قانوني لإجراءات العناية الواجبة للعميل المطبقة، وحفظ الوثائق وغيرها من التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وحيثما كان ذلك مسموحًا، يجوز أن يعتمد المهنيون القانونيون على أطراف ثالثة وفقًا للتوصية ١٧ لتنفيذ العناصر (أ) - (ج) من تدابير العناية الواجبة بالعميل المحددة في التوصية ١٠أو لتقديم أعمال. وحيث لا يقوم جميع المهنيين القانونيين بإعداد وتنفيذ المعاملة، فإن أولئك المهنيين القانونيين الذين يقدمون مشورة أو خدمات (على سبيل المثال رأي قانوني بشأن القانون العام لتطبيق القانون المحلي) وتكون ثانوية لحاجة المعاملة، فلا يجب أن يخضعوا لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٦٢- تنص التوصية ٢٣ على تطبيق التدابير المنصوص عليها في التوصية ١٨(الضوابط الداخلية والفروع الخارجية والشركات التابعة)، والتوصية ٩ (البلدان ذات المخاطر العالية) ، و ٢٠ (الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة) و ٢١ (تحذير العميل والسرية) على المهنيين القانونيين الخاضعين لبعض المؤهلات.

٦٣- تنطبق التوصية ٢٣ على المهنيين القانونيين عندما يشاركون في معاملة مالية نيابة عن عميل، فيما يتعلق بالأنشطة المحددة بموجب التوصية ٢٢ .إذا كان المهنيون القانونيون يشتبهون أو لديهم أسباب معقولة للشك في أن الأموال هي عائدات جريمة أو نشاط متعلق بتمويل الإرهاب، يجب أن يُطلب منهم الإبلاغ على الفور عن شكوكهم إلى وحدة التحريات المالية. مع مراعاة بعض القيود، لا يُطلب من المهنيين القانونيين الإبلاغ عن الشكوك إذا تم الحصول على المعلومات ذات الصلة في الظروف التي تخضع إلى السرية المهنية أو الامتياز المهني القانوني، كما نصت المذكرة التفسيرية للتوصية ٢٣. إن العلاقة بين المحامي والعميل محمية في العديد من البلدان، بما في ذلك في بعض الحالات بموجب أحكام دستورية.

٦٤- تحدد توصيات فاتف المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح التي تنفذها الدول مع الأخذ بعين الاعتبار سياقها الوطني بما في ذلك إطارها القانوني. بعبارات عامة لقد تابعت الدول عن كثب توصيات مجموعة العمل المالي ولكن هناك اختلافات ويجب على المحترفين القانونيون أن ينظروا بعناية في هذه الاختلافات في بلدانهم. إن المفهوم الشامل لتطبيق الالتزامات فقط على بعض الأنشطة

المحددة هو شائع في جميع البلدان. ويقدم القسم الثالث المزيد من التوجيهات بشأن تطبيق الالتزامات في التوصيتين ٢٢و٢٣ على المهنيين القانونيين.

٦٥- على الرغم من أن المهنيين القانونيين أو مكاتب المحاماة الفردية قد تكون قادرة على أن نستنتج أن التزامات محددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لا تنطبق عليهم، إلا أن المعايير الأخلاقية تتطلب منهم ضمان عدم إساءة استخدام خدماتهم، بما في ذلك من قبل المجرمين، ويجب عليهم أن يدرسوا بعناية ما يجب عليهم فعله للحماية من هذا الخطر.

٦٦- ينبغي أن تنشئ البلدان أنسب نظام مصمم خصيصًا للتصدي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة، وأن تأخذ في الاعتبار الأنشطة ومدونة السلوك للمهنيين القانونيين المعمول بها.

:١٩

القسم الثاني: النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ما معنى النهج القائم على المخاطر؟

٦٧- يعني النهج القائم على المخاطر أن على البلدان والسلطات المختصة، والمؤسسات والمهن غير المالية المحددة، بما في ذلك المحامون وكتاب العدل وغيرهم من المهنيين القانونيين تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرضون لها واتخاذ التدابير الفعالة والكفؤة المطلوبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتخفيف المخاطر وإدارتها بفاعلية.

٦٨- بالنسبة للمهنيين القانونيين، إن تحديد والحفاظ على فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يواجهها القطاع والخاصة بخدماتهم، وقاعدة العملاء، والدول التي يعملون فيها، وفعالية الضوابط المطبقة المتوفرة تتطلب استثمار الموارد والتدريب. وبالنسبة للجهات الرقابية، يتطلب ذلك أيضا الحفاظ على فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بمجال الرقابة والدرجة التي يمكن أن يتوقع بشكل معقول أن تسهم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تخفيف هذه المخاطر.

٦٩- ليس النهج القائم على المخاطر نهجاً "لا يقبل الفشل" ؛ قد تكون هناك مناسبات يتخذ فيها المهني القانوني تدابير معقولة ومتناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولتحديد وتخفيف المخاطر، ولكن يظل معتاداً على غسل الأموال وتمويل الإرهاب في حالات معزولة. رغم أن هناك حدوداً لأي نهج قائم على المخاطر، إلا أن جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب هما مشكلتان حقيقيتان وخطيرتان يجب على المهنيين القانونيين معالجتهما بحيث لا يشجعونهما أو يسهلونهما، عن غير قصد أو غير ذلك.

٧٠- يمكن تلخيص العناصر الرئيسية للنهج القائم على المخاطر على النحو التالي:

تحديد وتقييم المخاطر	• تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجه الشركة ، نظراً لعملائها وخدماتها وبلدان التشغيل ، مع مراعاة المعلومات المتاحة للجمهور فيما يتعلق بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأنواعها.

إدارة وتخفيف المخاطر	*تحديد وتطبيق تدابير لتخفيف وإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفاعلية وكفاءة

مراقبة مستمرة	* وضع السياسات والإجراءات ونظم المعلومات لرصد التغييرات في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

التوثيق	* توثيق تقييم المخاطر والاستراتيجيات والسياسات والإجراءات لرصد وإدارة وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الأساس المنطقي للنهج القائم على المخاطر

٧١- في عام ٢٠١٢، قامت فاتف بتحديث توصياتها لمواكبة التطور في المخاطر وتعزيز الحماية العالمية. وتظل أغراضها حماية سلامة النظام المالي بتزويد الحكومات بالأدوات المحدثة اللازمة لاتخاذ إجراءات ضد الجريمة المالية.

٧٢- كان هناك تركيز متزايد على النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخاصة في التدابير الوقائية والإشراف .على الرغم من أن توصيات عام ٢٠٠٣ قد نصت على تطبيق النهج القائم على المخاطر في بعض المجالات، اعتبرت توصيات ٢٠١٢ أن النهج القائم على المخاطر أساساً ضرورياً لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للدولة.[١٥]

- توجيه النهج القائم على المخاطر للمهنيين القانونيين

٧٣- يسمح النهج القائم على المخاطر للبلدان، ضمن إطار توصيات فاتف، اعتماد مجموعة أكثر تفصيلاً من التدابير من أجل استهداف مواردها بمزيد من الفعالية والكفاءة وتطبيق تدابير وقائية معقولة وتتناسب مع طبيعة المخاطر.

٧٤- تطبيق النهج القائم على المخاطر ضروري لتنفيذ معايير فاتف بفاعلية من قبل الدول والمهنيين القانونيين [١٦] .

تطبيق النهج القائم على المخاطر

[١٥] التوصية ١.

[١٦] سيتم تقييم فعالية تدابير الوقاية والتخفيف المستندة إلى المخاطر كجزء من التقييم المتبادل للنظام الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويقيس تقييم الفعالية مدى تحقيق بلد ما لمجموعة محددة من النتائج التي تعتبر أساسية لنظام قوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويحلل مدى تحقيق إطار قانوني ومؤسسي لبلد ما النتائج المتوقعة. يجب على المقيمين مراعاة المخاطر والمرونة التي يسمح بها النهج القائم على المخاطر، عند تحديد ما إذا كانت هناك أوجه قصور في تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بلد ما، وأهميتها (FATF، ٢٠١٣f).

١٧ انظر مصطلحات فاتف، تعريفات "المؤسسات والمهن غير المالية المحددة" والمؤسسات المالية.

٧٥- لا تحدد معايير فاتف مسبقا أي قطاع باعتباره أعلى مخاطر. وتحدد المعايير القطاعات التي قد تكون عرضة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويجب تحديد المخاطر الكلية من خلال تقييم القطاع على المستوى الوطني. إن الكيانات المختلفة داخل القطاع تمثل مخاطر أعلى أو أقل حسب مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك الخدمات، والمنتجات والعملاء والجغرافيا والتدابير الوقائية وقوة الكيان وبرنامج الامتثال.

٧٦- تحدد التوصية (١) نطاق تطبيق النهج القائم على المخاطر على النحو التالي:

أ) **من يجب أن يخضع لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بلد ما؟**

- بالإضافة إلى القطاعات و الأنشطة المدرجة بالفعل في نطاق توصيات فاتف[١٧] ، ينبغي على البلدان أن توسع نظامها ليشمل مؤسسات أو قطاعات أو أنشطة إضافية إذا كانت تشكل خطورة أكبر في غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يمكن أن تنظر البلدان أيضًا في إعفاء بعض المؤسسات أو القطاعات أو الأنشطة من بعض التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث تستوفى شروط محددة، مثل مخاطر منخفضة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وفي ظروف محدودة ومبررة بدقة[١٨]

ب) **كيف ينبغي أن يخضع الأشخاص الين ينطبق عليهم نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للإشراف أو رصد الامتثال لهذا النظام**

- يجب على المشرفين التأكد من أن المهنيين القانونيين يقومون بتنفيذ التزاماتهم بموجب التوصية (١). ويجب على المشرفين على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب النظر في قيام المهنيين القانونيين بتقييم المخاطر المهنية الخاصة بهم وتخفيفها ومعرفة درجة السلطة التقديرية المسموح بها بموجب النهج الوطني القائم على المخاطر.

ج) **كيف ينبغي أن يخضع الأشخاص الخاضعين لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للامتثال**

- المبدأ العام للنهج القائم على المخاطر هو أنه، حيثما توجد مخاطر أعلى، ينبغي اتخاذ تدابير معززة لإدارة وتخفيف تلك المخاطر. ويجب تقوية نطاق، ودرجة ووتيرة أو شدة التدابير والضوابط الوقائية لتصورات المخاطر المرتفعة. ويُطلب من المهنيين القانونيين تطبيق تدابير العناية الواجبة بالعميل التالية[١٩] : تحديد الهوية والتحقق من هوية العميل؛ (2) تحديد المالك المستفيد واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هوية المالك المستفيد؛) ج) فهم غرض وطبيعة علاقة العمل ؛ و (٣) العناية الواجبة المستمرة على العلاقة. ومع ذلك، حينما تنخفض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تقييمها، فيمكن تخفيض درجة، وتكرار و / أو شدة الضوابط المتخذة نسبيا. وإذا تم تقييم المخاطر في المستوى الطبيعي، يجب أن تطبق الضوابط القياسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢١-

[١٨] انظر مصطلحات فاتف وتعريفات المؤسسات والمهن غير المالية المحددة والمؤسسات المالية.
[١٩] انظر التوصية التفسيرية (١)

د) النظر **في المشاركة في علاقات العملاء**

- المهنيون القانونيون غير ملزمين بتجنب المخاطر بالكامل .حتى لو كانت الخدمات التي يوفروها لعملائهم تعتبر عرضة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب القائمة على تقييم المخاطر، وهذا لا يعني أن جميع المهنيين القانونيين وجميع العملاء أو الخدمات يمثلون مخاطر أعلى عند الأخذ في الاعتبار التدابير المخففة للمخاطر الموجودة.

هـ) **أهمية الخدمات المهنية القانونية في الاقتصاد الكلي**

- غالبًا ما يمارس المهنيون القانونيون أدوارًا مهمة في الحياة القانونية والاقتصادية للدولة. ودور المهنيين القانونيين في دعم التفاوض في الأعمال والاتفاقيات الأخرى أمر حيوي. وليست المخاطر المرتبطة بأي نوع من مجموعة العملاء ثابتة، وبناءً على مجموعة متنوعة من العوامل، يُتوقع ضمن مجموعة العملاء إمكانية تصنيف العملاء أيضًا إلى فئات مخاطر، مثل مخاطر منخفضة، منخفضة- متوسطة ومنخفضة -متوسطة أو متوسطة-عالية أو عالية (انظر القسم ٣-١ أدناه) للحصول على وصف تفصيلي) . يجب تطبيق تدابير لتخفيف المخاطر وفقا لذلك.

التحديات

٧٧- يمكن أن يتمخض تطبيق النهج القائم على المخاطر عن عدد من التحديات للمهنيين القانونيين. ويتطلب تنفيذ النهج القائم على المخاطر موارد وخبرات، على مستوى الدولة والقطاع على حد سواء؛ وجمع وتفسير المعلومات حول المخاطر، ووضع سياسات وإجراءات تدريب الموظفين. يعتمد النهج أيضًا على الأفراد الذين يمارسون الحكم السليم والمدرب جيدًا عند تصميم وتنفيذ هذه السياسات والإجراءات.

٢٢-

الإطار ١. تحديات النهج القائم على المخاطر للمهنيين القانونيين

ثقافة الامتثال والموارد الكافية: يتطلب تنفيذ خطة عمل النهج القائم على المخاطر أن يكون لدى المهنيين القانونيين فهم سليم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأن يكونوا قادرين على ممارسة الحكم المهني الجيد. قبل كل شيء، يجب أن يدرك المهنيون القانونيون وقيادة مكاتب المحاماة أهمية وجود ثقافة امتثال في جميع أنحاء المؤسسة وضمان تخصيص موارد كافية لتنفيذها بما يتناسب مع حجم المؤسسة وحجمها وأنشطتها. وهذا يتطلب بناء الخبرة بما في ذلك، على سبيل المثال، من خلال التدريب والتوظيف والاستشارة المهنية و "التعلم بالممارسة". كما يتطلب تخصيص الموارد اللازمة لجمع وتفسير المعلومات حول مخاطر ML / TF ، على المستويين القطري والمؤسسي ، وتطوير الإجراءات والنظم ، بما في ذلك ضمان اتخاذ القرارات الفعالة. وتستفيد العملية من تبادل المعلومات من قبل الجهات المختصة ذات الصلة والمشرفين والموظفين المختصين. ويعد توفير إرشادات الممارسات الجيدة من قبل السلطات المختصة والمشرفين والمهنيين وهيئات التنظيم الذاتي أمرًا مفيدًا ومشجعًا.
تباين كبير في الخدمات والعملاء: يختلف المهنيون القانونيون اختلافًا كبيرًا في اتساع وطبيعة الخدمات المقدمة والعملاء الذين يخدمونهم، فضلاً عن الحجم والتركيز والوصول الجغرافي وتطور الشركة وموظفيها. عند تنفيذ النهج القائم على المخاطر، يجب على المهنيين القانونيين إصدار أحكام معقولة عن خدماتهم وأنشطتهم الخاصة. قد يعني هذا أنه من غير المرجح أن مهنيان قانونيان أو شركتان يعتمدان نفس الممارسات التفصيلية. يجب على المهنيين القانونيين أن يصمموا نهجاً قائماً على المخاطر على أساس خصائصهم الفريدة وملفاتهم الشخصية.

ويجب أن تعتمد تدابير التخفيف المناسبة أيضًا على طبيعة دور المهني القانوني ومشاركته. وقد تختلف الظروف اختلافًا كبيرًا بين المهنيين الذين يمثلون العملاء مباشرةً والذين يشاركون لأغراض مميزة. عندما تنطوي هذه الخدمات على قوانين ولوائح ضريبية، يكون للمهنيين القانونيين اعتبارات إضافية تتعلق بالوسائل المسموح بها لبلد ما أو الولاية القضائية لهيكلة المعاملات والكيانات أو العمليات لتفادي الضرائب و / أو التقليل منها إلى الحد الأدنى.

شفافية الملكية المستفيدة للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية: يمكن أن يشارك المهنيون القانونيون في تكوين أو توجيه أو إدارة الكيانات والترتيبات القانونية، على الرغم من أن أي شخص قانوني أو طبيعي في كثير من البلدان قد يكون قادرًا على أداء هذه الأنشطة. عندما يمارس المهنيون القانونيون هذا الدور "دور الرقيب" (Gate Keeper) فقد يواجهون تحديات في الحفاظ على معلومات الملكية المستفيدة الحالية والدقيقة اعتمادًا على طبيعة وأنشطة عملائهم. قد تنشأ تحديات أخرى عند مقالبة عملاء جدد لديهم الحد الأدنى من النشاط الاقتصادي المرتبط بالكيان القانوني و / أو مالكيه، أو الأشخاص المسيطرين، أو المالكين المستفيدين، والمنشأة في دولة أخرى. أخيرًا، سواء كان المصدر عبارة عن سجل عام أو مصدر آخر لجهة خارجية أو العميل، فهناك دائمًا خطر محتمل في صحة المعلومات، لا سيما عندما يتم تقديم المعلومات الأساسية من قبل العميل[٢٠] . بالنسبة لهذه المخاطر يجب على المحترف القانوني في البداية الحصول على إجابات من العميل المباشر في تحديد الملكية المستفيدة (بعد أن قرر أولاً أنه لا تنطبق أي من الاستثناءات ذات الصلة للتحقق من الملكية المستفيدة، على سبيل المثال، العميل شركة مدرجة في البورصة). ينبغي بعد ذلك تأكيد المعلومات التي يقدمها العميل. بشكل مناسب بالرجوع إلى السجلات العامة وغيرها من مصادر

[٢٠] لمزيد من المعلومات، يمكن للمهنيين القانونيين الرجوع إلى إرشادات FATF بشأن الشفافية والملكية المستفيدة.

الطرف الثالث حيثما كان ذلك ممكنًا. قد يتطلب ذلك مزيدًا من الأسئلة التوضيحية وتوضيحها للعميل المباشر. الهدف هو ضمان أن المهني القانوني راضٍ بشكل معقول عن هوية المالك المستفيد.

مخاطر النشاط الإجرامي: على الرغم من أنه لا ينبغي أن يؤثر تطبيق النهج القائم على المخاطر على حق العميل في الوصول إلى العدالة، إلا أن المهنيين القانونيين وشركاتهم يجب أن يتنبهوا إلى مخاطر ML / TF التي تمثلها الخدمات التي يقدمونها لتجنب احتمال ارتكابها عن غير قصد أو يصبحوا عاملاً مساعداً في ارتكاب جريمة موضوعية من ML / TF
كانت هناك أمثلة على التورط أو الإهمال غير المقصود من جانب المهنيين القانونيين أو المهنيين المتواطئين الذين مكنوا عمدا من غسل عائدات الجريمة. يجب على المهنيين القانونيين والشركات حماية أنفسهم من الإساءة من قبل المجرمين والإرهابيين. قد يشمل ذلك تقييد طريقة ومصدر المدفوعات (على سبيل المثال المدفوعات النقدية التي تتجاوز الحدود النقدية والمدفوعات من الأطراف الثالثة غير المفسرة) للخدمات التي يتم تقديمها، مما يفرض مزيدًا من التركيز على مراقبة العملاء وأموالهم والإبلاغ عن نشاطهم غير العادي أو المشبوه.

التفاعل بين شرط الامتثال لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومبدأ الامتياز المهني القانوني والسرية المهنية حسب الاقتضاء: في حالة تطبيق الامتياز المهني القانوني، تقدم العديد من الدول استثناءات في القانون تسمح للمهنيين القانونيين بالإفصاح عن الشك في غسل الأموال وتمويل الإرهاب دون تكبد عقوبات أو مسؤولية أو خرق الالتزامات الأخلاقية، وفي بلدان أخرى لتوفير استثناء للكشف إذا كانت المعلومات مشمولة مباشرة من خلال مطالبة مشروعة للامتياز. ومع ذلك، يجوز أن يكون المهنيون القانونيون حذرين من الكشف عن المعلومات التي قد تنتهك قواعد الامتياز أو السرية خلاف ذلك بسبب عدم اليقين في تطبيق هذه الاستثناءات، أو نقص المعلومات أو التدريب الكافي فيما يتعلق بهذه القواعد، أو تعقيدات مواقف عملائهم أو مجموعة من هذه العوامل. قد يسيء فهم المجرمين أن الامتياز المهني القانوني والسرية المهنية ستؤخر أو تعرقل أو تمنع التحقيق أو المقاضاة من قبل السلطات إذا استفادوا من خدمات المهني القانوني. يمكن للمجرمين أيضًا البحث عن مهنيين قانونيين (على المهن غير القانونية) لأداء الخدمات المدرجة في التوصية ٢٢ بقصد إجرامي محدد يتمثل في إخفاء أنشطتهم وهويتهم عن السلطات من خلال حماية الامتياز المهني / السرية المهنية.

٢٣- ٢٤-

تخصيص المسؤولية بموجب النهج القائم على المخاطر

٧٨- يعتمد النظام الفعال القائم على المخاطر على النهج القانوني والتنظيمي للبلد ويعكسه، كما يتوقف على طبيعة وتنوع ونضج قطاعه المالي وملفه الخاص بالمخاطر. ويجب على المهنيين القانونيين تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بهم مع الأخذ في الاعتبار تقييمات المخاطر الوطنية بما يتماشى مع التوصية (١)، وكذلك الإطار القانوني والتنظيمي الوطني، بما في ذلك أي مجالات من المخاطر الهامة المحددة وتدابير تخفيف المخاطر. ويُطلب من المهنيين القانونيين اتخاذ الخطوات المناسبة لتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديهم والسياسات والضوابط والإجراءات التي تمكنهم من إدارة وتخفيف المخاطر التي تم تحديدها بشكل فعال[٢١]. وحيثما ارتفع مستوى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب على المهنيين القانونيين دائمًا تطبيق إجراءات العناية المعززة بالعملاء CDD، على الرغم من أن القانون أو اللوائح الوطنية والالتزامات قد لا تحدد بالضبط كيفية تخفيف هذه المخاطر العالية (على سبيل المثال تغيير درجة المراقبة المستمرة المعززة).

٧٩- ينبغي أن تراعي الاستراتيجيات التي اعتمدها المهنيون القانونيون للتخفيف من مخاطر ML / TF الأطر القانونية والتنظيمية والإشرافية الوطنية السارية. عند تحديد المدى الذي يمكن فيه للمهنيين القانونيين اتخاذ تدابير للتخفيف من المخاطر، يجب على الدول أن تنظر في قدرة القطاع على تحديد وإدارة مخاطر ML / TF بشكل فعال بالإضافة إلى خبرات وموارد المشرفين عليهم للإشراف بشكل مناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أي فشل. يمكن أن تنظر البلدان أيضًا في أدلة من السلطات المختصة على مستوى الامتثال في هذا القطاع، ونهج القطاع في التعامل مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. قد تحدد البلدان التي لا تزال قطاعات الخدمات فيها ناشئة أو التي لا تزال أطرها القانونية والإشرافية في طور التطوير أن المهنيين القانونيين غير مؤهلين بشكل كامل لتحديد وإدارة مخاطر ML / TF. في مثل هذه الحالات، قد يكون التنفيذ الأكثر دقة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مناسبًا حتى يتم تعزيز فهم القطاع وتجربته[٢٢].

٨٠- لا ينبغي إعفاء المهنيين القانونيين من الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حتى عندما تكون ضوابط الامتثال الخاصة بهم كافية. ومع ذلك، فإن النهج القائم على المخاطر يسمح للسلطات المختصة بتركيز المزيد من الموارد الإشرافية على الكيانات ذات المخاطر العالية.

تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

٨١- إن الوصول إلى معلومات دقيقة وموضوعية في الوقت المناسب حول مخاطر ML / TF ضروري لنهج فعال قائم على المخاطر. وتنص المذكرة التفسيرية ١-٣ على الطلب من البلدان أن يكون لديها آليات لتوفير معلومات مناسبة عن نتائج تقييمات المخاطر لجميع الجهات المختصة ذات الصلة والمؤسسات المالية والمهنيين القانونيين .وحينما تكون المعلومات غير متاحة بسهولة، على سبيل المثال عندما لا يكون لدى السلطات المختصة بيانات كافية لتقييم المخاطر، فهي غير قادرة على مشاركة

[٢١] التوصية ١ والتوصية التفسيرية ١

[٢٢] قد يعتمد هذا على مجموعة من العناصر المبينة في القسم ٢، وكذلك على المعايير الموضوعية مثل تقارير التقييم المتبادل، وتقارير المتابعة أو تقييمات برنامج تقييم القطاع الملي.

المعلومات ذات الصلة بشأن مخاطر وتهديدات ML / TF غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو عندما يكون الوصول إلى المعلومات مقيداً بأحكام الرقابة أو حماية البيانات، سيكون من الصعب على المهنيين القانونيين تحديد مخاطر ML / TF بشكل صحيح.

٨٢- تتطلب التوصية ٣٤ من السلطات المختصة والمشرفين وهيئات التنظيم الذاتي وضع مبادئ توجيهية وتقديم التغذية المرتجعة للمؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية المحددة. وتساعد هذه الإرشادات والتعليقات المؤسسات والأعمال على تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديل برامج التخفيف من المخاطر وفقًا لذلك.

تقييم مخاطر ML / TF

٨٣- يتطلب تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الدول والسلطات المختصة والمهنيين القانونيين تحديد كيفية تأثير تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة عليهم. ويجب عليهم تحليل المعلومات لفهم احتمال حدوث هذه المخاطر، وما يكون لها من آثار على المهنيين القانونيين الأفراد، والقطاع بأكمله وعلى الاقتصاد الوطني. وكخطوة انطلاق، غالبًا ما تصنف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنها منخفضة، ومتوسطة الانخفاض، ومتوسطة، ومتوسطة الارتفاع، وعالية. ويتجاوز تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مجرد جمع المعلومات الكمية والنوعية، دون تحليلها المناسب ؛ و تشكل هذه المعلومات الأساس لتخفيف مخاطر ML / TF بشكل فعال ويجب أن يظل التقييم محدّثًا حتى يظل ذا صلة[٢٣].

٨٤- يجب على السلطات المختصة، بما في ذلك المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي، توظيف العمالة الماهرة والموظفين الموثوق بهم، المعينين من خلال اختبارات صالح وملائم، عند اللزوم. ويجب أن يكونوا مؤهلين تقنياً بما يتناسب مع تعقيد مسؤولياتهم. ويجب على المهنيين القانونيين وشركات المحاماة الذين يُطلب منهم إجراء استفسارات روتينية كبيرة عند مقابلة العملاء، على سبيل المثال بسبب حجم الشركة وبصمتها الجغرافية، النظر أيضا في توظيف موظفين مهرة وموثوقين بشكل مناسب والتحقق منهم. ويُرجح أن تفكر شركات المحاماة في استخدام مختلف الخيارات التقنية (بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والبرمجيات (Software) المتاحة الآن لمساعدة شركات المحاماة في هذا الصدد.

٨٥- يجب أن تضع شركات المحاماة سياسات وإجراءات وضوابط داخلية، بما في ذلك ترتيبات مناسبة لإدارة الالتزام، وإجراءات الفحص المناسبة لضمان معايير عالية عند توظيف الموظفين. ويجب أن تطور شركات المحاماة بشكل مستمر برنامج تدريب الموظفين. وينبغي تدريبهم بما يتناسب مع تعقيد مسؤولياتهم.

تخفيف وإدارة مخاطر ML / TF

[٢٣] FATF (2013a) ، الفقرة ١٠. انظر أيضًا القسم ١ ج لمزيد من التفاصيل حول تحديد وتقييم مخاطر ML / TF. راجع أيضًا دليل فاتف عن تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (فبراير ٢٠١٣).

٨٦- تتطلب توصيات فاتف أنه، عند تطبيق النهج القائم على المخاطر، يجب على المهنيين القانونيين تخفيف وإدارة المخاطر التي يحددونها بشكل مناسب. وتشمل ممارسات التخفيف دائما تطبيق الإجراء الأولي والمستمر للعناية الواجبة تجاه العملاء، والسياسات الداخلية، والتدريب، وإجراءات معالجة مواطن الضعف التي تواجه المهنيين القانونيين في السياق المهني المحدد. ويجب أن يتخذ المهني القانوني تدابير معززة لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة. ولا يحاول هذا القسم سرد ممارسات التخفيف بشكل شامل التي يمكن أن يستخدمها المهنيون القانونيون. وبدلاً من ذلك ، يوفر أمثلة مختارة لتوضيح كيف يمكن للمهنيين القانونيين اختيار معالجة مخاطر معينة بموجب النهج القائم على المخاطر [٢٤] .

-٢٦

٨٧- تتطلب توصيات فاتف، عند تطبيق نهج قائم على المخاطر، أنه يجب على المهنيين القانونيين، والبلدان، والسلطات المختصة وهيئات التنظيم الذاتي أن تقرر أنسب طريقة فعالة للتخفيف من مخاطر ML / TF التي تم تحديدها. ويجب اتخاذ تدابير معززة لإدارة وتخفيف أوضاع المخاطر عندما يكون مستوى مخاطر غسل الأموال وتمويل |الإرهاب مرتفعاً . وفي حالة انخفاض مستوى المخاطر، يمكن تطبيق تدابير أقل صرامة [٢٥] :

أ) قد تقرر دول ما عدم تطبيق بعض توصيات فاتف التي تطلب من المؤسسات والمهن غير المالية المحدد اتخاذ إجراءات معينة، شريطة (١) أن يكون هناك انخفاض ثابت في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهذا يحدث في ظروف مبررة ومحدودة للغاية ويتعلق بنوع معين من هذه المؤسسات DNFBP، أو (٢) يتم تنفيذ النشاط المالي من قبل شخص طبيعي أو اعتباري في بعض الأحيان أو على أساس محدود للغاية بحيث يكون هناك خطر منخفض في مخاطر ML / TF ، وفقا لإعفاءات المذكرة التفسيرية للتوصية١-٦.

ت) ينبغي على البلدان التي تتطلع إلى تطبيق تدابير مبسطة إجراء تقييم للتأكد من انخفاض المخاطر المرتبطة بفئة العملاء أو الخدمات، ووضع حدود لمستوى أقل من المخاطر التي تنطوي عليها، وتحديد مدى وكثافة التدابير اللازمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، شريطة استيفاء أحد الشروط المحددة المطلوبة لاستثناءات المذكرة التفسيرية للتوصية ١-٦ وتم تحديد توصيات معينة مبينة بمزيد من التفصيل عن كيفية تطبيق هذا المبدأ العام على متطلبات معينة[٢٦].

تطوير فهم عام لنهج القائم على المخاطر

٨٨- تعتمد فعالية نهج قائم على المخاطر على فهم عام من قبل السلطات المختصة والمهنيين القانونيين لما يطلبه نهج قائم على المخاطر، وكيف ينبغي تطبيقه وكيف يجب معالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بالإضافة إلى الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد درجة التقدير (Discretion degree) ، يجب أن يتعامل المهنيون القانونيون مع المخاطر التي يحددونها. وبعد عملية استشارية، يجب على السلطات المختصة إصدار توجيهات نهج قائم على المخاطر إلى المهنيين القانونيين حول تلبية وإدارة

[٢٤] للحصول على معلومات حول الطرق التي يمكن بها بموجبها للمهنيين القانونيين التخفيف من نقاط ضعفهم في ML / TF ، انظر القسم ٢ من هذا التوجيه والفصلين الثالث والرابع من المنشور المنفصل: "دليل المحامي لكشف ومنع غسل الأموال" المنشور في أكتوبر ٢٠١٤ بالتعاون مع نقابة المحامين الدولية ، ونقابة المحامين الأمريكية ومجلس المحامين والجمعيات القانونية في أوروبا.

[٢٥] تخضع للإطار القانوني الوطني الذي يوفر إجراءات مبسطة للعناية الواجبة تجاه العميل CDD.

[٢٦] على سبيل المثال التوصية ٢٢ الخاصة بالعناية الواجبة تجاه العميل.

التزاماتهم القانونية والتنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أن دعم التواصل المستمر والفعال بين الجهات المختصة والمهنيين القانونيين أمر ضروري.

٨٩- يجب على السلطات المختصة الاقرار أنه لن يقوم كل المهنيين القانونيين باعتماد ضوابط متطابقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في نظام قائم على المخاطر .من ناحية أخرى، يجب أن يفهم المحترفون القانونيون أن النهج القائم على المخاطر لا يعفيهم من تطبيق ضوابط فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢٧-

القسم الثالث - إرشادات للمهنيين القانونيين

تحديد المخاطر وتقييمها

٩٠- تختلف مخاطر ML / TF المحتملة التي يواجهها المهنيون القانونيون وفقًا لكثير من العوامل بما في ذلك الأنشطة التي قاموا بها ونوع وهوية العميل وطبيعة وأصل علاقة العميل .عند تطبيق نهج قائم على المخاطر. ينبغي على المهنيين القانونيين والشركات الأخذ في الاعتبار أن ثمة أنشطة محددة قد وجدت أكثر عرضة لمخاطر ML / TF لأنها تنطوي على تحريك أو إدارة أصول العميل؛ ويمكن أن تتفاقم نقاط الضعف هذه عندما تنفذ هذه النشاطات عبر الحدود. وتشمل هذه الأنشطة المحددة ما يلي:

أ) بيع وشراء العقارات؛
ب) إدارة أموال العميل أو الأوراق المالية أو الأصول الأخرى الخاصة به؛
ج) إدارة الحسابات المصرفية أو حسابات التوفير أو الأوراق المالية؛
د) تنظيم المساهمات لإنشاء أو تشغيل أو إدارة الشركات .و
هـ) إنشاء أو تشغيل أو إدارة الأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية وشراء وبيع كيانات الأعمال.

٩١- على الرغم من أن حق العميل في الحصول على المشورة والعدالة ينبغي ألا يتأثر سلبياً من تنفيذ النهج القائم على المخاطر، يجب أن يظل المهنيون القانونيون وشركاؤهم يقظين تجاه مخاطر ML / TF الناجمة عن الخدمات التي يقدمونها لتجنب ارتكابها عن غير قصد أو أن يصبحوا شركاء في ارتكاب جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يجب على المهنيين القانونيين وشركات المحاماة حماية أنفسهم من المشاركة غير المقصودة فيML / TF ؛ ولا تمثل هذه المشاركة فقط مخاطر السمعة للأفراد المعنيين، ومكتب المحاماة والمهنة القانونية عمومًا، بل من غير المقبول أيضًا أن تسمح مهنة المحاماة بالإساءة إليها من قبل المجرمين.

٩٢- يجب على المحترفين القانونيين إجراء تقييم لمخاطر العميل في بداية علاقة العميل. يسترشد تقييم المخاطر هذا بنتائج تقييم المخاطر الوطنية وتقييمات المخاطر فوق الوطنية والتقارير القطاعية التي أجرتها السلطات المختصة عن مخاطر ML / TF الكامنة في الخدمات القانونية / القطاع القانوني، وتقارير المخاطر التي أعدتها دول أخرى التي يوجد فيها مقر المحترف القانوني، وأية معلومات أخرى ذات الصلة قد تكون موجودة لتقييم مستوى المخاطر الخاصة بممارساتهم القانونية .على سبيل المثال، المقالات الصحفية وغيرها من المعلومات العامة المتاحة على نطاق واسع وتسلط الضوء على القضايا التي قد نشأت في دول معينة .قد يستمد المحترفون القانونيون أيضًا إشارات من FATF Guidance حول

المؤشرات وعوامل الخطر[٢٧] أثناء علاقة العميل ، والإجراءات الخاصة بـالمراقبة المستمرة ومراجعة ملف تعريف مخاطر العميل / المعاملات وهي مهمة أيضًا. يجب على السلطات المختصة النظر في أفضل السبل لتنبيه المهنيين القانونيين إلى نتائج أي تقييمات وطنية للمخاطر، وتقييمات للمخاطر فوق الوطنية وأي معلومات أخرى ذات صلة لتقييم مستوى المخاطر الخاصة بالممارسة القانونية في البلد المعني.

٩٣- نظرًا لطبيعة الخدمات التي يقدمها المحترف القانوني عمومًا، فإن نظم مراقبة المعاملات الآلية من النوع المستخدم من قبل المؤسسات المالية لن تكون مناسبة لمعظم المهنيين القانونيين. وتتطور معرفة المهني القانوني بأعمال العميل خلال علاقة عمل مهنية وتفاعلية على المدى الطويل (في بعض الحالات، قد توجد مثل هذه العلاقات للعملاء على المدى القصير أيضاً، على سبيل المثال للمعاملات العقارية). ورغم أنه لا يتوقع من القانونيين الأفراد التحقيق في شؤون عملائهم، فقد يكونون في وضع جيد لتحديد والكشف عن التغييرات في نوع العمل أو طبيعة أنشطة العميل في سياق علاقة العمل. وينبغي على المهنيين القانونيين النظر في طبيعة المخاطر التي تمثلها علاقة العملاء قصيرة الأجل التي قد تكون بطبيعتها، ولكنها ليست بالضرورة، منخفضة المخاطر (على سبيل المثال علاقة عميل لمرة واحدة تتضمن معاملات بسيطة). وينبغي أن يكون المهنيون القانونيون أيضا مدركين لموضوع الخدمات المهنية (المشاركة) التي يسعى إليها عميل حالي أو محتمل والمخاطر ذات الصلة.

٢٨-

٩٤- إن تحديد مخاطر ML / TF المرتبطة ببعض العملاء أو فئات من العملاء، وأنواع معينة من العمل سوف تسمح للمهنيين القانونيين بتحديد وتنفيذ تدابير وضوابط معقولة ومتناسبة للتخفيف من هذه المخاطر. وتتوقف المخاطر والتدابير المناسبة على طبيعة دور المهني القانوني ومشاركته. وقد تختلف الظروف اختلافًا كبيرًا بين المهنيين الذين يمثلون العملاء في معاملة واحدة، والمشتركين في علاقة استشارية طويلة الأجل وأولئك الذين يشاركون لأغراض متميزة ومتفرقة بما في ذلك، على سبيل المثال، كتاب العدل للقانون المدني ومستشار محلي يعمل في دولة محددة ضمن معاملة.

٩٥- يتوقف مقدار ودرجة الرصد المستمر والمراجعة على طبيعة وتواتر العلاقة، جنبا إلى جنب مع التقييم الشامل لمخاطر العميل / المعاملات . وقد يضطر المهني القانوني أيضا إلى ضبط تقييم مخاطر عميل معين بناءً على المعلومات الواردة من سلطة مختصة معينة، أو هيئة التنظيم الذاتي أو مصادر موثوقة أخرى (بما في ذلك المهنية القانونية المرجعية).

٩٦- يمكن للمهنيين القانونيين تقييم مخاطر ML / TF من خلال تطبيق فئات مختلفة. وهذا يوفر استراتيجية لإدارة المخاطر المحتملة من خلال تمكين المهنيين القانونيين، حيث يكون ذلك مطلوباً، من اخضاع كل عميل لتقييم مخاطر معقول ومتناسب.

٩٧- فئات المخاطر الأكثر استخدامًا هي:

أ) البلد أو المخاطر الجغرافية؛
ب) مخاطر العميل؛ و
ج) المخاطر المرتبطة بالخدمة المحددة المقدمة.

[٢٧] تقرير FATF عن مواطن الضعف في القطاع القانوني (٢٠١٣)، الفصلان ٤ و ٥.

٩٨- قد يختلف الوزن المعطى لهذه الفئات من المخاطر (بشكل فردي أو مجتمعة) في تقييم المخاطر الإجمالية ل ML / TF المحتملة نظرًا لحجم وتطور وطبيعة ونطاق الخدمات التي يقدمها المهني القانوني و / أو مكتب محاماة . ومع ذلك ينبغي النظر في هذه المعايير، بشكل إجمالي وليس على انفراد. ويحتاج المهنيون القانونيون، على أساس ممارساتهم الفردية وأحكامهم المعقولة، إلى تقييم مستقل للوزن المعطى لكل عامل مخاطر.

٩٩- رغم عدم وجود مجموعة مقبولة عالميا من فئات المخاطر، فإن الأمثلة المنصوص عليها في هذا التوجيه هي فئات المخاطر الأكثر تحديدً. ولا توجد منهجية واحدة لتطبيق فئات المخاطر هذه. والغرض من تطبيق هذه الفئات هو توفير إطار مقترح لمقاربة التقييم وإدارة مخاطر ML / TF المحتملة لشركات المحاماة الأصغر والممارسين الأفراد. ويُنصح الاطلاع على الخدمات التي تقدمها (مثلاً إن تقديم خدمات إدارة الشركات قد ينطوي على مخاطر أكبر من الخدمات الأخرى).

١٠٠- يستخدم المجرمون مجموعة من التقنيات والآليات لإخفاء الملكية المستفيدة للأصول والمعاملات. وجمعت فاتف الكثير من الآليات / التقنيات الشائعة في الدراسات السابقة، بما في ذلك إرشادات فاتف ٢٠١٤بشأن الشفافية والملكية المستفيدة والتقرير المشترك الصادر من فاتف ومجموعة إيجمونت لعام ٢٠١٨عن إخفاء الملكية المستفيدة. ويمكن أن يرجع المهنيون القانونيون إلى الدراسات لمزيد من التفاصيل حول استخدام تقنيات الإخفاء ودراسات الحالة ذات الصلة.

٢٩-

١٠١- إن نقطة الانطلاق العملية لشركات المحاماة (خاصة الشركات الأصغر) والمهنيين القانونيين (خاصة الممارسين الأفراد) هي اتباع النهج التالي. والكثير من هذه العناصر بالغة الأهمية للوفاء بالالتزامات الأخرى المستحقة تجاه العملاء، مثل الواجبات الائتمانية بوصفها جزءً من التزاماتهم التنظيمية العامة:

آ) **قبول العميل ومعرفة سياسات عميلك: تحديد** العميل والمالكين المستفيدين و "المستفيدين" الحقيقيين من المعاملة. وفهم مصدر الأموال ومصدر ثروة العميل، حيثما كان ذلك مطلوباً، ومالكيها والغرض من الصفقة.

ب) **سياسات قبول المشاركة :**فهم طبيعة العمل ويجب على المهنيين القانونيين معرفة الطبيعة الدقيقة للخدمة التي يقدمونها وفهم كيف يمكن لهذا العمل تسهيل حركة عائدات الجريمة أو إخفائها. وعندما لا تكون لدى المهني القانوني الخبرة اللازمة، لا ينبغي عليه القيام بالعمل.

ج) **فهم الأساس المنطقي التجاري أو الشخصي للعمل :**يجب على المهنيين القانونيين أن يكونوا مقتنعين بشكل معقول أن هناك أساساً منطقياً تجارياً وشخصياً للعمل الذي يضطلعون به. ومع ذلك، إن المهنيين القانونيين غير ملزمين بإجراء تقييم موضوعي للأساس المنطقي التجاري أو الشخصي إذا كان يبدو معقولاً وحقيقياً.

د) **كن منتبهاً لمؤشرات العلم الأحمر :**توخي اليقظة عند تحديدها ثم مراجعة جوانب الصفقة بعناية إذا كانت هناك أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال هي عائدات نشاط إجرامي، أو متعلقة بتمويل الإرهاب. مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في هذه الإرشادات، وتثير هذه الحالات التزامات الإبلاغ. ويكمن أن يكون توثيق عملية التفكير خيارًا قابلاً للتطبيق للمساعدة في تفسير / تقييم العلامات / المؤشرات الحمراء المثيرة للشك.

هـ) **فكر في الإجراء الذي يجب اتخاذه، إن وجب، وضع خطة عمل:** إن نتائج الإجراء أعلاه (أي تقييم المخاطر الشاملة لعميل ما / معاملة معينة) سوف تملي مستوى وطبيعة الأدلة / الوثائق المجمعة بموجب إجراءات CDD / EDD العناية الواجبة تجاه العميل والعناية الواجبة المعززة للشركة (بما في ذلك أدلة على مصدر الثروة أو الأموال).

و) **التوثيق :**يجب على المهنيين القانونيين توثيق وتسجيل الخطوات المتخذة بموجب أ) إلى هـ) بشكل كافٍ.

٣٠-
مخاطر البلدان / الجغرافية

١٠٢- لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا من قبل السلطات المختصة، وهيئات التنظيم الذاتي أو المهنيين القانونيين يصف ما إذا كان بلد معين أو منطقة جغرافية (بما في ذلك البلد الذي تمثل فيه الممارسات المهنية القانونية) تمثل مخاطر أعلى. توفر مخاطر البلدان، بالاقتران مع عوامل المخاطر الأخرى، معلومات مفيدة عن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تنشأ المخاطر الجغرافية لـ / ML TFفي مجموعة متنوعة من الظروف، بما في ذلك من مقر إقامة العميل أو موقع المعاملة أو مصدر الثروة أو الأموال. وتشمل العوامل المتفق عليها عمومًا لوضع بلد ما في فئة مخاطر أعلى:

أ) البلدان / المناطق التي حددتها مصادر موثوقة [٢٨] أنها توفر تمويل أو دعم الأنشطة الإرهابية أو حددت منظمات إرهابية تعمل فيها.

ب) الدول التي حددتها مصادر موثوقة بأن لديها مستويات كبيرة من الجريمة المنظمة أو الفساد أو أي نشاط إجرامي آخر، بما في ذلك، دول المصدر أو دول العبور للمخدرات غير المشروعة، والاتجار بالبشر وتهريبهم والقمار غير القانوني.

ج) الدول الخاضعة للعقوبات أو الحظر أو التدابير المماثلة التي تصدرها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة.

د) البلدان التي حددتها مصادر موثوقة بأنها تتمتع بحوكمة ضعيفة، وقصور في إنفاذ القانون والأنظمة التنظيمية، بما في ذلك البلدان التي حددتها بيانات مجوعة العمل المالي أن لديها أنظمة ضعيفة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي يجب على المؤسسات المالية (وكذلك المؤسسات والمهن غير المالية المحددة) أن توليها اهتماما خاصا بخصوص علاقات الأعمال والمعاملات.البلدان التي حددتها مصادر موثوقة أنها غير متعاونة في توفير معلومات الملكية المستفيدة للسلطات المختصة ، ويمكن تقرير ذلك بمراجعة تقارير التقييم المتبادل لمجموعة العمل

[٢٨] تشير "المصادر الموثوق بها" إلى المعلومات التي تنتجها المنظمات الدولية ذات السمعة الطيبة والمعترف بها عالميًا والهيئات الأخرى التي تتيح هذه المعلومات للجمهور وعلى نطاق واسع. بالإضافة إلى FATRF والهيئات الإقليمية التابعة لها ، قد تشمل هذه المصادر ، على سبيل المثال لا الحصر ، الهيئات الوطنية أو الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة Egmont لوحدات التحريات المالية.

المالي أو تقارير المنظمات التي تنظر أيضا في مستويات التعاون المختلفة مثل المنتدى العالمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن الامتثال لمعايير الشفافية الضريبة الدولية[٢٩].

مخاطر العميل

١٠٣- يعتبر تحديد مخاطر ML / TF المحتملة التي يشكلها عميل أو فئة من العملاء أمراً بالغ الأهمية لتطوير وتنفيذ إطار عمل شامل قائم على المخاطر .بناءً على معايير هما الخاصة، ينبغي على الشركات القانونية والمهنيين القانونيين السعي لتحديد ما إذا كان عميل معين يشكل مخاطر أعلى والتأثير المحتمل لأي عوامل تخفيف على ذلك التقييم. قد يؤدي تطبيق متغيرات المخاطر إلى تخفيف أو زيادة تقييم المخاطر. وتشمل فئات العملاء الذين قد تشير أنشطتهم إلى وجود مخاطر أعلى:

آ) السياسيين المعرضين للمخاطر والأشخاص المتصلين أو المرتبطين بهم ارتباطا وثيقا، ويعتبرون عملاء أكثر عرضة للمخاطر (يرجى الرجوع إلى إرشادات FATF (2013) بشأن السياسيين المعرضين للمخاطر لمزيد من التوجيه حول كيفية تحديد هؤلاء الأشخاص (PEPs) .

٣١- ٣٢-

المربع ٢. اعتبارات خاصة للسياسيين المعرضين للمخاطر ومصدر الأموال والثروة

إذا كان محترف قانوني يقدم المشورة لعميل سياسي معرض للمخاطر، أو إذا كان هذا السياسي المالك المستفيد من الأصول في معاملة ما، يُطلب إجراء العناية الواجبة تجاه العميل إذا كان هناك نشاط محدد بموجب التوصية٢٢. وتشمل هذه التدابير الحصول على موافقة الإدارة العليا (على سبيل المثال، كبير الشركاء، أو شريك الإدارة أو الشريك التنفيذي) قبل إنشاء علاقة العمال، واتخاذ تدابير معقولة لتحديد مصدر للثروة ومصدر أموال العملاء والمالكين المستفيدين الذين تم تحديدهم كـ PEPs ، وإجراء مراقبة مستمرة معززة لتلك العلاقة.

إن مصدر الأموال ومصدر الثروة لهما صلة بتحديد ملف تعريف مخاطر العميل. ومصدر الأموال هو النشاط الذي تنشا منه أموال للعميل (مثل الراتب أو إيرادات التداول أو المدفوعات من صندوق ائتمان). يرتبط مصدر الأموال مباشرة بالأصل الاقتصادي للأموال المطلوب استخدامها في صفقة ما. ومن المحتمل أن يتم الحصول على هذه المعلومات عبر حساب مصرفي .عموما، يتضح ذلك من خلال البيانات المصرفية أو وثائق مماثلة تظهر من أين نشأت الأموال في الحساب مثل استلام راتب. ويصف مصدر الثروة الأنشطة التي نجم عنها إجمالي صافي ثروة للعميل (مثل ملكية أعمال أو ميراث أو الاستثمارات). إن مصدر الثروة هو أصل مجموعة الثروة المتراكمة للفرد. ويمكن فهم مصدر الثروة باتخاذ خطوات معقولة، بما يتناسب مع المخاطر للاقتناع بأن الأموال المراد استخدامها في المعاملة قد نشأت من مصدر شرعي .في حين أن مصدر الأموال والثروة قد يكونان نفسهما بالنسبة لبعض العملاء، إلا أنهما قد يكونان مختلفين جزئيًا أو كليًا بالنسبة لعملاء آخرين .على سبيل المثال، إن السياسي المعرض للمخاطر الذي يحصل على راتب رسمي متواضع، ولديه أموال كبيرة، دون أي مصالح أعمال واضحة أو ميراث، قد يثير الشكوك في الرشوة والفساد أو سوء استخدام المنصب. وعملاً بالنهج القائم على المخاطر، يجب على المهنيين القانونين الاقتناع بأن المعلومات المتاحة كافية لتقييم مصدر أموال العميل ومصدر الثروة وأنها مشروعة بدرجة من اليقين معقولة ومتناسبة مع ملف تعريف العميل.

[٢٩] www.oecd-ilibrary.org/taxation/global-forum-on-transparency-and-exchange-of-information-for-

وتشمل العوامل ذات الصلة التي تؤثر على مدى وطبيعة العناية الواجبة تجاه العميل الظروف الخاصة بالسياسي العرض للمخاطر، ومصالح أعمال السياسيين المعرضين للمخاطر المنفصلة و
الوقت التي سادت فيه تلك المصالح فيما يتعلق بالوظيفة العامة، وفيما إذا كان للسياسي المعرض للمخاطر حق الوصول إلى الأموال الرسمية، ويتخذ القرارات المتعلقة بتخصيص الأموال العامة أو عقود المشتريات العامة، وموطن السياسي (PEP)، ونوع النشاط الذي يقوم السياسي (PEP) بتوجيه المهني القانوني للقيام به أو تنفيذه، سواء كان السياسي (PEP) محلياً أو دولياً ، على وجه الخصوص، مع الأخذ في الاعتبار الخدمات المطلوبة، والتدقيق الذي يخضع له(PEP)في البلد الأصل للسياسي.

إذا كان PEP مشتركاً مع عميل، فعندئذ ينبغي النظر في طبيعة المخاطر في ضوء جميع الظروف ذات الصلة، مثل:

آ) طبيعة العلاقة بين العميل و PEP: إذا كان العميل شركة ائتمان أو شركة أو كياناً قانونياً ، حتى لو كان السياسي شخصاً غير طبيعي يمارس السيطرة الفعالة أو كان السياسي مجرد مستفيد تقديري ولم يتلقَ أي توزيعات أرباح، ومع ذلك قد تؤثر على تقييم مخاطر السياسي.

ب) طبيعة العميل (على سبيل المثال، عندما تكون شركة عامة مدرجة أو كيان خاضع للتنظيم يخضع لمجموعة كاملة من متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتفق مع توصياتFATF)، أي أنه يخضع لالتزامات الإبلاغ، سيكون عاملا ذا صلة.

ج) طبيعة الخدمات المطلوبة .على سبيل المثال، قد توجد مخاطر أقل عندما لا يكون السياسي عميلاً ولكنه مدير عميل ممثلاً في شركة عامة مدرجة أو كيان منظم ويقوم العميل بشراء عقارات مقابل مبلغ مناسب. وقد تكون هناك مخاطر أعلى حينما يشارك المهني القانوني في تحريك أو تحويل الأموال / الأصول، أو شراء الممتلكات أو الأصول عالية القيمة.

ب) عملاء يقومون بأداء علاقة عمل أو طلب خدمات في ظروف غير عادية أو غير تقليدية (كما تم تقييمها مع مراعاة كافة الظروف لتمثيل العميل).

ت) العملاء حيث يجعل هيكل أو طبيعة الكيان أو العلاقة من الصعب تحديد المالك المستفيد الحقيقي في الوقت المناسب أو المصالح المسيطرة أو العملاء الذين يحاولون إخفاء فهم أعمالهم، وملكيتهم أو طبيعة معاملاتهم، مثل:

١)الاستخدام غير المبرر للشركات الصورية و / أو شركات الرفوف، أو الشركات الوهمية، أو الكيانات القانونية ذات الملكية من خلال الأسهم لمالكيها أو الأسهم لحاملها، والسيطرة من خلال الأمناء ومديري الشركات والأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية، وتجزئة تشكيل الشركة وإدارة الأصول على مختلف البلدان، و يتم كل ذلك دون أي سبب قانوني واضح أو ضريبة مشروعة، أو أعمال، أو أسباب اقتصادية أخرى.

٢)الاستخدام غير المبرر للترتيبات غير الرسمية مثل الأسرة أو الزملاء المقربين الذي يعملون بصفة أمناء أسهم أو أعضاء مجلس إدارة.

٣) تعقيد غير عادي في هياكل السيطرة أو الملكية بدون تفسير واضح، حيث لا تتسق ظروف معينة، والهياكل، والمواقع الجغرافية، والأنشطة الدولية أو غيرها من العوامل مع فهم المهنيين القانونيين لعمل العميل والغرض الاقتصادي.

ث) شركات العملاء التي تدير جزءًا كبيرًا من أعمالها في أو لديها شركات تابعة كبرى في بلدان قد تشكل مخاطر جغرافية أعلى.

جـ) العملاء ذوي الأعمال كثيفة النقدية (و / أو ما يعادلها نقدياً) حيث يخضع هؤلاء العملاء أنفسهم للتنظيم بخصوص مجموعة كاملة من متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع توصياتFATF ، ويساعد ذلك في تخفيف المخاطر. وتشمل هذه، على سبيل المثال:

١) أعمال خدمات تحويل الأموال أو القيمة (MVTS) (مثل مراكز الصيرفة، وتبديل العملات، وجمع التبرعات، ووكلاء تحويل الأموال، وتداول الأوراق النقدية، أو الشركات الأخرى التي تقدم تسهيلات نقل الأموال).
٢) المشغلون والوسطاء وغيرهم ممن يقدمون الخدمات في الأصول الافتراضية.
٣) النوادي الليلية، ودور الرهان وغيرها من المؤسسات ذات الصلة بالقمار وأنشطة أخرى.
٤) تجار المعادن والأحجار الثمينة.

ح) الأعمال التي ليست كثيفة النقد عادة، ولكن يبدو أنها بمبالغ نقدية كبيرة.

خ) الأعمال التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على التقنيات الجديدة (مثل منصة التداول عبر الإنترنت) التي قد تنطوي على نقاط ضعف متأصلة للاستغلال من قبل المجرمين، خاصة تلك غير الخاضعة للتنظيم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

د) المنظمات غير الهادفة للربح أو الخيرية التي تمارس معاملات لا يبدو أن لها غرض اقتصادي منطقي أو حيث لا يبدو أن هناك صلة بين النشاط المعلن للمنظمة والأطراف الأخرى في الصفقة.

ذ) العملاء الذين يستخدمون الوسطاء الماليين أو المؤسسات المالية أو المهنيين القانونيين الذين لا يخضعون لقوانين وتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولا يخضعون للإشراف الكافي من قبل السلطات المختصة أو هيئات التنظيم الذاتي.

ر) العملاء الذين يبدو أنهم يتصرفون بناءً على تعليمات شخص آخر دون الكشف عن هوية هذا الشخص.

ز) العملاء الذين يبدو أنهم يتجنبون بفعالية وبشكل غير مفهوم الاجتماعات وجهاً لوجه أو الذين يقدمون التعليمات بشكل متقطع دون أسباب مشروعة والمراوغة أو يصعب الوصول إليهم للغاية، عندما لا يكون هذا متوقعاً عادة.

س) العملاء الذين يطلبون إكمال المعاملات في إطار زمني ضيق متسارع أو غير عادي دون تفسير معقول لتسريع الصفقة، التي من شأنها أن تجعل من الصعب أو المستحيل على المهنيين القانونيين إجراء تقييم مناسب للمخاطر.

ش) عملاء بإدانات سابقة بالجرائم التي نجمت عنها العائدات، الذين يقدمون إرشادات للمهنيين القانونيين (الذين بدورهم لديهم معرفة بهذه الإدانات) للقيام بأنشطة محددة نيابة عنهم.

ص) العملاء الذين ليس لديهم عنوان، أو الذين لديهم عناوين متعددة بدون أسباب مشروعة.

ض) العملاء الذين لديهم أموال ومن الواضح أنها غير متناسبة مع ظروفهم (مثل العمر أو الدخل أو المهنة أو الثروة).

ط) العملاء الذين يغيرون تعليمات التسوية أو التنفيذ الخاصة بهم دون تفسير مناسب.

ظ) العملاء الذين قاموا بتغيير طرق الدفع الخاصة بهم للمعاملة في اللحظة الأخيرة ودون مبرر (أو مع مبرر مشتبه فيه)، أو عندما يكون هناك عدم وجود تفسير واضح لنقص المعلومات أو الشفافية في المعاملة . وتمتد هذه المخاطر إلى الحالات التي يتم فيها إجراء تغييرات في اللحظة الأخيرة لتمكين دفع الأموال من / إلى طرف ثالث.

ع) العملاء الذين يصرون، دون تفسير معقول، على أن يتم تنفيذ المعاملات بشكل حصري أو رئيسي من خلال استخدام الأصول الافتراضية بغرض من الحفاظ على إخفاء هويتهم.

غ) العملاء الذين يعرضون دفع مستويات عالية بشكل غير عادي من الرسوم مقابل الخدمات التي لا تقتضي عادة مثل هذه العلاوة. ومع ذلك، يجب ألا تعتبر النية الحسنة وترتيبات رسوم الطوارئ المناسبة، حيث قد يتلقى المهنيون القانوني علاوة كبيرة لنجاح التمثيل، أنها عامل مخاطر.

ف) قد تشير المستويات العالية غير العادية من الأصول أو المعاملات الكبيرة غير العادية مقارنة بما قد يتوقع بشكل معقول من العملاء مع ملف تعريف مماثل إلى أنه يجب معاملة العميل الذي لا يُرى خلاف ذلك على أنه يمثل مخاطر عالية.

ق) عندما تكون هناك معاملات وهياكل وموقع جغرافي معين، وأنشطة دولية أو غيرها من العوامل التي لا تتفق مع فهم المهنيين القانونيين لأعمال العميل أو وضعه الاقتصادي.

ك) تشمل قاعدة عملاء المهني القانوني صناعات أو قطاعات تسود فيها فرص ML / TF بشكل خاص[٣٠].

[٣٠] انظر تقرير FATF حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب: نقاط ضعف المهنيين القانونيين (يونيو ٢٠١٣).

ل) العملاء الذين يتقدمون للحصول على حقوق الإقامة أو الجنسية في دولة ما مقابل تحويلات رأسمالية، وشراء الممتلكات أو السندات الحكومية، أو الاستثمار في الشركات في تلك الدولة.

م) العملاء الذين يشتبه في تورطهم في أنشطة تزوير من خلال استخدام قروض مزيفة، وفواتير مزيفة، واتفاقيات تسمية المضللة.

ن) تختلف العلاقة بين عدد / هيكل الموظفين وطبيعة الأعمال عن عرف الصناعة (مثل معدل دوران أرباح الشركة مرتفع بشكل غير معقول بالنظر إلى عدد الموظفين والأصول مقارنة مع الشركات المماثلة).

هـ) طلب العميل مشورة أو تنفيذ ترتيب يحتوي مؤشرات لغرض التهرب الضريبي، سواء تم تحديده كهدف صريح للعميل، بالعلاقة مع برنامج للتهرب الضريبي المعروف أو بناءً على مؤشرات أخرى من طبيعة المعاملة.

و) نقل مقر الشركة إلى دولة أخرى دون أي نشاط اقتصادي حقيقي في بلد المقصد يشكل خطرا لإنشاء شركات وهمية/صورية يمكن استخدامها لإخفاء الملكية المستفيدة.

ي) نشاط مفاجئ من عميل خامل سابقًا دون توضيح واضح.

آآ) العميل الذي يبدأ أو يطور مؤسسة بملف تعريف غير متوقع أو دورات أعمال غير طبيعية أو العميل الذي يدخل إلى أسواق جديدة / ناشئة. وبشكل عام، ليس من الضروري قيام الجريمة المنظمة بجمع رأسمال / ديون، وجعلها في كثير من الأحيان الأولى في سوق جديدة، خاصةً عندما تكون هذه السوق بالتجزئة / بكثافة نقدية.

ب ب) مؤشرات أن العميل لا يرغب في الحصول على ما يلزم من الموافقات الحكومية/تقديم ملفات.

ت ت) سبب اختيار العميل للشركة غير واضح، نظراً إلى حجم الشركة أو موقعها أو تخصصها.

ث ث) التغيير المتكرر أو غير المبرر لمستشار العميل (المستشارين) أو أعضاء الإدارة.

٣٥-

ج ج) العميل متردد في تقديم جميع المعلومات ذات الصلة، ويوجد لدى المهنيين القانونيين شكوك معقولة بأن المعلومات المقدمة غير صحيحة أو غير كافية.

ح ح) العملاء الذين يسعون للحصول على حقوق المقيمين أو الجنسية في بلد منشأ المهني القانوني، في مقابل تحويلات رأسمالية، وشراء الممتلكات أو السندات الحكومية، أو الاستثمار في الشركات.

مخاطر المعاملات / الخدمات

١٠٤- ينبغي أن يشمل تقييم المخاطر الشامل للعميل أيضا تحديد المخاطر المحتملة التي تشكلها الخدمات التي يقدمها المهني القانوني، نظرا لطبيعة هذه الخدمات، مع الإشارة إلى أن المهنيين القانونيين يقدمون مجموعة واسعة ومتنوعة من الخدمات. ويعد سياق الخدمات المزودة أو المقدمة دائمًا أمرًا أساسيًا بالنسبة إلى النهج القائم على المخاطر. ولا يشكل أي من العوامل التي تمت مناقشتها في هذا التوجيه مخاطر كبيرة بحد ذاتها ولكن يجب أن تؤخذ العوامل في الاعتبار بشكل كلي وشامل . وعند تحديد المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات المتعلقة بأنشطة محددة، ينبغي إيلاء الاعتبار والوزن المناسب لعوامل مثل:

أ) الخدمات، حيث يتصرف المهنيون القانونيون بفعالية بصفة وسطاء ماليين، ويتعاملون باستلام ونقل الأموال من خلال حسابات يسيطرون عليها في عملية تسهيل معاملة ما.

ب) الخدمات التي تتيح للعملاء إيداع / تحويل الأموال من خلال حساب الأمانة للمهني القانوني ولا تكون مرتبطة بمعاملة يؤدي المهني القانوني أو ينفذ بشأنها الأنشطة المحددة في التوصية ٢٢.

ت) الخدمات حيث قد يطلب فيها العميل إجراء معاملات مالية في خارج حساب الأمانة لدى المهني القانوني (الحساب الذي يحتفظ به المهني القانوني للعميل) (أي حساب عام للمؤسسة / أو حساب شخصي أو حساب أعمال يملكه المهني القانوني نفسه / نفسها)

ث) الخدمات التي قد يمثلها المهنيون القانونيون عملياً، أو يؤكدون مكانة العميل وسمعته ومصداقيته لأطراف ثالثة، دون أمعرفة تتناسب مع شؤون العميل.

ج) الخدمات القادرة على إخفاء الملكية المستفيدة عن الجهات المختصة[٣١].

ح) الخدمات التي يطلبها العميل ولا يتمتع المهني القانوني بالخبرة بخصوصها باستثناء الحالة التي يحيل فيها المهني القانوني الطلب إلى مهني يتمتع بتدريب مناسب للحصول على المشورة.

-٣٦

خ) الخدمات التي تعتمد بصورة بالغة على التقنيات الجديدة (على سبيل المثال فيما يتعلق بالعروض الأولية للعملات أو الأصول الافتراضية) التي قد تنطوي على نقاط ضعف متأصلة يمكن أن يستغلها المجرمون، وخاصة تلك الخدمات التي لا تخضع للتنظيم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

د) نقل العقارات أو غيرها من السلع عالية القيمة أو الأصول بين الأطراف في فترة زمنية قصيرة بشكل غير عادي للمعاملات المماثلة مع عدم وجود سبب قانوني أو ضريبي أو تجاري أو اقتصادي أو سبب مشروع آخر[٣٢].

ذ) المدفوعات المستلمة من أطراف ثالثة غير مرتبطة أو غير معروفة والمدفوعات نقدًا حيث لن تكون هذه طريقة دفع نموذجية.

[٣١] لمزيد من التفاصيل حول الصعوبات التي تطرحها الترتيبات التي تخفي الملكية المستفيدة، راجع تقرير FATF وEgmont المشترك "نقاط الضعف المرتبطة بإخفاء الملكية المستفيدة" المنشور في يوليو ٢٠١٨.

[٣٢] انظر إلى تقرير فاتف حول الأنماط بعنوان: Money Laundering and Terrorist Financing through the Real Estate Sector.

ر) المعاملات حيث يتضح على الفور للمهني القانوني عدم كفاية المقابل المالي، لا سيما عندما لا يوفر العميل أسباباً مشروعة لمقدار المقابل.

ز) الترتيبات الإدارية المتعلقة بالعقارات التي كان فيها المتوفى معروفاً للمحترف القانوني بأنه الشخص كان مداناً بسبب عائدات ناجمة عن الجرائم.

س) استخدام شركات وهمية والشركات ذات الملكية من خلال **حيازة** أسهم أو الأسهم لحاملها والسيطرة عليها من خلال مدراء شركات مرشحين دون سبب قانوني واضح أو ضريبي أو عمل ما أو اقتصادي أو لأي سبب آخر مشروع [٣٣] .

ش) الحالات التي قد تكون المشورة بشأن إنشاء ترتيبات قانونية يساء استخدامها لإخفاء الملكية أو الغرض الاقتصادي الحقيقي (بما في ذلك التغييرات في اسم / مقر الشركة أو إنشاء هياكل مجموعة معقدة). وقد تشمل تقديم المشورة فيما يتعلق بصندوق تقديري يعطي الوصي صلاحية تقديرية لتسمية فئة من المستفيدين لا تشمل المستفيد الحقيقي (مثل تسمية مؤسسة خيرية باعتبارها المستفيد التقديري الوحيد في البداية بهدف إضافة المستفيدين الحقيقيين في مرحلة لاحقة). قد تشمل أيضًا المواقف التي يتم فيها إنشاء صندوق لغرض إدارة أسهم في شركة بقصد جعل تحديد المستفيدين من الأصول التي يديرها الصندوق أكثر صعوبة[٣٤].

ص) الخدمات التي قدمت عمدا، أو تتعمد الإخفاء بالنسبة لهوية العميل أو المشاركين الآخرين، أكثر مما هو طبيعي في ظل هذه الظروف وفق تجربة المهني القانوني.

ض) تتم تسوية الأحكام الغيابية أو الحلول البديلة للنزاعات بطريقة غير نمطية (على سبيل المثال استيفاء تسوية أو حكم الدين على الفور).

ط) استخدام الأصول الافتراضية وغيرها من وسائل دفع مجهولة، وتحويل الثروة داخل المعاملة بدون سبب قانوني وضريبي، وعمل اقتصادي ظاهر أو سبب شرعي آخر.

ظ) المعاملات التي تستخدم وسائل دفع غير عادية (مثل المعادن الثمينة أو الأحجار).

ع) تأجيل سداد مقابل أصل أو خدمة مقرر تسليمها على الفور إلى تاريخ بعيد عن اللحظة التي يتوقع فيها حدوث الدفع، دون تأكيدات مناسبة بأنه سيتم الدفع.

غ) وضع أحكام غير عادية وغير مفسرة في الترتيبات الائتمانية لا تعكس الموقف التجاري بين الأطراف. وقد تشمل الترتيبات التي يمكن إساءة استخدامها بهذه الطريقة فترات إطفاء قصيرة أو طويلة الأجل،

---

[٣٣] انظر إلى تقرير فاتف حول الأنماط بعنوان "إساءة استخدام أدوات الشركات، بما في ذلك مزودي خدمات الأمانة والشركات". المنشور في ١٣ أكتوبر ٢٠٠٦.

[٣٤] انظر إلى تقرير فاتف حول الأنماط بعنوان "إساءة استخدام أدوات الشركات، بما في ذلك مزودي خدمات الأمانة والشركات". الملحق ٢ عن صناديق الأمانة، لوصف أكثر تفصيلاً عن "احتمال إساءة استخدام صناديق الأمانة".

وأسعار فائدة أعلى / أقل من أسعار السوق بشكل بالغ، أو إلغاءات متكررة غير مبررة للسندات الاذنية / الرهون العقارية أو غيرها من الضمانات والصكوك بشكل مبكر قبل تاريخ الاستحقاق المتفق عليه مبدئيا.

ف) عمليات نقل سلع يصعب تقييمها بطبيعتها (مثل المجوهرات والحجارة الثمينة، أو القطع الفنية أو التحف أو الأصول الافتراضية)، حيث لا يكون هذا أمرًا شائعًا لنوع العميل أو المعاملة أو الشركة أو المسار العادي للمهني القانوني، مثل النقل إلى كيان شركة، أو بشكل عام دون أي تفسير مناسب.

ق) رأس المال المتعاقب أو المساهمات الأخرى في فترة زمنية قصيرة لنفس الكيان مع عدم وجود سبب قانوني أو ضريبي أو تجاري أو اقتصادي واضح أو سبب شرعي آخر.

ك) عمليات الاستحواذ على الشركات التي تتم تصفيتها دون أي سبب ضريبي قانوني أو عمل أو سبب اقتصادي أو أي سبب آخر مشروع.

ل) سلطة التمثيل الممنوحة في ظروف غير عادية (على سبيل المثال، عند منحها بصورة لا رجعة فيها أو فيما يتعلق بأصول محددة) والأسباب المعلنة لذلك غير واضحة أو غير منطقية.

م) المعاملات التي تنطوي على أشخاص على صلة وثيقة ويقوم العميل و / أو مستشاره المالي بتقديم تفسيرات غير متسقة أو غير عقلانية وبالتالي إنهم غير راغبين أو غير قادرين على التوضيح بالرجوع إلى سبب قانوني أو ضريبي، أو اقتصادي أو سبب الأعمال أو سبب مشروع آخر.

٣٧-

ذ) الأشخاص الاعتباريون الذين يقدمون، كعمل منفصل، خدمات الأمانة والشركات TCSP يجب عليهم مراعاة توجيهات TCSP ، [٣٥] حتى وإن كان هؤلاء الأشخاص الاعتباريين مملوكين أو يتم تشغيلهم بواسطة المهنيين القانونيين. ومع ذلك، يجب على المهنيين القانونيين، الذين يقدمون خدمات TCSPمراعاة هذا التوجيه، ويجب أن يأخذوا بعين الاعتبار مخاطر العميل أو الخدمة المتعلقة بـ TCSPsكما يلي:

١) تفويض غير مبرر للسلطة من قبل العميل من خلال استخدام وكالة، وهيئات مختلطة ومكاتب تمثيل.

٢) توفير تسهيلات المكاتب المسجلة ومناصب الإدارة المرشحة دون تفسيرات مناسبة.

٣) الاستخدام غير المبرر للصناديق الائتمانية التقديرية.

٤) في حالة صناديق الائتمان الصريحة، وعلاقة غير مفسرة بين طرف تسوية والمستفيدين بحق أصيل، والمستفيدين الآخرين والأشخاص الذين هم موضوع السلطة.

ر) في حالة وجود ثقة صريحة، غير مفسرة (حيث يكون التفسير مبرراً) طبيعة فئات المستفيدين.

[٣٥] انظر توجيه فاتف الخاص بالنهج القائم على المخاطر لمقدمي خدمات الأمانة والشركات، المنشور في يوليو ٢٠١٩.

ز) الخدمات التي يعمل فيها المهني القانوني كوصي / مدير يسمح أن تظل هوية العميل مجهولة.

س) الحالات التي يتم فيها استخدام أمين (مثل صديق أو أحد أفراد الأسرة يسمى مالكاً للممتلكات / الأصول ويكون واضحاً أن الصديق أو أحد أفراد الأسرة يتلقى تعليمات من المالك المستفيد)، مع عدم وجود سبب واضح قانوني أو ضريبي أو تجاري أو اقتصادي أو بسبب مشروع آخر.

ش) الاستخدام غير المبرر لحسابات العملاء المجمعة أو الوصاية الآمنة لأموال العميل أو الأصول أو الأسهم لحاملها، حيثما كان ذلك مسموحًا به، دون مبرر.

ص) المعاملات أو الخدمات التجارية أو العقارية الخاصة التي يتعين تنفيذها من قبل العميل مع عدم وجود أسباب واضحة لأعمال شرعية، واقتصادية، وضريبية، أو حوكمة أسرية، أو أسباب قانونية.

ض) الشك في معاملات أو عمليات احتيالية تكون غير مبررة بصورة مناسبة وقد تشمل هذه:

١) تقديم فواتير سلع / خدمات بقيمة أعلى أو أدنى

٢) تقديم فواتير متعددة لنفس السلع / الخدمات.

٣) سلع / خدمات بوصف كاذب.

٤) بيان الشحن بأعلى أو أدنى من الواقع (مثل الإدخالات الكاذبة في وثائق الشحن).

٥) تعدد تداول السلع / الخدمات.

٣٨-
المتغيرات التي قد تؤثر على تقييم المخاطر

١٠٥- في حين يجب أن يتبع جميع المهنيين القانونيين معايير قوية للعناية الواجبة من أجل تجنب أنظمة المراجحة، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للاختلافات في الممارسات والحجم والنطاق والخبرة بين المهنيين القانونيين، وكذلك طبيعة العملاء الذين يخدمونهم. وبالتالي، يجب إيلاء الاعتبار لهذه العوامل عند وضع نهج قائم على المخاطر يتوافق مع الالتزامات الحالية للمهنيين القانونيين. ويخضع بعض كتاب العدل، على سبيل المثال، لمجموعة من الواجبات بوصفهم موظفين عموميين. وفي المقابل، ليس للمحترفين القانونيين واجبات عامة واسعة النطاق، لكنهم يخضعون عالميًا تقريبًا لواجبات السرية المهنية والالتزام بدعم حقوق الامتيازات المهنية لعملائهم فيما تعلق باتصالاتهم. ويجب على المهنيين القانونيين الذين يمارسون "دوراً عاماً متميزاً" في النظم القانونية الوطنية النظر بعناية في تفاعل واجباتهم المحددة مع النهج القائم على المخاطر المبين في هذا التوجيه.

١٠٦- تؤثر المسؤوليات الخاصة، ووضع ودور المهني القانوني، بشكل عام، بشكل بالغ على ما هو مناسب لتقييم المخاطر. فمثلا، في العديد من دول القانون المدني، لا يمثل كتاب العدل أطرافًا في عقد ما وليسوا وسطاء أيضاً. وهم ملزمون بأن يكونوا محايدين ومستقلين، وأن يقدموا المشورة للطرفين مع الأخذ في

الاعتبار أي تباين في القوة بينهما . ويودي كتاب العدل واجبات موظفين عموميين. وتؤثر هذه الواجبات على نطاق ما يجب على كاتب العدل القيام به لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكيفية التصرف بناءً على هذا التقييم. ويجب أن يكون كتاب العدل واعين للاحترام الذي يمكنهم إضفاؤه على المستندات، والقيمة التي يمكن أن تضيفها إلى أولئك الذين تكون دوافعهم شائنة.

١٠٧- ينبغي النظر في الموارد المخصصة والمعقولة لتنفيذ وإدارة نهج موضوع قائم على المخاطر بشكل مناسب .على سبيل المثال، لا يتوقع من ممارس فرد تكريس مستوى معادل من الموارد كشركة كبيرة؛ وبدلاً من ذلك، يتوقع من الممارس الفرد تطوير الأنظمة والضوابط المناسبة ونهج قائم على المخاطر يتناسب مع نطاق وطبيعة نشاط الممارس وعملائه. لا يمكن أن تكون الشركات الصغيرة التي تخدم بشكل أساسي عملاء محليين وذوي مخاطر منخفضة. ولا يُتوقع من مؤسسات صغيرة، تخدم عملاء ذوي مخاطر منخفضة مقيمين أساساً محلياً، أن تخصص قدراً كبيراً من وقت كبار الموظفين لإجراء تقييمات المخاطر بوجه عام. قد يكون من المنطقي أكثر أن يعتمد الممارسون الأفراد على السجلات والمعلومات المتاحة للجمهور والمقدمة من قبل عميل لتقييم المخاطر لما هو عليه الحال بالنسبة لشركة محاماة لديها قاعدة عملاء متنوعة مع ملفات تعريف مخاطر مختلفة .ومع ذلك، عندما يكون مصدر المعلومات من السجل العام، أو العميل، هناك دائما خطر محتمل في صحة المعلومات .قد يعتبر المجرمون الممارسين الأفراد والشركات الصغيرة هدفاً أكثر جدوى لغسل الأموال من شركات المحاماة الكبيرة. ويُطلب من المهنيين القانونيين في العديد من الدول والممارسات إجراء تقييم المخاطر لكل من المخاطر العامة والخاصة بمهنتهم، ومخاطر جميع العملاء الجدد والعملاء الحاليين الذين ينفذون معاملات محددة لمرة واحدة. ويجب أن يكون التركيز على اتباع النهج القائم على المخاطر.

١٠٨-هناك عامل مهم للغاية يجب أخذه في الاعتبار وهو ما إذا كان العميل والعمل المقترح غير عاديين أو محفوفين بالمخاطر أو مشتبه بهما بالنسبة لمهني قانونية محدد. وينبغي دراسة هذا العامل في سياق عمل المهني القانوني، وكذلك المهني القانوني، والالتزامات الأخلاقية في الدولة (الدول) التي تمارس المهنة فيها. قد تأخذ منهجية النهج القائم على المخاطر للمهني القانوني في الاعتبار متغيرات المخاطر الخاصة بعميل معين أو نوع عمل محدد. وتمشيا مع النهج القائم على المخاطر والتناسبية، فإن وجود واحد أو أكثر من هذه المتغيرات قد يؤدي بالمهني القانوني لاستنتاج ما إذا كان ما يبرر تطبيق إجراء العناية الواجبة المعززة تجاه العميل والمراقبة، أو على العكس من ذلك تخفيض، أو تعديل أو تبسيط مستوى العناية الواجبة القياسية للعميل والمراقبة. وعند تقليل أو تعديل أو تبسيط CDD العناية الواجبة للعميل، يجب على المهنيين القانونيين الالتزام دائمًا بالحد الأدنى من المتطلبات كما هو موضح في التشريعات الوطنية .وقد تزيد أو تقلل المتغيرات من المخاطر المتصورة التي يشكلها عميل ما أو نوع عمل محدد. ويمكن أن تشمل:

أ) طبيعة علاقة العميل وحاجة العميل إلى المهني القانوني لإعداد أو تنفيذ أنشطة محددة.

ب) مستوى التنظيم أو أي نظام رقابة أو نظام حوكمة آخر يخضع له العميل .على سبيل المثال، إذا كان العميل مؤسسة مالية أو مهني قانوني خاضع للتنظيم في دولة ذات نظام جيد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فيشكل هذا العميل مخاطر أقل بالنسبة ل ML / TF من عميل في صناعة لديها مخاطر ML / TF وحتى الآن غير منظمة لأغراضML / TF .

ت) السمعة والمعلومات المتاحة للجمهور حول العميل. إن الأشخاص الاعتباريين ذوي الشفافية والمعروفين في المجال العام والعاملين لعدة سنوات دون إدانتهم بتهمة ارتكاب جرائم قد يكونوا أقل قابلية لغسل الأموال. وقد لا يكون هذا هو الحال عندما يكون هذا الشخص الاعتباري في ضائقة مالية أو في حالة تصفية / إعسار.

ث) قد يكون انتظام أو عمق أو مدة العلاقة مع العميل عاملاً يقلل أو يزيد من المخاطر (حسب طبيعة العلاقة).

ج) إلمام المهني القانوني ببلد ما، بما في ذلك المعرفة بالقوانين واللوائح والقواعد المحلية، وكذلك هيكل ومدى الرقابة التنظيمية نتيجة لأنشطة المهني القانوني الخاصة.

ح) التناسب بين ضخامة أو حجم وفترة استمرار أعمال العميل ومتطلباته القانونية، بما في ذلك طبيعة الخدمات المطلوبة.

خ) مع مراعاة العوامل الأخرى (بما في ذلك طبيعة الخدمات والمصدر وطبيعة علاقة العميل)، فإن تقديم خدمات قانونية محدودة بصفة مستشار محلي أو خاص يمكن اعتباره عامل مخاطر منخفض. وقد يعني ذلك أيضًا، على أي حال، أن المهني القانوني لا يقوم "بإعداد" أو "تنفيذ" معاملة لنشاط محدد في ا لتوصية ٢٢.

د) المسافة الجغرافية الهامة وغير المفسرة بين المهني القانوني وموقع العميل حيث لا يوجد أي صلة لهذا النوع من النشاط الذي يجري الاضطلاع به.

ذ) عندما يكون عميل محتمل قد وجه المهني القانوني للقيام بخدمة واحدة قائمة على معاملة (خلافاً لعلاقة استشارات مستمرة) وهناك عامل أو أكثر من عوامل المخاطر الأخرى.

ر) عندما يعلم المهني القانوني أن العميل المحتمل قد استخدم خدمات عدد من المهنيين القانونيين لنفس النوع من الخدمة عبر فترة زمنية قصيرة نسبيا.

ز) المخاطر التي قد تنشأ عن العلاقات غير المباشرة وجهاً لوجه وتفضل عدم الكشف عن الهوية. نظراً لانتشار الاتصالات الإلكترونية بين المهنيين القانونيين والعملاء في تقديم الخدمات القانونية، لا يعتبر التفاعل وجها لوجه بين المهنيين القانونيين والعملاء عامل خطر كبير بحد ذاته. يجب أن تخضع معاملة الاتصالات غير المباشرة وجهاً لوجه دائمًا للنهج الذي تعتمده التشريعات والهيئات التنظيمية في الدولة ذات الصلة.

س) طبيعة الإحالة أو أصل العميل. إن العميل المحتمل الذي قد يتصل بأحد المهنيين القانونيين بطريقة غير مرغوب فيها أو دون استخدام الأساليب الشائعة أو المعتادة للتعارف أو الإحالات، قد تشير إلى زيادة المخاطر. وعلى النقيض من ذلك، عند إحالة عميل محتمل من مصدر آخر موثوق أو مصدر منظم لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (على سبيل المثال من مهني قانوني آخر) يمكن اعتبار الإحالة عامل مخفف للمخاطر.

ش) هيكل العميل أو المعاملة. إن الهياكل التي ليس لها مبرر واضح، قانوني، أو ضريبي، أو سبب أعمال أو سبب اقتصادي أو غير ذلك من الأسباب المشروعة قد تزيد من المخاطر. وغالباً ما يصمم مهني قانوني هياكل (حتى لو كانت معقدة) لأسباب مشروعة، للضرائب، والأعمال، والأسباب الاقتصادية أو غيرها من الأسباب المشروعة، وفي مثل هذه الظروف قد لا يكون هناك مؤشر على

زيادة مخاطر التعرض لـ .ML / TF ويجب على المهنيين القانونيين الاقتناع أن هناك حاجة معقولة لهذه الهياكل المعقدة في سياق المعاملة.

-٤٠

ص) تعتبر صناديق الائتمان لمعاشات التقاعد ذات مخاطر منخفضة.

توثيق تقييمات المخاطر

١٠٩- توصي عدة دول بمتطلبات مختلفة للتوثيق بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[٣٦] يجب أن يفهم المهنيون القانونيون دائمًا مخاطر ML / TF الخاصة بهم (للعملاء أو البلدان أو المناطق الجغرافية أو الخدمات أو المعاملات أو قنوات التسليم). ويجب أن توثق تلك التقييمات لتكون قادرة على إثبات أساسها. ومع ذلك، يجوز للسلطات المختصة أو هيئات التنظيم الذاتي أن تقرر عدم طلب تقييمات المخاطر الموثقة الفردية ، إذا كانت المخاطر الكامنة والخاصة بالقطاع محددة بوضوح ومفهومة[٣٧].

١١٠- قد لا يفي المهنيون القانونيون بالتزاماتهم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على سبيل المثال، من خلال الاعتماد بشكل كامل على تقييم مخاطر قائمة المراجعة حينما توجد مؤشرات واضحة أخرى لنشاطٍ محتمل غير مشروع. ولذلك، فإن إنجاز تقييم المخاطر في وقت فعال وشامل أصبح الطريقة الأكثر أهمية لأن المهنيين القانونيين ملزمون الآن بمختلف الدول بإجراء تقييم مخاطر موثق لكل عميل ومشاركته مع السلطات الإشرافية عند الاقتضاء.

١١١- قد يغطي تقييم المخاطر الموثق مجموعة من المخاطر المحددة بتوزيعها حسب الفئات الثلاث الشائعة الموضحة أعلاه: (أ) المخاطر الجغرافية، و(ب) المخاطر المستندة إلى العميل و (ج) المخاطر المستندة إلى الخدمة. وتم توضيح هذه الفئات الثلاث للمخاطر المحددة في: **"دليل المحامي لكشف ومنع غسل الأموال".**[٣٨] يوفر الدليل أيضًا رسومات توضيحية ودراسات حالات لكيفية تقييم المخاطر وفق هذه الفئات الثلاث. في الممارسة العملية، يمكن تصنيف عوامل المخاطر بشكل مختلف في دول مختلفة. ومع ذلك، ينبغي النظر في جميع عوامل المخاطر ذات الصلة.

١١٢- يمكن تقييم كل من هذه المخاطر باستخدام مؤشرات مثل المخاطر المنخفضة، ومخاطر متوسطة و / أو مخاطر عالية. ويجب بيان تفسير قصير لأسباب كل إسناد وتقرير تقييم شامل للمخاطر. ويجب وضع خطوط عريضة لخطة العمل (إذا لزم الأمر) وإرفاقها بالتقييم وتحديد تاريخه[٣٩] . يمكن أن تساعد خطط العمل في تحديد الأعلام الحمراء المحتملة، وتسهيل تقييم المخاطر واتخاذ قرار بشأن تدابير العناية الواجبة للعميل التي يجب تطبيقها. قد يكون نموذج بسيط لتقييم المخاطر على النحو التالي، على سبيل المثال:

المخاطر الجغرافية	المخاطر المستندة للعميل	المخاطر المستندة للخدمات

[٣٦] على سبيل المثال، يفرض قانون الاتحاد الأوروبي التزامًا على المهنيين القانونيين الذين يعملون في خدمة منظمة لمكافحة غسل الأموال لتوثيق تقييمات المخاطر والتأكد من تحديثها (المادة ٨ من التوجيه الرابع لمكافحة غسل الأموال (الاتحاد الأوروبي) ٨٤٩/٢٠١٥).

[٣٧] الفقرة ٨ من المذكرة التفسيرية للتوصية ١.

[٣٨] دليل المحامي لكشف ومنع غسل الأموال، وهو منشور مشترك لرابطة المحامين الدولية، ورابطة المحامين الأمريكية ومجلس المحامين والجمعيات القانونية في أوروبا، نُشر في أكتوبر ٢٠١٤.

[٣٩] - وصفت "خطط العمل" في بعض الدول بأنها نموذج "توثيق عملية تفكيرك".

مخاطر منخفضة/متوسطة/عالية	مخاطر منخفضة/متوسطة/عالية	مخاطر منخفضة/متوسطة/عالية
التفسير	التفسير	التفسير
التقييم الشامل: مخاطر منخفضة/متوسطة/مرتفعة		
خطة العمل		

١١٣- لا ينبغي إجراء هذا النوع من تقييم المخاطر لكل نوع محدد من العملاء والخدمات على أساس فردي فقط، كما هو مطلوب، ولكن أيضا لتقييم وتوثيق المخاطر على مستوى الشركة، وتحديث تقييم المخاطر من خلال رصد علاقة العملاء. وينبغي جعل تقييم المخاطر المكتوب في متناول جميع المهنيين الذين يجب عليهم أداء واجبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويجب أن تكون هناك ضمانات مناسبة لضمان خصوصية العملاء.

٤٢-

١١٤- عندما يشارك المهنيون القانونيون في معاملات طويلة الأجل، ينبغي إجراء تقييمات المخاطر على فترات زمنية مناسبة طوال فترة المعاملة، لضمان عدم حدوث تغير هام في عوامل المخاطر خلال الفترة الفاصلة (مثل أطراف جديدة في المعاملة، ومصادر جديدة للأموال وغير ذلك) راجع الفقرة [2.4.3] **المراقبة المستمرة للعملاء وأنشطة خاصة.**

١١٥- يجب إجراء تقييم نهائي للمخاطر قبل إنجاز المعاملة، مما يتيح وقتًا لتقديم تقرير معاملة مشبوهة مطلوب للإيداع، ويجب الحصول على أية سلطة لنقل أو تحويل أصول من جهة إنفاذ القانون (في البلدان التي ينطبق عليها ذلك).

إدارة وتخفيف المخاطر

١١٦- إن تحديد وتقييم مخاطر ML / TF المرتبطة ببعض العملاء أو فئات العملاء، وأنواع معينة من العمل يتيح للمهنيين القانونيين تحديد وتنفيذ تدابير وضوابط معقولة ومتناسبة لتخفيف هذه المخاطر. وتتوقف المخاطر والتدابير المناسبة على طبيعة دور المهني القانوني ومشاركته. وقد تختلف الظروف إلى حد كبير بين المهنيين الذين يمثلون العملاء مباشرة والذين يشاركون لأغراض مميزة، بما في ذلك، على سبيل المثال، كتاب عدل القانون المدني. بالنسبة للسيناريوهات عالية المخاطر، يجب على المهنيين القانونيين النظر في مدى تورطهم عن غير قصد في تمكين الجريمة الموضوعية ML / TF من خلال توفير خدمة قانونية حتى مع تطبيق إجراءات العناية المعززة للعميل. في ظل هذا السيناريو، ينبغي للمهنيين القانونيين النظر في عدم تقديم الخدمات أو إنشاء / مواصلة علاقة العمل مع العميل.

١١٧- يجب على المهنيين القانونيين تنفيذ التدابير والضوابط المناسبة للتخفيف من مخاطر ML / TF المحتملة لأولئك العملاء الذين تم تحديدهم، على أساس النهج القائم على المخاطر، من ذوي المخاطر المرتفعة. ويجب تصميم هذه التدابير وفقًا للمخاطر المحددة التي تتم مواجهتها، على حد سواء لضمان معالجة المخاطر بشكل كاف وللمساعدة في تخصيص موارد محددة ومناسبة لإجراءات العناية الواجبة للعميل. ومن بين هذه التدابير الأساسية هو مطلب تدريب المهنيين القانونيين والموظفين المناسبين لتحديد واكتشاف التغييرات ذات الصلة في نشاط العميل بالرجوع إلى المعايير القائمة على المخاطر. وقد تشمل هذه التدابير والضوابط ما يلي:

أ) تدريب عام على أساليب ML / TF والمخاطر المتعلقة بالمهنيين القانونيين.

ب) التدريب الموجه لزيادة الوعي بالمخاطر لدى المهنيين القانونيين، وتوفير أنشطة محددة للعملاء ذوي المخاطر العالية أو للمهنيين القانونيين الذين يضطلعون بعمل يتسم بمخاطر عالية.

ت) زيادة أو اتخاذ إجراءات أكثر ملاءمة بخصوص العناية الواجبة القياسية للعميل والعناية الواجبة المعززة للعميل للعملاء / المواقف والحالات من المخاطر المرتفعة التي تركز على توفير فهم أفضل حول المصدر المحتمل للمخاطر والحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة حول كيفية المتابعة (إذا كان من الممكن استمرار المعاملة / علاقة العمل) ويمكن أن يشمل ذلك التدريب حول موعد وكيفية التأكد من الأدلة وتسجيل مصدر الثروة ومعلومات الملكية المستفيدة إذا لزم الأمر.

ث) المراجعة الدورية للخدمات التي يقدمها المهني القانوني و / أو شركة المحاماة، والتقييم الدوري لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبق على شركة محاماة أو مهنيي قانوني وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركة المحاماة لتحديد ما إذا كانت مخاطر ML / TFقد ازادت وما إذا كانت توجد ضوابط كافية لتخفيف تلك المخاطر المتزايدة.

ج) مراجعة علاقات العملاء على أساس دوري لتحديد ما إذا طرأت زيادة في مخاطر.ML / TF

٤٣-
العناية الواجبة بالعميل الأولية والمستمرة

١١٨- يجب أن تسمح تدابير العناية الواجبة بالعميل للمهني القانوني تحديد الهوية الحقيقية بيقين معقول لكل عميل. ويجب أن تطبق إجراءات المهني القانوني في الظروف التي يستعد فيها المهني القانوني لتقديم أو تنفذ الأنشطة المدرجة في التوصية ٢٢ [٤٠] ، وتشمل إجراءات من أجل:

أ) تحديد هوية كل عميل والتحقق منها بشكل مناسب في الوقت المناسب.
ب) تحديد المالك المستفيد، واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هوية المالك المستفيد على أساس حساس للمخاطر ليكون المهني القانوني مقتنعاً بشكل معقول أنه يعرف من هو المالك المستفيد. والقاعدة العامة هي أنه يجب أن يخضع العملاء لمجموعة كاملة منCDD تدابير العناية الواجبة للعميل، بما في ذلك شرط تحديد المالك المستفيد وفقا للتوصية ١٠. والغرض من تحديد الملكية المستفيدة هو التحقق من الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون تأثيرًا أو سيطرة فعالة على العميل، سواء عن طريق الملكية أو حقوق التصويت أو غير ذلك. وينبغي على المهنيين القانونيين مراعاة هذا الغرض عند تحديد المالك المستفيد. ويمكن أن يستخدموا النهج القائم على المخاطر لتحديد المدى المطلوب للتحقق من شخصية المالك المستفيد اعتمادًا على نوع العميل، وعلاقة العمل والمعاملة وغيرها من العوامل المناسبة وفقا للتوصية ١٠ والمذكرة التفسيرية للتوصية ١٠ كما يوضح المربع التالي. وهذه المعلومات في كثير من الحالات حاسمة لمساعدة المهنيين القانونيين في تجنب تضارب المصالح مع العملاء الآخرين.

المربع ٣: التزامات معلومات المالكية المستفيدة (انظر التوصيتين ١٠و ٢٢ والمذكرة التفسيرية للتوصية ١٠)

[٤٠] انظر الفقرات ١٧-٢٢ أعلاه للحصول على مزيد من المعلومات حول متى يعتبر أو لا يعتبر مهني قانوني مشاركاً في "تحضير" أو "تنفيذ" المعاملات للعملاء، وبالتالي عندما تنطبق متطلبات التوصية ٢٢.

تحدد التوصية ١٠ الحالات التي يُطلب فيها من المهنيين القانونيين اتخاذ خطوات لتحديد المالكين المستفيدين والتحقق منهم، بما في ذلك عندما يكون هناك اشتباه في ML / TF ، عند إقامة علاقات تجارية ، أو عندما تكون هناك شكوك حول صحة المعلومات المقدمة مسبقًا . وتشير المذكرة التفسيرية للتوصية١٠ إلى أن الغرض من هذا الشرط هو ذو شقين: أولاً ، لمنع الاستخدام غير القانوني للأشخاص والترتيبات القانونية ، من خلال اكتساب فهم كافٍ من العميل ليكونوا قادرين على تقييم مخاطر ML / TF المحتملة المرتبطة بشكل صحيح بعلاقة العمل ؛ وثانياً ، اتخاذ الخطوات المناسبة للتخفيف من المخاطر. ويجب على المهنيين القانونيين مراعاة هذه الأغراض عند تقييم الخطوات المعقولة التي يجب اتخاذها للتحقق من الملكية المستفيدة ، بما يتناسب مع مستوى المخاطر[٤١] .

في بداية تحديد الملكية المستفيدة، ينبغي اتخاذ خطوات لتحديد كيفية تحديد هوية العميل المباشر. ويمكن للمهنيين القانونيين التحقق من هوية العميل عن طريق، على سبيل المثال، مقابلة العميل شخصيًا ثم التحقق من هويته من خلال إبراز جواز سفر / بطاقة هوية ووثائق تؤكد عنوانه. ويمكن للمهنيين القانونيين التحقق من هوية العميل على أساس الوثائق أو المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر موثوقة ومتاحة للجمهور (والتي تكون مستقلة عن العميل).

ينشأ موقف أكثر صعوبة عندما لا يكون العميل المباشر هو المالك المستفيد (على سبيل المثال في حالة الشركات والكيانات الأخرى). في مثل هذا السيناريو، يجب اتخاذ خطوات معقولة حتى يقتنع المحترف القانوني بهوية المالك المستفيد ويتخذ تدابير معقولة للتحقق من هوية المالك المستفيد. من المحتمل أن يتطلب ذلك اتخاذ خطوات لفهم الملكية والسيطرة على كيان قانوني منفصل هو العميل ذاته وقد يشمل إجراء عمليات بحث عامة وكذلك من خلال البحث عن معلومات مباشرة من العميل. من المحتمل أنه يجب المهنيين القانونيين الحصول على المعلومات التالية للعميل الذي يعد كيانًا قانونيًا:

أ) اسم الشركة؛
ب) رقم تسجيل الشركة؛
ت) العنوان المسجل و / أو مكان العمل الرئيسي (إذا كان مختلفًا)؛
ث) هوية المساهمين ونسبة ملكيتهم؛
ج) أسماء أعضاء مجلس الإدارة أو كبار الأفراد المسؤولين عن عمليات الشركة؛
ح) القانون الذي تخضع له الشركة ونظامها؛ و
خ) أنواع الأنشطة والمعاملات التي تشارك فيها الشركة.

للتحقق من المعلومات المذكورة أعلاه، يجوز للمهني القانوني استخدام المصادر التالية:

آ) الوثائق النظامية (مثل النظام الأساسي وعقد التأسيس / الرابطة)؛
ب) التفاصيل من سجلات الشركات؛
ج) اتفاقية المساهمين أو الاتفاقيات الأخرى بين المساهمين بشأن السيطرة على الشخص الاعتباري؛ و
د) حسابات مدققة مودعة.

[٤١] انظر الفقرات ١٧ إلى ٢٢ أعلاه للحصول على مزيد من المعلومات حول متى يعتبر المهني القانوني مشاركاً أو غير مشارك في "تحضير" أو "تنفيذ" المعاملات للعملاء وبالتالي عندها تنطبق متطلبات التوصية ٢٢.
٤٠ للحصول على مزيد من المعلومات والإرشادات المتعلقة بمعلومات الملكية المستفيدة، يرجى الرجوع إلى معايير منهجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٢٠١٣ و ١٠ إلى ١٠,٨-١٠,١٢.

يجب أن يعتمد المهنيون القانونيون النهج القائم على المخاطر (RBA) للتحقق من المالكين المستفيدين لكيان ما. غالبًا ما يكون من الضروري استخدام مزيج من المصادر العامة والسعي للحصول على مزيد من التأكيد من العميل المباشر بأن المعلومات الواردة من المصادر العامة صحيحة ومحدثة أو لطلب وثائق إضافية تؤكد الملكية المستفيدة وهيكل الشركة.

إن الالتزام بتحديد الملكية المستفيدة لا ينتهي بتحديد المستوى الأول للملكية، ولكنه يتطلب اتخاذ خطوات معقولة لتحديد الملكية المستفيدة في كل مستوى من هيكل الشركة حتى يتم تحديد مالك مستفيد نهائي.

٤٥-

ح) الحصول على المعلومات المناسبة لفهم ظروف العميل وأعماله اعتمادا على طبيعة ونطاق وتوقيت الخدمات التي يزمع تقديمها. بما في ذلك، عند الاقتضاء، مصدر أموال العميل .ويمكن الحصول على هذه المعلومات من العملاء أثناء التعليمات العادية للمهنيين القانونيين.

خ) إجراء العناية الوجبة للعميل بشكل مستمر على علاقة العمل وتدقيق المعاملات طوال هذه العلاقة لضمان أن المعاملات الجارية تتفق مع معرفة المهني القانوني للعميل، وأعماله وملف مخاطره، بما في ذلك، إذا كان ضرورياً، مصدر الأموال. وتضمن العناية الواجبة المستمرة أن يتم الاحتفاظ بالمستندات أو البيانات أو المعلومات التي يتم جمعها بموجب عملية العناية الواجبة محدثة وذات صلة من خلال إجراء مراجعات للسجلات الموجودة، على وجه الخصوص لفئات عالية المخاطر من العملاء. يمكن أن تسهل العناية الواجبة المناسبة أيضا تقديم تقارير دقيقة عن المعاملات المشبوهة إلى وحدة التحريات المالية عند اللزوم، أو الإجابة على طلبات وحدة التحريات المالية ومؤسسات إنفاذ القانون للحصول على معلومات.

١١٩ - نقطة الانطلاق بالنسبة للمهنيين القانونيين هي تقييم المخاطر التي يشكلها العميل مع الأخذ بعين الاعتبار أي متغيرات خطر مناسبة (وأي عوامل تخفيف) قبل اتخاذ قرار نهائي بقبول أو رفض العميل أو طلب معلومة إضافية. في العديد من الحالات، وفي كثير من الدول، يُطلب تقييم المخاطر هذا وأن يتم توثيقه والاحتفاظ به في ملف العميل. ويجب على المهني القانونية مراجعة هذا الملف حسب الضرورة، لا سيما في الحالة التي يسعى فيها العميل إلى المشاركة لمرة واحدة أو في معاملة غير عادية أو حيث تنشأ أعلام حمراء جديدة. ويجب أن ينص تقييم المخاطر الذي يعتمده المهني القانوني على النهج الشامل للعناية الواجبة للعميل والتحقق المناسب. ويجب على المهنيين القانونيين تحديد متطلبات CDD المناسبة لكل عميل، التي يمكن أن تتضمن:

أ) **إجراء قياسي للعناية الواجبة للعميل** CDD ، يتم تطبيقه عمومًا على جميع العملاء لمن يتم توفير الخدمات المحددة.

ب) **إجراء مبسط للعناية الواجبة للعميل:** تخفيف المستوى القياسي بعد النظر في متغيرات المخاطر المناسبة، وفي سيناريوهات المخاطر الأقل المعترف بها، مثل:

١) الشركات المدرجة في البورصة ويتم تداولها في بعض البورصات (وشركاتها التابعة بملكية الأكثرية) على الرغم من أنه لا ينبغي الافتراض أن كل الشركات المدرجة مؤهلة للحصول على إجراءات مبسطةCDD ، على سبيل المثال، إن المستويات المناسبة للتقارير المرفوعة إلى السوق ستكون عاملاً يجب أخذه بعين الاعتبار وكذلك عوامل المخاطر الجغرافية.

٢) تخضع المؤسسات المالية وغيرها من الأعمال والمهن (المحلية والأجنبية) لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتفق مع توصيات فاتف.

٣) الإدارة العامة أو المؤسسات (بخلاف تلك الموجودة في البلدان التي يتم تحديدها من قبل مصادر موثوقة بعدم كفاية أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كونها موضوع عقوبات، أو حظر أو تدابير مماثلة صادرة عن الأمم المتحدة، ويوجد لديها مستويات كبيرة من الفساد أو النشاط الإجرامي الآخر أو تقوم بتقديم تمويل أو دعم للأنشطة الإرهابية، أو وجود منظمات إرهابية معينة تعمل داخل بلادها.

ث) **إجراءات العناية الواجبة المعززة**: زيادة مستوى CDD للعملاء الذين تم تحيدهم بشكل معقول من قبل المهني القانوني أنهم من ذوي المخاطر العالية. ويمكن أن يكون هذا نتيجة نشاط الأعمال، وهيكل الملكية، والخدمة المحددة المقدمة بما في ذلك الأعمال التي تنطوي على البلدان ذات المخاطر العالية أو التي يحددها القانون أو اللوائح المعمول بها باعتبارها تشكل خطرا أكبر.

٤٦-

١٢٠- عندما يكون المهنيون القانونيون غير قادرين على الامتثال لمتطلبات العناية الواجبة السارية، يجب ألا ينفذوا المعاملة ولا العلاقات التجارية، أو يجب إنهاء العلاقة التجارية والنظر في تقديم STR تقرير معاملة مشتبه بها فيما يتعلق العميل.

١٢١- يُقصد بـ المنهج القائم على المخاطر أنه يجب على المهنيين القانونيين أداء مستويات مختلفة من العمل وفقا لمستوى المخاطر .على سبيل المثال، إذا كان العميل أو مالك الحصة المسيطرة هو شركة عامة تخضع لمتطلبات الإفصاح التنظيمي، وتتم إتاحة المعلومات للجمهور، قد يكون عدد أقل من عمليات التدقيق مناسباً. في حالة الشركات الائتمانية، أو المؤسسات أو الكيانات القانونية المماثلة حيث يكون المستفيدون متميزين عن المالكين القانونيين للكيان، سيكون من الضروري تشكيل مستوى معقول من المعرفة وفهم الفئات وطبيعة المستفيدين؛ وشخصيات التسوية، والأمناء أو الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون سيطرة فعالة؛ وبيان لغرض الشركة الائتمانية. وينبغي على المحترفين القانونيين الحصول على مستوى معقول من الاطمئنان أن الغرض المعلن للشركة هو في الواقع غرضها الحقيقي.

١٢٢- يوفر المربع التالي قائمة غير شاملة بأمثلة لإجراءات العناية الواجبة القياسية/المبسطة/المعززة CDD:

المربع ٤: أمثلة لتدابير العناية الواجبة CDD القياسية / المبسطة / المعززة (انظر أيضًا المذكرة التفسيرية للتوصية ١٠)

تدابير العناية الواجبة القياسية:

- تحديد العميل والتحقق من هويته باستخدام وثائق وبيانات ومعلومات من مصدر موثوق ومستقل.
- تحديد المالك المستفيد، واتخاذ تدابير معقولة على أساس حساس للمخاطر للتحقق من هوية المالك المستفيد، بحيث يقتنع المهني القانوني بهوية المالك المستفيد للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، وبالنسبة للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، ينبغي أن يشمل هذا فهم الملكية وهيكل سيطرة العميل واكتساب فهم لمصدر ثروة العميل ومصدر الأموال، عند اللزوم.
- فهم المعلومات والحصول عليها حول الغرض والطبيعة المقصودة لعلاقة العمل،

- إجراء العناية الواجبة المستمرة على علاقة العمل والتدقيق في المعاملات التي تتم خلال تلك العلاقة لضمان أن المعاملات تجري بما يتوافق مع بيانات الأعمال والمخاطر الخاصة بالعميل، بما في ذلك، عند الضرورة، مصدر الثروة والأموال.

CDDالمبسطة

- الحد من مدى أو نوع أو توقيت تدابيرCDD العناية الواجبة المبسطة،
- الحصول على عناصر أقل من بيانات تعريف العميل،
- تغيير نوع التحقق الذي يتم على هوية العميل،
- تبسيط عملية التحقق التي أجريت على هوية العميل،
- استنتاج الغرض وطبيعة المعاملات أو علاقة الأعمال القائمة على أساس نوع المعاملة المنفذة أو العلاقة القائمة،
- التحقق من هوية العميل والمالك المستفيد بعد إقامة علاقة العمل،
- تقليل وتيرة تحديثات تعريف العميل في حالة علاقة أعمال،
- تقليل درجة ومدى المراقبة والتدقيق المستمرين للمعاملات.

إجراءات معززةCDD

- الحصول على معلومات إضافية عن العميل، مثل سمعة وخلفية العميل من مجموعة واسعة من المصادر قبل إقامة علاقة العمل واستخدام معلومات لإبلاغ ملف تعريف مخاطر العميل،
- إجراء عمليات بحث إضافية (مثل عمليات البحث على الإنترنت باستخدام مصادر مستقلة ومفتوحة) لإبلاغ ملف مخاطر العميل بشكل أفضل) شريطة أن السياسات الداخلية للمهنيين القانونيين ينبغي أن تمكنهم من تجاهل مصدر الوثائق أو البيانات أو المعلومات، الذي ينظر إليه على أنه غير موثوق).
- القيام بعمليات بحث إضافية، عند اللزوم، على العميل أو المالك المستفيد لفهم مخاطر العميل على وجه التحديد أو قد يكون المالك المستفيد متورطًا في نشاط إجرامي،
- الحصول على معلومات إضافية حول مصدر ثروة العميل أو الأموال المعنية للتأكد من أنها لا تشكل عائدات جريمة. ويمكن أن يشمل هذا الحصول على الوثائق المناسبة المتعلقة بمصدر الثروة أو الأموال،
- البحث عن معلومات إضافية، وحسب الاقتضاء، تدعم الوثائق، من العميل حول الغرض والهدف من طبيعة المعاملة أو علاقة الأعمال.
- زيادة وتيرة وشدة مراقبة المعاملات.
- يمكن أن تشمل الإجراءات المعززة CDD أيضًا تخفيض عتبة الملكية (على سبيل المثال أقل من ٢٥ ٪)، لضمان فهم كامل لهيكل الرقابة للكيان المعني. قد تشمل أيضا النظر إلى أبعد من مجرد حيازات الأسهم، لفهم حقوق التصويت لحاملي الأسهم.

٤٧-

المراقبة المستمرة للعملاء والأنشطة المحددة (التوصيتان ١٠ & ٢٣)

١٢٣- تعتمد درجة وطبيعة المراقبة المستمرة بواسطة مهني قانوني على نوع المهني القانوني، وإذا كان مكتب محاماة، فتعتمد على حجم و "البصمة" الجغرافية لمكتب المحاماة، ومخاطر غسل الأموال وتمويل

الإرهاب التي حددتها شركة المحاماة، وطبيعة النشاط المحدد والخدمات المقدمة. وفي كثير من الحالات، يجب أن تتم بالفعل مراقبة معلومات العميل بهذه الطريقة للوفاء بالالتزامات الأخرى للمهنيين القانونيين (مثل القانونية، أو المهنية، أو الأخلاقية) لعملائها وكجزء من التزاماتهم التنظيمية العامة. على سبيل المثال، قد يحتاج المهنيون القانونيون إلى الحصول على معلومات كاملة ومحدثة وفهم لأعمال عملائهم للوفاء الكامل بالواجبات الائتمانية تجاه عملائهم. في بعض الدول، قد تتطلب الالتزامات الأخلاقية أو المهنية من المهنيين القانونيين التوقف عن تمثيلهم للعميل عند علمهم / معرفتهم بعض المعلومات السلبية أو في حالة وجود أسباب معقولة للاشتباه في تورط العميل في جريمةTF / ML . غالبًا ما يتحقق الرصد من خلال أفراد لديهم اتصال مع العميل (إما وجهاً لوجه أو عن طريق وسائل الاتصال الأخرى).

١٢٤- يجب أن تتم المراقبة المستمرة لعلاقة العمل على أساس مرتبط بالمخاطر، للتأكد من أن المهنيين القانونيين على دراية بأي تغييرات في هوية العميل وملف مخاطره المحددة عند قبول العميل. ويتطلب ذلك مستوى مناسباً من التدقيق في النشاط خلال العلاقة، بما في ذلك التحقيق في مصدر الأموال حيث الضرورة، للحكم على الاتساق مع السلوك المتوقع على أساس معلومات العناية الواجبة المتراكمة.

١٢٥- في الشركات القانونية الكبرى التي تخدم العملاء بمجموعة واسعة من العمليات، قد يركز المهنيون القانونيون الذين لديهم اتصال منتظم مع العميل بشكل ضيق على جانب واحد من أعمال العميل و / أو الحاجة إلى مشورة محددة. وفي هذه الظروف، قد تكون الفعالية الأكثر حين يكون هناك عمليات فحص وأدوات لتحديد المخاطر المحتملة التي تكون شاملة لأعمال العميل، ويمكن بعد ذلك وضع أعلام للفت اهتمام المهنيين القانونيين الذين لديهم اتصال أكثر بالعميل .ومع ذلك، لا يتطلب الرصد من المهنيين القانونيين أداء عمل، أو تولي دور إنفاذ القانون أو سلطة التحقيق مقابل العميل .إنه يشير فقط إلى الحفاظ على الوعي طوال دورة العمل مع العميل لإمكانية ممارسة نشاط غسل الأموال أو تمويل الإرهاب و / أو التغيرات في أنشطة العملاء/ الموظفين و / أو عوامل المخاطر الأخرى المتغيرة.

٤٨-

١٢٦- لا يمكن أن يتحقق رصد هذه العلاقات الاستشارية من خلال الاعتماد على الأنظمة الآلية فقط، ويعتمد تحديد ما إذا كانت هذه الأنظمة مناسبة جزئياً على طبيعة ممارسة المهني القانوني وما إذا كانت تتاح له الموارد على نحو معقول. على سبيل المثال، لا يُتوقع من ممارس فريد تخصيص مستوى معادل من الموارد كشركة محاماة كبيرة؛ بدلا من ذلك، يتوقع من الممارس الفريد تطوير أنظمة مراقبة مناسبة ونهج قائم على المخاطر على نحو يتناسب مع نطاق وطبيعة ممارسة الممارس. وقد يكون من الأفضل مراقبة العلاقات الاستشارية للمهني القانوني من قبل أفراد لديهم اتصال مباشر مع العميل وأن يتمتعوا بتدريب مناسب لتحديد واكتشاف التغيرات في ملف تعريف المخاطر الخاص بالعيل. وحيث يكون ملائماً، يجب دعم هذا الأمر بالأنظمة والضوابط والسجلات ضمن إطار الدعم من قبل الشركة (مثل برامج التدريب المصممة المناسبة لمستوى مسؤولية الموظفين، والدور الذي يمارسه كل موظف في عملية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الشركة وأنواع وأحجام العملاء والمعاملات التي قدمت لها الشركة خدمات.)

١٢٧- ينبغي على المهنيين القانونيين تقييم مدى كفاية أي أنظمة وضوابط وعمليات على أساس دوري. ويجب أن تندرج برامج الرصد ضمن النظام وإطار الضوابط اللذين تم تطويرهما لإدارة مخاطر الشركة. قد تتطلب بعض الدول توثيق نتائج المراقبة.

١٢٨-لا يمثل كتاب العدل المدني عمومًا أطرافًا في عقد ما؛ ولذلك يجب أن يحافظوا على موقف عادل فيما يتعلق بأي واجب تجاه الطرفين.

الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، والتحذير، والرقابة الداخلية والبلدان ذات المخاطر العالية (التوصية ٢٣)

١٢٩- تحدد التوصية ٢٣ التزامات المهنيين القانونيين بشأن الإبلاغ والتحذير، والضوابط الداخلية والبلدان ذات المخاطر العالية على النحو المنصوص عليه في التوصيات: R.20، R.21، R.18و R.19.الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة والتحذير بموجب التوصيات(R.20) و R.21 و٢٣)

١٣٠- تنص التوصية ٢٣ أن على المهنيين القانونيين الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة المنصوص عليها في التوصية ٢٠، عندما يقومون نيابة عن أو لصالح عميل بتنفيذ معاملة مالية فيما يتعلق بـالأنشطة الموضحة في التوصية ٢٢. مع مراعاة قيود محددة، لا يُطلب مثل هذا الإبلاغ إذا كانت المعلومات ذات الصلة تخضع مباشرة لمطالبة مشروعة من السرية المهنية أو الامتياز المهني القانوني. يجب أن يكون المهنيون القانونيون متيقظين لهذه الالتزامات بالإضافة إلى المتطلبات المنفصلة في دولهم فيما يتعلق بعدم التحذير. يمكن أن تنطوي هذه الالتزامات، حيثما طبقت، عن عقوبات جسيمة عندما لا يتم الالتزام بها بشكل مناسب. وكما حددت المذكرة التفسيرية للتوصية ٢٣، حينما يسعى المهنيون القانونيون إلى ثني العميل عن الانخراط في نشاط غير قانوني، فلا يصل هذا إلى حد التحذير.

١٣١- عندما يفرض شرط قانوني أو تنظيمي الإبلاغ عن النشاطات المشبوهة بمجرد ظهور الشك، يجب دائمًا تقديم تقرير على الفور. لذلك، لا ينطبق النهج القائم على المخاطر على الإبلاغ عن النشاط المشبوه في ظل هذه الظروف. وليست تقارير المعاملات المشبوهة جزءًا من تقييم المخاطر، ولكنها تعكس عادة آلية استجابة إلى وحدة التحريات المالية أو هيئة التنظيم الذاتي بمجرد قيام الشك. يتحمل المهنيون القانونيون الالتزام بعدم تسهيل نشاط غير قانوني، لذلك إذا كانت هناك شكوك، فيمكنهم الاتصال بوحدة التحريات المالية أو هيئة التنظيم الذاتي للحصول على التوجيه، والحصول على مشورة قانونية مستقلة، إذا لزم الأمر وعدم تقديم خدمات لهذا الشخص / الشركة والإبلاغ عن المعاملة أو المعاملة المحاولة. قد يُطلب من المهنيين القانونيين تقديم المشورة للعميل بشأن التزام العميل بتقديم تقرير نشاط مشبوه . وعند القيام بذلك، قد يصبح المهني القانوني على وعي بهذا الموضوع الأمر الذي يثير الشكوك. وفي هذه الظروف، يجب على المهني القانوني النظر فيما إذا كان ينبغي تقديم تقرير معاملة مشبوهة STR عند اللزوم .في سياق شركة محاماة دولية قد يكون لديها مسؤول عالمي عن غسل الأموال (MLRO) ، حيث ينشأ شك للإبلاغ فيما يتعلق بالعميل ، لا يجب على MLRO بالضرورة تقديم تقرير إلى وحدة المعلومات المالية في كل دولة يكون فيها للعميل علاقة، ولكن في الدول التي توجد صلة لهذه المسألة مما أدى إلى ظهور الشك.

الضوابط الداخلية (التوصيتان ١٨و٢٣)

١٣٢- يختلف المهنيون القانونيون اختلافا كبيرا عن المؤسسات المالية من حيث الحجم .على النقيض من معظم المؤسسات المالية، هناك عدد كبير من المهنيين القانونيين ليس لديهم سوى عدد قليل من الموظفين. وهذا يحد من الموارد التي يمكن للشركات الصغيرة والمهن تكريسها لمكافحة.ML / TF . وبالنسبة لعدد من المهنيين القانونيين، قد يقوم شخص واحد بمهام المكتب الأمامي، والمكتب الخلفي، وإعداد التقارير، والإدارة العليا. وينبغي أن يُؤخذ هذا البعد من بيئة ممارسة المهني القانوني في الاعتبار عند

تصميم إطار عمل قائم على المخاطر لأنظمة الضوابط الداخلية. وتحدد المذكرة التفسيرية للتوصية ١٨ نوع ومدى التدابير التي يجب اتخاذها لكل من متطلباتها ليكون مناسبًا مع مراعاة حجم وطبيعة ومخاطر الأعمال.

١٣٣- يجب أن تكون العملية المستندة إلى المخاطر جزءًا من الضوابط الداخلية للمهني القانوني أو شركة المحاماة. يعمل المهنيون القانونيون ضمن نطاق واسع من هياكل الأعمال المختلفة، من الممارسين الأفراد إلى الشراكات الكبيرة متعددة الجنسيات. وفي الممارسات القانونية الصغيرة، تميل أعمال المهنيين القانونيين إلى أن يكون لها هيكل إدارة غير هرمي. ووفقًا لذلك، فإن معظم أو جميع مديري (أو شركاء) الشركة يحتفظون بمسئولية الإدارة المطلقة. وفي المؤسسات الأخرى، يستخدم المهنيون القانونيون أسلوب هياكل الشركات التنظيمية مع مسؤولية الإدارة المتدرجة. وفي كلتي الحالتين يكون المدراء أو المديرون المشرفون (Principals and mangers) مسؤولين في النهاية عن ضمان محافظة المؤسسة على هيكل الرقابة الداخلية الفعال، وبغض النظر عن حجم الممارسة القانونية، فإن المهنيين القانونيين مسؤولون عمومًا عن تصرفات شركائهم وموظفيهم. وتُعد مشاركة المديرين والمشرفين في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب جانباً هاماً من جوانب تطبيق النهج القائم على المخاطر لأن مثل هذه المشاركة تعزز ثقافة الامتثال، وضمان التزام الموظفين بسياسات وإجراءات وعمليات المهنيين القانونيين لمكافحة مخاطر ML / TF بشكل فعال.

٥٠-

١٣٤- يجب أن تكون طبيعة ومدى ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتلبية المتطلبات القانونية الوطنية، متناسبة مع المخاطر التي تنطوي عليها الخدمات المقدمة. بالإضافة إلى الضوابط الداخلية الأخرى للامتثال، إن طبيعة ومدى ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتضمن عددًا من الجوانب، مثل:

أ) طبيعة وحجم وتعقد أعمال المهني القانوني.
ب) تنوع عمليات المهني القانوني، بما في ذلك التنوع الجغرافي.
ج) الملف الشخصي لخدمة ونشاط عميل المهني القانوني.
د) درجة المخاطر المرتبطة بكل مجال من مجالات عمليات المهني القانوني.
هـ) الخدمات المقدمة وتكرار اتصال العميل (إما لقاءات مباشرة وجهاً لوجه أو وسائل الاتصال الأخرى).

١٣٥- مع مراعاة حجم ونطاق مؤسسة المهني القانوني، يجب أن يكون إطار الضوابط الداخلية القائم على المخاطر كما يلي:

أ) لديها أنظمة مناسبة لإدارة المخاطر لتحديد ما إذا كان عميل ما، أو العميل المحتمل، أو المالك المستفيد هو سياسي معرض للمخاطر؛
ب) توفير ضوابط كافية للعملاء والخدمات ذات المخاطر العالية حسب الضرورة (على سبيل المثال العناية الواجبة الإضافية، والحصول على معلومات حول مصدر الثروة وأموال العميل، والتصعيد إلى الإدارة العليا أو إجراء مراجعة إضافية و / أو التشاور مع المهني القانوني أو داخل مكتب المحاماة)؛
ت) زيادة التركيز على عمليات المهني القانوني (مثل الخدمات، والعملاء والمواقع الجغرافية) الأكثر عرضة للإساءة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
ث) توفير المراجعة الدورية لتقييم المخاطر وعمليات إدارتها، مع مراعاة البيئة التي يعمل فيها المهني القانوني والخدمات التي يقدمها؛

ج) تعيين موظفين على مستوى مناسب ليكونوا مسؤولين عن إدارة الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
ح) توفير وحدة/ادارة التزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبرنامج مراجعة يتناسب مع حجم المؤسسة وطبيعة ممارسة المهني القانوني؛
خ) إبلاغ المديرين عن مبادرات الامتثال، وأوجه القصور المحددة في الامتثال، والإجراءات التصحيحية المتخذة؛
د) ضمان استمرار البرنامج على الرغم من التغيرات في الإدارة أو تكوين الموظفين أو الهيكل؛
ذ) والتركيز على تلبية جميع التدابير التنظيمية للامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك، متطلبات حفظ السجلات وتوفير التحديثات في الوقت المناسب استجابة للتغيرات في اللوائح؛
ر) تنفيذ سياسات وإجراءات وعمليات العناية الواجبة بالعميل القائمة على المخاطر، بما في ذلك مراجعة علاقات العملاء من وقت لآخر لتحديد مستوى مخاطرML / TF ؛
ز) توفير الإشراف والدعم الكافيين لنشاط الموظفين الذي يشكل جزء من برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسة؛
س) دمج الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في التوصيف الوظيفي للموظفين المعنيين؛
ش) توفر إطار سيطرة مشتركة بالنسبة للمهنيين القانونيين الذين يشاركون في ترتيب مشترك بطريقة ما (على سبيل المثال تحالفات شركات المحاماة)، إلى الحد الممكن،
ص) الالتزام بالمتطلبات التشريعية الخاصة بكل بلد (مثل متطلبات الإقامة)؛
ض) وضع سياسات وإجراءات لضمان وعي الموظفين بمتطلبات رفع تقارير العمليات المشبوهة؛ و
ط) تنفيذ برنامج موثق للتوعية المستمرة لموظفي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتدريب.

٥١-

١٣٦- قد تعالج نفس التدابير والضوابط أكثر معايير المخاطر المحددة، وليس من الضروري أن يضع المهني القانوني ضوابط محددة لاستهداف كل معيار للمخاطر.

١٣٧- يجب على المهنيين القانونيين النظر في استخدام الحلول القائمة على التقنية الحديثة للحد من مخاطر الخطأ وإيجاد الكفاءات في عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، طالما أنه يُحتمل أن تصبح هذه الحلول ميسورة التكلفة وأكثر ملاءمة للمهنة القانونية لاستمر تطورها. وهذا الأمر قد يكون مهما بشكل خاص لشركات المحاماة الصغيرة التي قد تكون أقل قدرة على تخصيص موارد كبيرة من الوقت لهذه الأنشطة. ووفقاً للتوصية ١٧، يجب أن تظل المسؤولية النهائية عن تدابير CDD على عاتق المهنيين القانونيين بالاعتماد على الحلول القائمة على التقنية المستخدمة.

١٣٨- في الشركات القانونية الكبرى، يجب أن يكون لدى الإدارة العليا فهم واضح لمخاطر ML / TF لإدارة شؤون مكتب المحاماة ولضمان وجود الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر وإدارتها والتحكم فيها وتخفيفها بشكل فعال. يجب أن يكون النهج القائم على المخاطر بالنسبة لAML / CFT جزءا لا يتجزأ في ثقافة شركات المحاماة والمهنة القانونية عموما.

آليات داخلية لضمان الامتثال

١٣٩- يجب على المهنيين القانونيين (الإدارة العليا ومجلس الإدارة حيث تكون هناك صلة (أو أية هيئة مكافئة)) مراقبة فعالية الضوابط الداخلية. وإذا تم تحديد نقاط ضعف في تلك الضوابط الداخلية، ينبغي تصميم إجراءات محسنة.

١٤٠- إن الأداة الأكثر فعالية لمراقبة الضوابط الداخلية هي المراجعة النظامية المستقلة للامتثال (داخلية أو خارجية (عادةً على الأقل سنويًا)). إذا نفذت داخليا، فيجب أن يقوم بالمراجعة الموظف الذي قد تكون لديه معرفة جيدة بإطار وسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية لشركة المحاماة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو أعلى بدرجة كافية لمقاومتها. ولا ينبغي أن يكون الشخص، الذي يجري المراجعة المستقلة، هو نفس الشخص الذي صمم أو نفذ الضوابط التي تجري مراجعتها. يجب أن تتضمن مراجعة الامتثال مراجعة وثائق تدابير العناية الواجبة للعميل للتأكد من تطبيق الموظفين إجراءات مكتب المحاماة بشكل صحيح.

٥٢-

١٤١- إذا حددت مراجعة الامتثال مجالات الضعف وأدت إلى توصيات حول كيفية تحسين السياسات والإجراءات، فعندئذ يجب على الإدارة العليا مراقبة كيفية تنفيذ مكتب المحاماة لتلك التوصيات.

١٤٢- ينبغي على المهنيين القانونيين مراجعة تقييمات المخاطر على مستوى الشركة بانتظام والتأكد من أن السياسات والإجراءات تواصل استهداف تلك المناطق التي ترتفع فيها مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الفحص والتوظيف

١٤٣- يجب على المهنيين القانونيين النظر في مهارات ومعرفة وخبرة موظفي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قبل تعيينهم لممارسة دورهم وعلى أساس مستمر. ويجب أن يتناسب مستوى التقييم مع دورهم في الشركة ومخاطر ML / TF التي يمكن أن تواجههم. قد يشمل التقييم فحص السجلات الجنائية وغيرها من أشكال فحص التوظيف مثل التحقق من مرجع الائتمان والتحقق من الخلفية (على النحو المسموح به بموجب التشريعات الوطنية) لشغل مناصب الموظفين الرئيسية.

التعليم والتدريب والتوعية

١٤٤- تنص التوصية ١٨ أن يوفر المهنيون القانونيون لموظفيهم تدريباً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالنسبة للمهنيين القانونيين، والعاملين في شركات المحاماة الصغيرة على وجه الخصوص، مثل قد يساعد هذا التدريب أيضًا في زيادة الوعي بالتزامات المراقبة، وقد يلبي أيضًا بعض التزامات التعليم القانوني المستمرة في بعض الدول. ويتوقف التزام المهني القانوني بوجود الضوابط المناسبة بشكل أساسي على كل من التدريب والتوعية. وهذا يتطلب بذل جهد على مستوى الشركة لتزويد جميع المهنيين القانونيين ذوي الصلة بمعلومات عامة على الأقل عن قوانين وأنظمة وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٤٥- يجب على الشركات توفير التدريب الموجه لزيادة الوعي لدى المهنيين القانونية الذين يوفرون أنشطة محددة للعملاء ذوي المخاطر العالية أو للمهنيين القانونيين الذين يقومون بأعمال عالية المخاطر. ويجب أن يستهدف التدريب أيضًا الدور الذي يؤديه المهنيون القانونيون الأفراد في عملية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويمكن يشمل هذا التدريب على التوثيق الكاذبة لأولئك الذين يقومون بواجبات تحديد الهوية والتحقق، أو التدريب على الأعلام الحمراء لأولئك الذين يقومون بتقييم مخاطر العميل / المعاملات.

١٤٦- ليس بالضرورة أن يكون التدريب كثيف الاستخدام للموارد ويمكن أن يأخذ أشكالًا متعددة. يمكن أن يشمل التدريب دراسة جماعية حيث يمكن أن يبين أحد أعضاء فريق العمل للموظفين الآخرين، إرشادات ذات صلة، ومصادر موثوق بها للمعلومات حول مخاطر القطاع القانوني أو سياسات الشركة و / أو توفير تحديثات البريد الإلكتروني العادية.

٥٣-

١٤٧- تمثل دراسات الحالات (القائمة على الحقائق والافتراضات) طريقة جيدة لإضفاء الحيوية على الأنظمة وجعلها أكثر قابلية للفهم. ويجب أن يكون المهنيون القانونيون أيضا متيقظين للتفاعل مع أهمية الامتياز المهني القانوني والسرية المهنية فيما يتعلق بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولهم[٤٢]. وبالمثل، يجب أن يكون المهنيون القانونيون مدركين لنطاق تطبيق امتياز المهني القانوني والسرية المهنية في دولهم، أي الحالات والسيناريوهات التي تندرج تحت تطبيقه وتلك التي خارج نطاقه.

١٤٨- تمشيا مع النهج القائم على المخاطر، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لعوامل المخاطر أو الظروف التي تحدث في ممارسة المهني القانوني. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعمل السلطات المختصة، وهيئات التنظيم الذاتي والهيئات التمثيلية لكتاب العدل لكل من القانونين العام والمدني، والاتحادات القانونية مع المؤسسات التعليمية لضمان معالجة المناهج الدراسية لمخاطر ML / TF .يجب توفير نفس التدريب للطلاب الذين يتلقون دورات تدريبية ليصبحوا مهنيين قانونيين .على سبيل المثال، يجب تشجيع جمعيات المحامين ورابطة المحامين على إصدار إرشادات خاصة بالدولة بناءً على هذه الإرشادات (مثل إرشادات الممارسات الطوعية الجيدة الخاصة بـ تحليل السلوك التطبيقي (ABA)، وتقديم برامج التعليم القانوني المستمرة حول AML / CFTوالنهج القائم على المخاطر. ويجب تشجيع شركات المحاماة الكبيرة على تنظيم برامج تدريبية داخل الشركة عن AML / CFT والنهج القائم على المخاطر.

١٤٩- إن النهج القائم على المخاطر والأساليب الشاملة المختلفة المتاحة للتدريب والتعليم يمنح المهنيين القانونيين مرونة فيما يتعلق بالتكرار وآليات تقديم الخدمة وتركيز التدريب. وينبغي على للمهنيين القانونيين مراجعة موظفيهم والموارد المتاحة وتنفيذ برامج التدريب التي توفر معلومات مناسبة عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهي:

أ) مصممة خصيصا لمسؤولية الموظفين ذوي الصلة (مثل اتصال العميل أو الادارة)؛
ب) على مستوى مناسب من التفاصيل (على سبيل المثال النظر في طبيعة الخدمات التي يقدمها المهني القانوني)؛
ت) بتردد مناسب لمستوى المخاطر لنوع العمل الذي يقوم به مهني قانوني؛ و
ث) تستخدم لتقييم معرفة الموظفين بالمعلومات المقدمة.

البلدان ذات المخاطر العالية (التوصيتان ١٩ &٢٣)

١٥٠- بالتوافق مع التوصية ١٩، يجب على المهنيين القانونيين تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة للعميل بما يتناسب مع المخاطر وعلاقات الأعمال والمعاملات مع العملاء من البلدان التي نصت عليها فاتف (انظر أيضا المربع في الفقرة ١٠٢ أعلاه).

٥٤-

[٤٢] انظر أيضًا تقرير فاتف حول مواطن الضعف في القطاع القانوني (٢٠١٣)، الفصل ٤ "أنماط ML".

القسم الرابع- توجيه المشرفين

١٥١- يهدف النهج القائم على المخاطر الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى تطوير تدابير الوقاية أو التخفيف، التي تتناسب مع المخاطر المحددة. وهذا ينطبق على الطريقة التي تتبعها السلطات الإشرافية لتخصيص موارد ها. تطلب التوصية ٢٨ أن يخضع المهنيون القانونيون للتنظيم والإشراف بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتضطلع السطات الإشرافية وهيئات التنظيم الذاتي بأدوار مختلفة عبر الدول. يجب قراءة هذا القسم في سياق ما ينطبق على دولة محددة. وأيما كان نموذج الإشراف (أي من قبل مشرف معين أو هيئة التنظيم الذاتي) المعتمد من قبل بلد ما، يجب أن يكون فعالا.

١٥٢- في العديد من الدول، يقوم المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي بدور نشط في تحديد مخاطر ML / TF وقد يتخذون نهجا مباشرا لتنظيم المسؤوليات الالزامية للمهنيين القانونيين بشكل عام وفيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويجب على السلطات الإشرافية أو هيئات التنظيم الذاتي تحديد خصائص القطاع، وتقييم مخاطره والضوابط والإجراءات من أجل تخصيص مواردها بكفاءة . وعلى وجه الخصوص، يجب على مشرفي المهنيين القانونيين أن يحددوا بوضوح مسؤولية إدارة النشاط المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث أنهم مسؤولون عن المجالات التنظيمية الأخرى.

١٥٣-على الرغم من أن دولة ما قد لا يكون لديها إطار قانوني كاملٌ لاستيعاب الإشراف على المهنيين القانونيين بالطريقة الموضحة في هذا القسم، إلا أن الإشراف على المهنيين القانونيين في ذلك البلد يجب أن يتضمن كحد أدنى:

أ) شرط أن يؤدي المهنيون القانونيون تقييم المخاطر في الشركة أو على مستوى العميل ومستوى المعاملات.

ب) شرط أن يقوم المهنيون القانونيون بتدابير العناية الواجبة للعميل القائمة على المخاطر على نحو مناسب.

ت) الإجراءات التي تضمن أن نظام ترخيص المهنيين القانونيين يمنع المجرمين من أن يصبحوا مهنيين قانونيين.

ث) الإجراءات المصممة لضمان التحقيق السريع مع المهني القانوني لإساءة استخدام العميل / الصناديق الائتمانية أو التورط المزعوم في خطط.ML / TF

ج) مطلب أن يكمل المهنيون القانونيون التعليم المستمر الدوري في CDD و.AML / CFT

ح) شرط أن يقدم المهنيون القانونيون تقارير عن المعاملات المشبوهة، والامتثال لعدم التلميح/التنبيه ومتطلبات السرية، ومتطلبات الضوابط الداخلية ومتطلبات البلدان ذات المخاطر العالية.

خ) شرط أن يوثق المهنيون القانونيون تقييم المخاطر وتدابير العناية الواجبة للعميل بشكل كاف، وغيرها من القرارات والعمليات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.

النهج القائم على المخاطر للإشراف

١٥٤- تنص التوصية ٢٨ على أن يخضع المهنيين القانونيين لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإشراف لمراقبة الامتثال. ويعني النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أن التدابير المتخذة للحد من ML / TF تتناسب مع المخاطر. ويجب على المشرفين وهيئات التنظيم الذاتي الإشراف على نحو أكثر فعالية من خلال تخصيص الموارد للمجالات ذات المخاطر العالية في ML / TF. ومع أن كل دولة تضطلع بمسؤولية ضمان وجود إطار وطني مناسب فيما يتعلق بتنظيم

والإشراف على المهنيين القانونيين، فيجب أن يكون لدى المشرفين أو هيئات التنظيم الذاتي ذوي الصلة فهم واضح لمخاطر ML / TF الموجودة في الدولة ذات الصلة[٤٣].

٥٥-
دور المشرفين وهيئات التنظيم الذاتي في الإشراف والمراقبة

١٥٥- يمكن للبلدان ضمان خضوع المهنيين القانونيين للإشراف الفعال من خلال الإشراف الذي تقوم به هيئات التنظيم الذاتي، شريطة أن تضمن الهيئات أن أعضاءها ملتزمون بمكافحة ML/TF .إن هيئة التنظيم الذاتي هي جهة تمثل مهنة ما (مثل المهنيين القانونيين وكتاب العدل وغيرهم من المهنيين القانونيين المستقلين، والمحاسبين أو مزودي خدمات صناديق الائتمان أو الشركات(TCSPs) التي لها دور (إما حصري أو بالاشتراك مع كيانات أخرى) في تنظيم الأشخاص المؤهلين للدخول في المهنة وممارستها. وقد تؤدي هيئات التنظيم الذاتي أيضا وظائف إشرافية أو رقابية (على سبيل المثال لإنفاذ قواعد لضمان المحافظة على المعايير الأخلاقية والمعنوية العالية من قبل أولئك الذين يمارسون المهنة).

١٥٦- يجب أن يتمتع المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي بالصلاحيات المناسبة لأداء مهامهم الإشرافية (بما في ذلك صلاحيات لمراقبة وفرض عقوبات فعالة رادعة ومتناسبة)، والموارد المالية والبشرية والتقنية الكافية. يجب أن يحدد المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي وتيرة وكثافة إشرافهم أو مراقبة الإجراءات على أساس النهج القائم على المخاطر، مع مراعاة المخاطر الكامنة في ML / TF في القطاع القانوني، والتخفيف من قبل المهنيين القانونيين وشركاتهم.

١٥٧- ينبغي أن تضمن البلدان أن المشرفين وهيئات التنظيم الذاتي مجهزة لتحديد ومعاقبة عدم الامتثال من قبل أعضائها. ويجب على الدول أيضا ضمان أن هيئات التنظيم الذاتي مطلعة جيدًا على أهمية الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك إجراءات الإنفاذ حسب الحاجة.

١٥٨-يجب أن يقوم المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي بتحديد المسؤولية عن إدارة النشاط المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بوضوح، حيث يكونون مسؤولين أيضًا عن المجالات التنظيمية الأخرى. ينبغي أن تتصدى البلدان أيضًا لمخاطر إعاقة الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل هيئات التنظيم الذاتي من خلال تضارب الأهداف المتعلقة بدور هيئات التنظيم الذاتي في تمثيل أعضائها، حيث أنها ملزمة بالإشراف عليهم. وإذا كانت هيئات التنظيم الذاتي تتضمن أعضاء من الكيانات الخاضعة لإشرافها، أو تمثل هؤلاء الأشخاص، ينبغي ألا يواصل الشخص المعني المشاركة في الرقابة / الإشراف على ممارساتهم / مكتب المحاماة لتجنب تضارب المصالح .قد يكون هذا الصراع المؤسسي ذا صلة خاصة عندما يتعلق الأمر بالإنفاذ، بما في ذلك العقوبات، التي ينبغي أن تكون كافية ليكون لها تأثير رادع وكذلك إزالة فوائد عدم الامتثال.

خلفية: الأطر الوطنية وفهم مخاطرML / TF – دور البلدان

١٥٩- يجب على الدول أن تضمن أن المدى الذي يسمح به إطار وطني للمهنيين القانونيين بتطبيق سياسة نهج قائم على المخاطر يعكس أيضًا طبيعة وتنوع ونضج القطاع وملف المخاطر الخاص به وكذلك مخاطر ML / TF المرتبطة بالمهنيين القانونيين الأفراد.

[٤٣] انظر المذكرة التفسيرية للتوصية ٢٨-١.

١٦٠- يعد الوصول إلى المعلومات حول مخاطر ML / TF أمرًا ضروريًا لإيجاد نهج قائم على المخاطر فعال. ويتعين على البلدان اتخاذ الخطوات المناسبة لتحديد وتقييم مخاطر ML / TF على أساس مستمر من أجل (أ) إبلاغ التغيرات المحتملة في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البلاد، بما في ذلك التغيرات في القوانين واللوائح وغيرها من التدابير، (ب) المساعدة في تخصيص وإعطاء الأولوية لموارد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل السلطات المختصة، و (ج) إتاحة المعلومات لتقييم المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يجريها المهنيون القانونيون وتقييم الدولة للمخاطر الوطنية. ويجب على الدول أن تبقي تقييمات المخاطر محدثة وينبغي أن يكون لديها آليات لتوفير المعلومات المناسبة عن النتائج إلى السلطات المختصة، وهيئات التنظيم الذاتي والمهنيين القانونيين [٤٤] . وفي الحالات التي يكون فيها قدرة محدودة لدى بعض المهنيين القانونيين لتحديد مخاطرML / TF ، يجب على البلدان العمل مع القطاع لفهم مخاطره.

١٦١-يجب أن يعتمد المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي، حسب الاقتضاء، على مجموعة متنوعة من المصادر لتحديد وتقييم مخاطرML / TF . وهذه قد تشمل، ولكن لا تقتصر على، تقييمات المخاطر الوطنية للدولة، وتقييمات المخاطر فوق الوطنية، والأنماط المحلية أو الدولية والخبرات الإشرافية، وكذلك التغذية العكسية من وحدة التحريات المالية. ويمكن أيضًا الحصول على المعلومات الضرورية من خلال مشاركة المعلومات المناسبة والتعاون بين مشرفي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عندما يكون هناك أكثر من جهة لقطاعات مختلفة (المهنيون القانونيون والمحاسبون ومزودو خدمات شركات الائتمان (TCSPs) .

١٦٢- قد تنظر السلطات المختصة أيضًا في الاضطلاع بتقييم مخاطر قطاعية مستهدفة للحصول على فهم أفضل للبيئة المحددة التي يعمل فيها المهنيون القانونيون في البلاد وطبيعة الخدمات التي يقدمونها.

١٦٣- يجب أن يفهم المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي مستوى المخاطر الكامنة بما في ذلك طبيعة وتعقد الخدمات التي يقدمها المهني القانوني. ويجب على السطات الإشرافية وهيئات التنظيم الذاتي النظر في نوع الخدمات التي يقدمها المهني القانوني، وحجمها ونموذجها التجاري (على سبيل المثال ما إذا كان ممارسًا فرداً)، وترتيبات حوكمة الشركات، والمعلومات المالية والمحاسبية، وقنوات تقديم الخدمة، وملفات تعريف العملاء، والموقع الجغرافي وبلدان التشغيل. ويجب على المشرفين وهيئات التنظيم الذاتي النظر أيضا في وجود ضوابط لدى المهنيين القانونيين (مثل جودة سياسة إدارة المخاطر، وعمل وحدات الرقابة الداخلية وجودة الرقابة على أية ترتيبات للاستعانة بجهات خارجية والتعاقد من الباطن). ويجب أن يشير المشرفون إلى أنه بموجب النهج القائم على المخاطر لا سيما في قطاع المهن القانونية، بالنظر إلى تنوعه في الحجم والمهام والعدد، قد تكون هناك أسباب وجيهة للاختلافات بين المخاطر والضوابط. لذلك، لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع. ولتقييم كفاية النهج القائم على المخاطر، يجب على المشرفين الأخذ في الاعتبار ظروف هذه الاختلافات.

١٦٤- ينبغي أن يسعى المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي إلى التأكد من أن الكيانات الخاضعة للإشراف تدرك تمامًا وتتوافق مع تدابير تحديد العميل والتحقق من مصدر ثروته وأمواله، عند الاقتضاء، جنبا إلى جنب مع التدابير المصممة لضمان شفافية الملكية المستفيدة، حيث إنها قضايا متقاطعة تؤثر على العديد من جوانب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

[٤٤] انظر المذكرة التفسيرية للتوصية ٢٨-١.

١٦٥- لمزيد من الفهم لنقاط الضعف المرتبطة بالملكية المستفيدة، مع التركيز بشكل خاص على مشاركة الوسطاء المحترفين ، يجب أن يظل المشرفون على اطلاع على أوراق البحث التي تنشرها الهيئات الدولية.[٤٥] وتشمل الإشارة المفيدة تقرير فريق العمل المشترك لفاتف ومجوعة إغمونت عن إخفاء الملكية المستفيدة الذي نشر في يوليو ٢٠١٨.

١٦٦- يجب أن يقوم المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي بمراجعة تقييمهم لملفات مخاطر ML / TFللمهنيين القانونيين بشكل دوري، بما في ذلك عندما تتغير الظروف جوهرياً أو عند ظهور تهديدات جديدة ذات صلة وإبلاغ هذا التقييم بالشكل المناسب إلى المجتمع المهني القانوني.

٥٧-

تخفيف وإدارة مخاطرML / TF

١٦٧- يجب أن يتخذ المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي تدابير متناسبة لتخفيف وإدارة مخاطر ML / TF .يجب أن يحدد المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي تكرار وشدة هذه التدابير بناءً على فهمهم للمخاطر الملازمة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينبغي على المشرفين وهيئات التنظيم الذاتي مراعاة خصائص المهنيين القانونيين، لا سيما دورهم بوصفهم وسطاء مهنيين. من الضروري أن يكون هناك فهم واضح لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب: (أ) الموجودة في البلد، و (ب) المرتبطة بنوع المهنيين القانونيين وعملائهم والمنتجات والخدمات [٤٦] .

١٦٨- يجب أن يأخذ المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي في الاعتبار ملف مخاطر المهنيين القانونيين عند تقييم مدى كفاية الضوابط والسياسات والإجراءات الداخلية [٤٧] .

١٦٩- يجب أن يضع المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي وسيلة لتحديد من هم المهنيون القانونيون أو فئات المهنيين القانونيين الذين هم في خطر كبير لاستخدامهم من قبل المجرمين ونقل هذه النتائج إلى المهنيين القانونيين. وهذا ينطوي على النظر في كل من احتمال وأثر مخاطرML / TF .

١٧٠- الاحتمال يعني احتمال حدوث ML / TF نتيجة النشاط الذي يقوم به المهنيون القانونيون والبيئة التي يعملون فيها. ويمكن أن تختلف المخاطر أيضًا اعتمادًا على عوامل أخرى:

أ) مخاطر الخدمة والمنتجات (احتمال استخدام المنتجات أو الخدمات فيML/TF ؛
ب) مخاطر العميل (احتمال أن يكون لأموال العملاء أصول إجرامية)؛
ج) طبيعة المعاملات (مثل التكرار والحجم والأطراف المقابلة)؛
د) المخاطر الجغرافية (فيما إذا كان المهني القانوني أو عملائه أو مكاتب أخرى يقومون بأداء أنشطة محددة في مواقع أكثر خطورة)؛ و
هـ) تستند مؤشرات المخاطر الأخرى إلى مجموعة من العوامل الموضوعية والخبرة، مثل عمل المشرف على نطاق أوسع مع المهني القانوني وكذلك معلومات عن تاريخ امتثال المهني القانوني والشكاوى حوله أو عن جودة ضوابطه الداخلية. قد تتضمن هذه العوامل الأخرى معلومات من مصادر إنفاذ القانون / الحكومة أو المخبرين أو تقارير الأخبار السلبية في وسائل الإعلام ذات المصداقية، وخاصة تلك المتعلقة بجرائم أصلية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب أو الجرائم المالية.

---

[٤٥] مثل FATF وOECD وWB وIMF و UNODC.
[٤٦] انظر المذكرة التفسيرية للتوصية ٢٨-٢
[٤٧] انظر المذكرة التفسيرية للتوصية ٢٨-٣

١٧١-عند تبني نهج قائم على المخاطر للإشراف، قد يفكر المشرفون في تخصيص كيانات خاضعة للإشراف تشترك في خصائص متشابهة وملفات المخاطر في مجموعات من أجل أغراض الإشراف. ويمكن أن تشمل الأمثلة على الخصائص وملامح المخاطر حجم الأعمال، ونوع العملاء المخدومين والمناطق الجغرافية للأنشطة. ويمكن أن يسمح تشكيل مثل هذه المجموعات للمشرفين بإلقاء نظرة شاملة على القطاع، بدلاً من نهج يركز المشرفون بموجبه على المخاطر الفردية التي تشكلها الشركات الفردية .إذا تغير ملف المخاطر الخاص بالمهني القانوني داخل المجموعة، قد يقوم المشرفون بإعادة تقييم النهج الإشرافي، الذي قد يشمل إبعاد الشركة من المجموعة.

٥٨-

١٧٢- يجب على المشرفين وهيئات التنظيم الذاتي النظر في التأثير (أي الضرر المحتمل الناجم) إذا كان المهني القانوني أو الشركة يقومان، عن غير قصد أو غير ذلك، بتسهيل .ML / TF. قد يتسبب عدد صغير من المهنيين القانونيين في حدوث مستوى عالٍ من الضرر، بما في ذلك ضرر السمعة المهنية. ويمكن أن يتوقف ذلك على:

أ) الحجم (أي حجم الأعمال)، وعدد العملاء ونوعهم، وعدد مواقع المكاتب، وقيمة المعاملات، و
ب) الروابط أو المشاركة مع شركات أخرى (التي يمكن أن تؤثر على قابلية التورط في نشاط "التصنيف الطبقي"، على سبيل المثال إخفاء أصل الصفقة بهدف إضفاء الصفة الشرعية على الأصول)

١٧٣- يجب أن يقوم المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي بتحديث تقييم المخاطر بشكل مستمر. سوف تساعد نتيجة التقييم في تحديد الموارد التي سيخصصها المشرفون للإشراف على المهنيين القانونيين.

١٧٤- ينبغي أن ينظر المشرفون أو هيئات التنظيم الذاتي فيما إذا كان المهنيون القانونيون يستوفون المتطلبات المستمرة للمشاركة المستمرة في المهنة وكذلك لتقييم الكفاءة واللياقة والشخصية. وهذا يشمل ما إذا كان المهني القانوني يلبي التوقعات المتعلقة بالامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويحدث ذلك عندما ينضم كيان خاضع للإشراف إلى المهنة، وبشكل مستمر بعد ذلك على حد سواء.

١٧٥- إذا اختارت دولة ما تصنيف قطاع بأكمله على أنه عالي المخاطر، فيجب أن يكون من الممكن التمييز بين فئات المهنيين القانونيين على أساس عوامل مختلفة مثل قاعدة عملائهم والبلدان التي يتعاملون معها وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة. وقد تشمل العوامل الحاسمة الأخرى (أ) ما إذا كان المهني القانوني يقوم بإجراء التقاضي أو أعمال الصفقات؛ و (ب) ما إذا كان عملاء شركة المحترفين القانونيين في القطاع الخاص أو العام؛ أو (ج) ما إذا كان عمل المحترف القانوني مركزاً دوليًا أو محليا.

١٧٦- يجب أن يقر المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي بأنه في نظام قائم على المخاطر، لا يعتمد المهنيون القانونيون ضوابط مماثلة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأنه في حالة حادث منفصل حيث يكون المهني القانوني جزءً من معاملة غير قانونية عن غير قصد، لا يعني ذلك بالضرورة إبطال سلامة ضوابط المهني القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في الوقت نفسه، يجب أن يفهم المحترفون القانونيون أن نهجاً مرناً قائماً على المخاطر لا يعفيهم من تطبيق ضوابط فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الإشراف على النهج القائم على المخاطر

الترخيص أو التسجيل

١٧٧- تطلب التوصية ٢٨ من الدول التأكد من أن الكيانات الخاضعة للتنظيم بما في ذلك المهنيون القانونيون يخضعون لتدابير تنظيمية وإشراقية لضمان امتثال المهنة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٧٨- تنص التوصية ٢٨ أن يقوم المشرف أو هيئات التنظيم الذاتي باتخاذ التدابير اللازمة لمنع المجرمين أو شركائهم من أن يكونوا معتمدين مهنيا أو يحوزوا على أو أن يكونوا المالك المستفيد لمصلحة كبيرة أو مسيطرة في كيان مهني قانوني معتمد (حيثما يكون ذلك مسموحًا به بموجب القوانين واللوائح الوطنية) أو أن يشغلوا منصبًا في إدارة كيان مهني قانوني. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقييم الأشخاص وفق اختبار "لائق ومناسب."

١٧٩- آلية الترخيص أو التسجيل هي إحدى الوسائل لتحديد المهنيين القانونيين الذين تنطبق عليهم التدابير التنظيمية والإشرافية، بما في ذلك اختبار" لائق ومناسب". كما تتيح التعرف على الكيانات المهنية القانونية، لأغراض تقييم وفهم مخاطر ML / TF للبلد، والإجراء الذي ينبغي اتخاذه لتخفيفها وفقًا للتوصية١. ولا تعتمد كل الدول هذا النهج، ويختلف تطبيق والأهداف الدقيقة للترخيص والتسجيل بين الدول التي تستخدم هذه الآليات.
٥٩-

١٨٠- يوفر الترخيص أو التسجيل للمشرف أو هيئات التنظيم الذاتي وسائل تحقيق دور "الرقيب" على من يمكنه الدخول في مهنة يشارك فيها العديد من الأفراد المطلوب منهم القيام بالأنشطة المحددة المنصوص عليها في التوصية ٢٢. ولا يوجد شرط من أجل ترخيص أو تسجيل منفصل للمهنيين القانونيين على أساس مجالات الممارسة الخاصة بهم بموجب توصيات.FATF .ويجب أن يضمن المشرفون و هيئات التنظيم الذاتي أن جهودهم الإشرافية موجهة نحو المهنيين القانونيين الذين تنطوي ممارساتهم على الأنشطة المحددة بموجب التوصية ٢٢. ويجب أن يضمن الترخيص أو التسجيل أيضًا أن يخضع المهنيون القانونيون عند التأهيل، لرصد الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٨١- حسب الاقتضاء، يجب على المشرف أو الهيئة المنظمة ذاتياً تحديد الأفراد والشركات الذين يجب أن يخضعوا للإشراف باستخدام المعلومات والتحريات من السلطات المختصة الأخرى(على سبيل المثال، وحدات التحريات المالية، وسجل الشركات، أو مصلحة الضرائب)، ومعلومات من المؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية المحددة ، وشكاوى الجمهور ومصدر المعلومات المفتوحة من الإعلانات وسجلات الأعمال التجارية ، أو أي مصادر أخرى تشير إلى وجود الأفراد أو الشركات غير الخاضعين للرقابة يقومون بتقديم الأنشطة المحددة بموجب التوصية ٢٢.

١٨٢- يجب أن تحدد أطر الترخيص أو التسجيل الأنشطة الخاضعة للترخيص أو التسجيل، وحظر الأفراد أو المؤسسات غير المرخص لهم أو غير المسجلين الذين يقدمون هذه الأنشطة ووضع تدابير لرفض منح تراخيص أو التسجيل ولإزالة "الأطراف السيئة."

١٨٣- إن مصطلحي "الترخيص" أو "التسجيل" غير قابلة للتبديل. تميل أنظمة الترخيص عمومًا إلى التطبيق على المؤسسات المالية وفرض الحد الأدنى من المتطلبات الإلزامية بناءً على المبادئ الأساسية في قضايا مثل رأس المال والحوكمة، والإسناد لجهات أخرى لإدارة وتخفيف المخاطر الاحترازية والسلوكية وكذلك مخاطر ML / TF على أساس مستمر. اعتمدت بعض الدول أنظمة ترخيص مماثلة

للمهنيين القانونيين، بشكل عام حيث يقوم المهنيون القانونيون بتقديم خدمات الائتمان والشركات، وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، جوانب من متطلبات الأداء في إدارة المستوى الأعلى من مخاطر ML / TFالتي تم تحديدها في هذا القطاع.

١٨٤- قد يكون لدولة ما إطار تسجيل لقطاع المؤسسات والمهن غير المالية المحددة بأكمله، بما في ذلك المهنيين القانونيين، أو لديها إطار تسجيل محدد لكل مكون من المؤسسات والمهن غير المالية المحددة. بشكل عام، يقوم المشرف أو الهيئة المنظمة ذاتياً بوظيفة التسجيل.

١٨٥- يجب على المشرف أو الهيئة المنظمة ذاتياًSRB التأكد من أن متطلبات الترخيص أو التسجيل وعملية تقديم الطلب واضحة وموضوعية ومتاحة للجمهور وتطبق بصورة متسقة. ويجب أن يكون تحديد الترخيص أو التسجيل موضوعيًا وفي الوقت المناسب .يمكن أن تكون الهيئة المنظمة ذاتياً مسؤولة عن كل من الإشراف وعن تمثيل مصلحة أعضائها. ويجب أن تتأكد الهيئة من اتخاذ قرارات التسجيل بشكل منفصل ومستقل عن أنشطتها فيما يتعلق بتمثيل الأعضاء.

اختبارات "ملائم ومناسب"

٦٠-

١٨٦- يوفر اختبار **"ملائم ومناسب"** آلية ممكنة للمشرف أو الهيئة المنظمة ذاتياً لاتخاذ تدابير ضرورية لمنع المجرمين أو شركائهم من امتلاك أو السيطرة على أو شغل وظيفة إدارية في المهنة القانونية. وتستخدم هذه الاختبارات فيما يتعلق بالمهنيين القانونيين في بعض الدول، ويمكن أن يستخدمها المشرفون أو هيئات التنظيم الذاتي لضمان الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٨٧- وفقًا للتوصية ٢٨، يجب على المشرف أو الهيئة المنظمة ذاتياً إثبات نزاهة كل مالك مستفيد، والمراقب المالي والفرد الذي يشغل وظيفة إدارة في مهنة قانونية.

١٨٨- في بعض الدول، يشكل **"اختبار ملائم ومناسب "** جزءًا أساسيًا من تحديد ما إذا كان يجب ترخيص مقدم الطلب أو تسجيله وما إذا كان ذلك الحاصل على الترخيص أو التسجيل سيظل على أساس مستمرًا ملائماً ومناسباً لمواصلة هذا الدور (بما في ذلك مالكيه ومراقبيه، حيث ينطبق ذلك). إن التقييم الأولي لملاءمة ومناسبة الفرد هي مزيج من المعلومات التي يتم الحصول عليها من الفرد وتأكيد عناصر هذه المعلومات مقابل مصادر موثوقة مستقلة لتحديد ما إذا كان الفرد لائقاً ومناسباً لتولي هذا الدور.

١٨٩- تتطلب عملية تحديد اللياقة والصلاحية من مقدم الطلب عموما استكمال استبيان. يُمكن الاستبيان من جمع معلومات شخصية تحديد الهوية، وتاريخ الإقامة والعمل، وتتطلب الكشف من قبل مقدم الطلب عن أية إدانات أو أحكام سلبية، بما في ذلك الملاحقات القضائية والإدانات المعلقة. يجب التأكد من عناصر هذه المعلومات لإثبات حسن نية الفرد. ويمكن أن تشمل هذه العملية استفسارات عن الفرد من وكالات إنفاذ القانون والمشرفين الآخرين، أو فحص الفرد مقابل قواعد بيانات البحث الإلكتروني المستقلة. ويجب حفظ البيانات الشخصية التي يتم جمعها سرية.

١٩٠- يجب أن يضمن المشرف أو الهيئة المنظمة ذاتياً بشكل مستمر أن أولئك الذين يحوزون أو يكونون المالك المستفيد لمصلحة كبيرة أو مسيطرة في الأفراد الذين يشغلون وظائف الإدارة هم لائقون ومناسبون. ويجب تطبيق اختبار "لائق ومناسب " على المالكين، أو المسيطرين الجدد والأفراد الذين يشغلون وظيفة إدارية. يجب أن ينظر المشرف أو الهيئة المنظمة ذاتياً في مراجعة "لياقة وملاءمة" هؤلاء

الأفراد الناشئة عن أية نتائج إشرافية، والمعلومات الواردة من السلطات المختصة الأخرى أو المعلومات من مصدر مفتوح تشير إلى تطورات سلبية كبيرة.

الحماية ضد عمليات "لوحة النحاس" (الشركات التي لا وجود لها)

١٩١- يجب على المشرف أو هيئة التنظيم الذاتيً التأكد من أن متطلبات الترخيص أو التسجيل تنص أن يكون لمقدم الطلب علاقة ذات مغزى مع بلد ما. وفقاً للظروف، لا يمكن ترخيص أو تسجيل الأعمال فقط مع موظفين لا يتمتعون بالمتطلبات المهنية لمهني قانوني.

١٩٢- يجب على المشرف أو هيئة التنظيم الذاتي النظر في هيكل الملكية والسيطرة لمقدم الطلب لاتخاذ قرار الترخيص أو التسجيل، عند تطبيق ذلك. ويمكن أن تشمل العوامل التي يجب اتخاذها في الاعتبار النظر في المكان الذي يقيم فيه المالكون المستفيدون والمسيطرون الماليون ونوع وجودة إدارة الكيان، بمن في ذلك المديرون المشرفون والمديرون التنفيذيون ومسؤولو الامتثال.

١٩٣- يجب على المشرف أو الهيئة المنظمة ذاتياً النظر فيما إذا كان هيكل الملكية والسيطرة لشركات المحاماة يعيق دون مبرر تحديد المالكين المستفيدين والمسيطرين، أو يشكل عقبات لتطبيق الإشراف الفعال.

٦١-

الرصد والإشراف

١٩٤- ينبغي أن يتخذ المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي تدابير لمراقبة المهنيين القانونية الذين يقدمون خدمات قانونية محددة بفعالية من خلال الإشراف في الموقع وخارج الموقع. وتعتمد طبيعة هذا الرصد على ملفات المخاطر التي أعدها المشرف أو الهيئة المنظمة ذاتياً والنهج القائم على المخاطر المرتبط بها. قد يختار المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي ضبط:

آ) مستوى عمليات التدقيق المطلوبة لأداء مهمة الترخيص / التسجيل من قبلهم: عندما تكون مخاطر ML / TF المرتبطة بالقطاع منخفضة، تكون الفرص المتاحة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بنشاط تجاري معين محدودة، ويمكن إجراء الموافقات على أساس مراجعة الوثائق الأساسية. وعنما تكون مخاطرML / TF المرتبطة بالقطاع مرتفعة، يجوز أن يطلب المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي معلومات اضافية.

ب) نوع الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الموقع أو خارج الموقع: يجوز للمشرفين وهيئات التنظيم الذاتي تحديد المزيج الصحيح من الإشراف في الموقع وخارج الموقع للمهنيين القانونيين. وقد تنطوي الرقابة خارج الموقع على تحليل تقرير تدقيق سنوي مستقل وغير ذلك من التقارير الإلزامية، وتحديد الوسطاء محفوفي المخاطر (أي على أساس حجم الشركات أو المشاركة في أنشطة عبر الحدود أو قطاعات أعمال محددة)، والتدقيق الآلي للسجلات للكشف عن معلومات الملكية المستفيدة الناقصة وتحديد الأشخاص المسؤولين عن تقديم البيانات. وقد يشمل أيضًا إجراء مراجعات موضوعية للقطاع، وطلب بيانات معلومات دورية إلزامية من الشركات. قد لا يكون الإشراف خارج الموقع وحده مناسبًا في المواقف الأكثر خطورة. وقد تتضمن عمليات التفتيش بالموقع مراجعة السياسات الداخلية وضوابط وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراء مقابلات مع أعضاء الإدارة العليا، ومسؤول الالتزام وغيرهم من الموظفين المعنيين، مع الأخذ في الاعتبار تقييم المخاطر الخاص بالرقيب الخاص بالمؤسسة، والتحقق من وثائق العناية الواجبة بالعميل والأدلة الداعمة، والنظر في عمليات الإبلاغ عن غسل

الأموال وتمويل الإرهاب المشتبه بها فيما يتعلق بالعملاء والمهنيين القانونيين وغيرها من المسائل، التي يمكن ملاحظتها أثناء الزيارة في الموقع ، واختبار عينة من التزامات الإبلاغ عند الاقتضاء.

ج) تواتر وطبيعة الإشراف المستمر على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: يجب أن يقوم المشرفون و هيئات التنظيم الذاتي (SRBs)بضبط تردد الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل مباشر مع المخاطر التي تم تحديدها والجمع بين المراجعات الدورية والأمور الخاصة بالإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عند ظهور المشكلات (على سبيل المثال نتيجة الإبلاغ عن المخالفات، والمعلومات الواردة من وكالات إنفاذ القانون، أو غيرها من النتائج الإشرافية الناجمة عن إدراج المهنيين القانونيين في عينات المراجعة الموضوعية)،

د) شدة الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: ينبغي أن يتخذ المشرفون و هيئات التنظيم الذاتي قراراً بشأن نطاق أو مستوى التقييم المناسب بما يتماشى مع المخاطر المحددة، بهدف تقييم مدى كفاية سياسات المهنيين القانونيين والإجراءات المصممة لمنع إساءة معاملتهم. ويمكن أن تشمل الأمثلة على الرقابة المكثفة ما يلي: اختبار تفصيلي للأنظمة والملفات للتحقق من تنفيذ وكفاية تقييم مخاطر المهنيين القانونيين، وإجراءات العناية الواجبة بالعميل، وعمليات الإبلاغ، وحفظ السجلات والسياسات، والعمليات، والتدقيق الداخلي، ومقابلات مع موظفي العمليات والإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة وتقييم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في خطوط معينة من الأعمال.

١٩٥- يجب أن يستخدم المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي نتائجهم لمراجعة وتحديث تقييماتهم لمخاطر (ML/TF)، والنظر، عند الضرورة، فيما إذا كان نهجهم للإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقواعد الحالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتوجيه لا يزال كافياً. وكلما كان مناسباً، ووفقًا لمتطلبات السرية ذات الصلة، يجب إبلاغ هذه النتائج للمهنيين القانونيين لتمكينهم من تعزيز نهجهم القائم على المخاطر.

٦٢-

١٩٦- يعد حفظ السجلات وضمان الجودة من الأمور المهمة، بحيث يمكن للمشرفين القيام بتوثيق واختبار أسباب القرارات المهمة المتعلقة بالإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يجب أن يكون لدى المشرفين سياسة مناسبة للاحتفاظ بالمعلومات وأن يكونوا قادرين على استرجاع المعلومات بسهولة أثناء الامتثال لتشريعات حماية البيانات ذات الصلة. ويعتبر حفظ السجلات أمراً بالغ الأهمية وأساسياً لعمل المشرفين. كما أن التعهد بضمان جودة كافية أمر أساسي لعملية الإشراف لضمان أن صنع القارات / العقوبات متسق في الكيانات الخاضعة للإشراف.

الإنفاذ

١٩٧- تتطلب التوصية ٢٨ أن يتمتع المشرفون أو الهيئة المنظمة ذاتياً بالصلاحيات الكافية لأداء مهامهم، بما في ذلك صلاحيات لرصد امتثال المهنيين القانونيين. وتنص التوصية ٣٥ أن تتمتع البلدان بصلاحية فرض العقوبات، سواء كانت جنائية أو مدنية أو إدارية، على المؤسسات والمهن غير المالية المحددة، لتشمل المهنيين القانونيين عند تقديم الخدمات المبينة التوصية ٢٢(د). يجب أن تكون العقوبات متاحة للمديرين والإدارة العليا للشركة عند عدم التزام المهنيين القانونيين بالمتطلبات.

١٩٨- يجب أن يستخدم المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي إجراءات متناسبة، بما في ذلك مجموعة من التدخلات الإشرافية والإجراءات التصحيحية لضمان تصحيح أي أوجه قصور تم تحديدها في الوقت المناسب. قد تتراوح العقوبات بين التحذير غير الرسمي أو الخطي، واللوم والتوبيخ والتدابير العقابية (بما في ذلك الشطب من ممارسة المهنة والملاحقات القضائية عند الاقتضاء) لعدم الامتثال الأكثر جسامة، حيث يمكن أن يكون لنقاط الضعف عواقب أوسع. عموما، إن التجاوزات النمطية وعدم كفاية الضوابط بشكل ملحوظ سيترتب عليها استجابة إشرافية أشد قسوة.

١٩٩- يجب أن يكون الإنفاذ من قبل المشرفين وهيئات التنظيم الذاتي متناسبا وأن يكون له تأثير رادع. يجب أن يكون لدى المشرفين وهيئات التنظيم الذاتي (أو يجب أن يفوضوا إلى أولئك الذين لديهم) موارد كافية للتحقيق ومراقبة عدم الامتثال. يجب أن يهدف الإنفاذ إلى إزالة فوائد عدم الامتثال.

توجيه

٢٠٠- يجب أن يقوم المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي بتبليغ توقعاتهم التنظيمية. وينبغي أن يتم ذلك من خلال عملية تشاورية بعد المشاركة الفعالة مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم المهنيون القانونيون. قد يكون هذا التوجيه في شكل متطلبات رفيعة المستوى بناءً على النتائج المرغوبة والقواعد القائمة على المخاطر ومعلومات حول كيفية قيام المشرفين بتفسير التشريعات أو اللوائح ذات الصلة، أو توجيهات أكثر تفصيلاً حول كيفية تطبيق ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على النحو الأمثل. ويمكن أن يشمل ذلك توجيهات لتوضيح تفسير وتطبيق مبدأ الامتياز والسرية المهنية في سياق طبيعة الخدمات التي يقدمها المهنيون القانونيون.

٢٠١- يجب أن تناقش الإرشادات الصادرة للمهنيين القانونيين مخاطر ML / TF في قطاعهم ووصف مؤشرات ML / TF (أي الأعلام الحمراء) وطرق تقييم المخاطر لمساعدتهم على تحديد المعاملات والنشاطات المشبوهة. ويفضل التشاور في كل هذه التوجيهات، حيثما كان ذلك مناسباً، وصياغتها بطرق مناسبة لسياق دور المشرفين و هيئات التنظيم الذاتي في الدول ذات الصلة.

٢٠٢- عندما تظل توجيهات المشرفين رفيعة المستوى وقائمة على المبادئ، يمكن تكميل ذلك بمزيد من التوجيهات التي كتبتها مهنة المحاماة، التي قد تغطي القضايا التشغيلية والعملية، وتكون أكثر تفصيلاً وتفسيراً في طبيعتها. وقد توفر فعاليات التدريب أيضًا وسيلة فعالة لضمان وعي المهنيين القانونيين والامتثال لمسؤوليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعندما يتعاون المشرفون على إصدار إرشادات مشتركة عبر القطاعات، ينبغي أن يضمن المشرفون أن هذا التوجيهات تعالج بشكل كاف تنوع الأدوار التي تدخل في اختصاص التوجيهات، وأن هذه التوجيهات توفر ارشادات عملية لجميع المستفيدين المستهدفين. يجب أن تكون إرشادات القطاع الخاص متسقة مع التشريعات الوطنية وأي إرشادات صادرة عن السلطات المختصة فيما يتعلق بالمهنة القانونية وتتسق مع جميع المتطلبات والالتزامات القانونية الأخرى.

٦٣-

٢٠٣- ينبغي أن ينظر المشرفون في الاتصال بالسلطات الإشرافية المحلية الأخرى ذات الصلة لضمان تفسير متناسق للالتزامات القانونية وتقليل التباينات عبر القطاعات (مثل المهنيين القانونيين والمحاسبين

ومقدمي خدمات شركات الائتمان TCSPs). ويجب ألا تنشئ التوجيهات المتعددة فرصًا للتحكيم التنظيمي. وينبغي على السلطات الإشرافية ذات الصلة أن تنظر في إعداد إرشادات مشتركة بالتشاور مع القطاعات المعنية، مع إدراك أن المهنيين القانونيين في العديد من الدول يعتبرون أن التوجيه المنفصل الذي يستهدف مهنة المحاماة هو الشكل الأنسب والفعال.

٢٠٤- ينبغي أن يقدم المشرفون المعلومات والتوجيهات في شكل محدث ويمكن الوصول إليه. ويمكن أن تشمل مواد إرشادية قطاعية، ونتائج المراجعات الموضوعية، والفعاليات التدريبية، والنشرات الإخبارية، والمواد المستندة إلى الإنترنت، والتحديثات الشفوية عن الزيارات الإشرافية والاجتماعات والتقارير السنوية.

التدريب

٢٠٥- يجب أن يضمن المشرفون وهيئات التنظيم الذاتي SRBs تدريب موظفيهم والموظفين المعنيين الآخرين على تقييم جودة تقييمات مخاطر ML / TF والنظر في كفاية وتناسب وفعالية وكفاءة سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يوصى بأن يكون للتدريب أساس / بعد عملي. ويجب أن يقر الموظفون المشرفون أنه بتنفيذ نهج قائم على المخاطر، يجب على المهنيين القانونيين إصدار أحكام معقولة على خدماتهم وأنشطتهم الخاصة. وقد يعني هذا أنه من غير المرجح أن يتبنى مهنيان قانونيان أو شركتا محاماة نفس الممارسات التفصيلية.

206- ينبغي أن يسمح التدريب لموظفي الإشراف بتكوين أحكام سليمة بشأن جودة تقييمات المخاطر التي أجراها المهنيون القانونيون ومدى كفاية وتناسب ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمهنيين القانونيين. كما ينبغي أن تهدف إلى تحقيق الاتساق في النهج الإشرافي على المستوى الوطني، في الحالات التي توجد فيها عدة هيئات إشرافية مختصة أو عند تطوير نموذج الإشراف الوطني أو تجزئته.

الموافقات

٢٠٧- يجب على المشرفين تجنب فرض استخدام أنظمة أو أدوات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو برمجيات (سوفتوير) من أي مزود تجاري طرف ثالث لتجنب تضارب المصالح في الإشراف الفعال على الشركات.

تبادل المعلومات

٢٠٨- يجب على المشرفين تشجيع تبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص وداخل القطاع الخاص (على سبيل المثال بين المؤسسات المالية والمهنيين القانونيين) لأهمية ذلك لمكافحة ML / TF. إن تبادل المعلومات والتحريات المالية وترتيبات المشاركة بين المشرفين والسلطات العامة (مثل وحدات التحريات المالية وإنفاذ القانون) ، حيثما ينطبق ذلك، يجب أن تكون قوية وآمنة وخاضعة للامتثال للمتطلبات القانونية الوطنية.

٦٤-

٢٠٩- يشمل نوع المعلومات التي يمكن مشاركتها بين القطاعين العام والخاص:

أ) تقييم مخاطر ML / TF ؛

ب) الأنماط (أي دراسات حالات) عن كيفية استغلال مرتكبي جريمة غسل الأموال أو ممولي الإرهاب للمهنيين القانونيين؛
ت) التغذية العكسية بخصوص تقارير المعاملات المشبوهة والتقارير الأخرى ذات الصلة،
ث) المعلومات الاستخبارية المستهدفة غير المصنفة. في ظروف محددة، تخضع للضمانات المناسبة مثل اتفاقات السرية، وقد يكون أيضا مناسباً للسلطات تبادل المعلومات السرية المستهدفة مع المهنيين القانونيين كفئة أو بشكل فردي؛ و
هـ) البلدان أو الأشخاص أو المنظمات التي ينبغي تجميد أصولها أو معاملاتها وفقا للعقوبات المالية المستهدفة على النحو المنصوص عليه في التوصية ٦.

٢١٠- لتحقيق فعالية المراقبة والإشراف على القطاع، من المهم التعاون المحلي وتبادل المعلومات بين وحدة التحريات المالية والمشرفين على المهن القانونية وبين السلطات المختصة بما في ذلك وكالات إنفاذ القانون، والمخابرات، ووحدة التحريات المالية، والسلطات الضريبية، والمشرفين، وهيئات التنظيم الذاتي. فمثل هذا التعاون والتنسيق قد يساعد في تجنب الفجوات والتداخل في الإشراف ويضمن تبادل الممارسات والنتائج الجيدة. ويجب أن تبلغ هذه المعلومات أيضًا نهج المشرف القائم على المخاطر لضمان الاشراف. ويجب تشجيع المعلومات والتحريات حول التحقيقات النشطة في سوء السلوك والقضايا المنجزة بين المشرفين ووكالات إنفاذ القانون عند اللزوم. عند تبادل المعلومات، ينبغي تنفيذ البروتوكولات والضمانات من أجل حماية البيانات الشخصية.

٢١١- إن تبادل المعلومات عبر الحدود بين السلطات والقطاع الخاص والنظراء الدوليين أمر مهم في القطاع القانوني، نظراً لإمكانية وصول المهنيين القانونيين إلى بلدان كثيرة.

الإشراف على متطلبات الملكية المستفيدة ومصدر الأموال / الثروة

٢١٢- تتطلب توصيات FATF من السلطات المختصة الوصول إلى معلومات كافية ودقيقة وفي الوقت المناسب عن الملكية المستفيدة والسيطرة على الأشخاص الاعتباريين (التوصية ٢٤). بالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول اتخاذ تدابير لمنع إساءة استخدام الترتيبات القانونية في ML / TF، ولا سيما ضمان وجود معلومات كافية ودقيقة وفي الوقت المناسب عن علاقات الوصاية الصريحة (التوصية ٢٥). أثبت تنفيذ توصيات FATF على الملكية المستفيدة وجود صعوبة . لذلك، طورت فاتف توجيهاً حول الشفافية والملكية المستفيدة لمساعدة البلدان في تنفيذها للتوصيتين ٢٤ و٢٥ وكذلك التوصية ١ لصلتها بفهم مخاطرML / TF للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية. كما نشرت مجموعة Egmont&FATF تقريراً حول **إخفاء الملكية المستفيدة** في يوليو ٢٠١٨ حدد مشكلات للمساعدة في معالجة نقاط الضعف المرتبطة بإخفاء الملكية المستفيدة.

٢١٣- تنص التوصيتان ٢٤ & ٢٥ أنه يجب أن يكون لدى الدول آليات لضمان أن المعلومات المقدمة للسجلات دقيقة ومحدثة في الوقت المناسب وأن معلومات الملكية المستفيدة دقيقة وحديثة. ولتحديد كفاية نظام لرصد وضمان الالتزام، ينبغي على الدول مراعاة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مؤسسات معينة (أي إذا كان هناك خطر مرتفع مرجح، فيجب عندها اتخاذ تدابير مراقبة عالية). غير أن المهنيين القانونيين يجب أن يكونوا حذرين في الاعتماد بصورة عمياء على المعلومات الواردة في السجلات. إن المراقبة المستمرة مهمة خلال علاقة الأعمال لاكتشاف المعاملات غير العادية والتي يحتمل أن تكون مشبوهة نتيجة للتغير في ملكية مستفيدة، لأن من غير المرجح أن توفر السجلات مثل هذه المعلومات على أساس ديناميكي.

٦٥-

٢١٤- إن المسؤولين عن تشكيل شركات وإنشاء ترتيبات قانونية يضطلعون بدور رقيب رئيسي للمجتمع المالي الواسع من خلال الأنشطة التي يقومون بها في تشكيل الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية أو في توجيهها وإدارتها. إن التوجيه فيما يتعلق بمعلومات الملكية المستفيدة الوارد في هذا القسم مخصص للمهنيين القانونيين المشاركين في هذه الترتيبات من خلال التصرف بصفتهم وكيل تشكيل، أو مدير شركة، أو أمين السر لشركة، أو مكتب للخدمة، أو أمين أو أي وظيفة أخرى مماثلة.

٢١٥- يطلب من المهنيين القانونيين أيضًا القيام بتقييم مخاطر العملاء / المعاملات وتوثيقها بشكل كاف لفهم كامل لطبيعة نشاط الأعمال الكامن للعملاء. يمكن أن تشمل الأدلة خطط الأعمال / وثائق الحوكمة، والبيانات المالية، ووثائق تسجيل الشركة.

٢١٦- باعتبارهم مؤسسات ومهن غير مالية محددة، يتعين على المهنيين القانونيين تطبيق تدابير العناية الواجبة للعميل على المالكين المستفيدين من الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية الذين يقدمون لهم المشورة أو خدمات الإنشاء. في بعض البلدان، قد يُطلب من المهني القانوني تسجيل الشخص الاعتباري، ويكون مسؤولاً عن توفير معلومات الملكية الأساسية و / أو المستفيدة للسجل. يوجد لدى عدد من الدول أنظمة توثيق حيث يشهد كاتب العدل على دقة ملفات التسجيل.

٢١٧- بصفتهم مديرين للشركة أو أوصياء أو مسؤولي مؤسسة للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، غالبًا ما يمثل المهنيون القانونيون هؤلاء الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية في تعاملاتهم مع المؤسسات المالية الأخرى والمؤسسات والمهن غير المالية المحددة التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية أو خدمات التدقيق لهذه الأنواع من العملاء.

٢١٨- قد تطلب هذه المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات والمهن غير المالية المحددة معلومات العناية الواجبة للعميل التي تم جمعها والمحافظة عليها من قبل المهنيين القانونيين، الذين بسبب دورهم بوصفهم مدير أو اوصي، سيكونون بمثابة نقطة اتصال رئيسة مع الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني. قد لا تجتمع هذه المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات والمهن المالية المحددة أبدا مع أصحاب الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني.

٢١٩- بموجب التوصية ٢٨، ينبغي أن تضمن البلدان خضوع المهنيين القانونيين لأنظمة فعالة لرصد وضمان الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي تتضمن تحديد المالك / المالكين المستفيدين واتخاذ تدابير معقولة للتحقق منهم. وتنص التوصيتان ٢٤ & ٢٥ اللتان تتناولان شفافية الملكية المستفيدة للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، أنه يجب يكون لدى الدول آليات لضمان توافر معلومات دقيقة ومحدثة في الوقت المناسب عن هذه الكيانات القانونية.

٢٢٠- وفقًا للتوصية ٢٨، يجب أن يخضع المهنيون القانونيون للإشراف القائم على المخاطر من قبل السلطة الإشرافية أو هيئة التنظيم الذاتي التي تغطي متطلبات الملكية المستفيدة وحفظ السجلات المنصوص عليها في التوصيتين١٠ & ١١. ويجب أن يكون لدى المشرف أو هيئة التنظيم الذاتي إطار إشراف، يمكن أن يساعد في التحقق من أنه يتم الاحتفاظ بمعلومات أساسية دقيقة وحديثة عن الملكية المستفيدة للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية وهي متاحة في الوقت المناسب للسلطات المختصة.

٦٦-

٢٢١- يجب على المشرف أو هيئة التنظيم الذاتي تحليل كفاية الإجراءات والضوابط، التي وضعها المهنيون القانونيون لتحديد وتسجيل المالك المستفيد. بالإضافة إلى ذلك، يجب عليهم إجراء اختبار نموذج

لسجلات العميل على أساس تمثيلي لقياس فعالية تطبيق تلك التدابير وإمكانية الوصول إلى معلومات دقيقة عن الملكية المستفيدة.

٢٢٢- خلال عمليات التفتيش في الموقع وخارج الموقع، ينبغي على المشرف أو هيئة التنظيم الذاتي فحص السياسات والإجراءات والضوابط المعمول بها لمقابلة العملاء الجدد لتحديد المعلومات والوثائق المطلوبة عندما يكون العميل شخصًا طبيعيًا أو ترتيباً قانونيًا. يجب على المشرف أو هيئة التنظيم الذاتي التحقق من كفاية هذه الإجراءات والضوابط لتحديد المالكين المستفيدين لفهم هيكل الملكية والرقابة لهؤلاء الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية والتأكد من النشاط التجاري. على سبيل المثال، قد لا يكون التصريح الذاتي بشأن الملكية المستفيدة المقدم من العميل دون أي آلية أخرى للتحقق من المعلومات كافياً في جميع الحالات.

٢٢٣- يساعد اختبار العينات من سجلات المشرف أو هيئة التنظيم الذاتي في تحديد ما إذا كانت الضوابط فعالة من أجل التحديد الدقيق للملكية المستفيدة والكشف الدقيق لتلك المعلومات للأطراف المعنية ولتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات متاحة على الفور. ويعتمد مدى الاختبار على المخاطر، ولكن يجب أن تعكس السجلات المختارة ملف تعريف قاعدة العملاء وتشمل العملاء الجدد والحاليين.

٢٢٤- ينبغي أن ينظر المشرف أو الهيئة المنظمة ذاتياً في التدابير التي اتخذها المهني القانوني لرصد التغيرات في الملكية المستفيدة للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية الذين يقدمون إليها خدمات لضمان دقة معلومات الملكية المستفيدة وكونها حديثة وتحديد كيفية تقديم الملفات المحدثة في الوقت المناسب إلى السجل، عند الاقتضاء.

٢٢٥- خلال عمليات التفتيش، ينبغي على المشرف أو الهيئة المنظمة ذاتياً النظر فيما إذا كان يجب التحقق من معلومات الملكية المستفيدة المتوفرة في سجلات المهني القانوني مع تلك الموجودة في السجل ذي الصلة، إن وجدت. ويمكن أن يقوم المشرف أو هيئة التنظيم الذاتي أيضًا بالنظر في معلومات واردة من سلطات مختصة أخرى مثل وحدات التحريات المالية والتقارير العامة والمعلومات من المؤسسات المالية الأخرى أو المؤسسات والمهن غير المالية المحددة DNFBPs ، للتحقق من فعالية ضوابط المهنيين القانونيين.

مصادر الأموال والثروة

٢٢٦- يجب أن يخضع المهنيون القانونيون لإشراف قائم على المخاطر من قبل المشرف أو هيئة التنظيم الذاتي الذي يغطي متطلبات تحديد وإثبات مصدر الأموال ومصدر الثروة للعملاء ذوي المخاطر العالية الذين يقدمون لهم الخدمات. ويجب أن يكون لدى المشرف أو هيئة التنظيم الذاتي الإطار الإشرافي الذي يمكن أن يساعد في التأكد من أن المعلومات الدقيقة والحديثة عن مصادر الأموال والثروة مثبتة بشكل صحيح ومتاحة في الوقت المناسب للسلطات المختصة. يجب على المشرف أو هيئة التنظيم الذاتي تحليل كفاية الإجراءات والضوابط، التي أنشأها المهنيون القانونيون لتحديد وتسجيل مصادر الثروة في الترتيبات.

ترتيبات الأمناء

٢٢٧- المدير الأمين هو الشخص الذي تم تعيينه في مجلس إدارة الشخص الاعتباري الذي يمثل المصالح والأفعال وفقًا للتعليمات الصادرة عن شخص آخر، وعادة ما يكون المالك المستفيد.

٦٧-

٢٢٨- المساهم الأمين هو شخص طبيعي أو اعتباري يتم تسجيله رسميًا في سجل الأعضاء والمساهمين في الشركة كحامل لعدد معين من الأسهم المحددة، يتم الاحتفاظ بها نيابة عن شخص آخر هو المالك المستفيد. قد يتم الاحتفاظ بالأسهم برسم الأمانة أو من خلال اتفاقية وصاية.

٢٢٩- في عدد من البلدان، يتصرف المهنيون القانونيون أو يرتبون لشخص آخر (سواء كان فردًا أو شركة) بصفة مدير والتصرف أو الترتيب لشخص آخر (سواء كان فردًا أو شركة) بصفة مساهم أمين لشخص آخر، كجزء من خدماتهم المهنية. وفقًا للتوصية ٢٤ ، إن إحدى الآليات لضمان عدم إساءة استخدام المساهمين والمديرين المعينين هي إخضاع هؤلاء المهنيين القانونيين للترخيص وتسجيل وضعهم في سجلات الشركات. وقد تعتمد البلدان على مجموعة من التدابير في هذا الصدد.

٢٣٠- هناك أسباب مشروعة لمهني قانوني للتصرف بصفة مدير أو تقديم خدمة مدراء لشخص اعتباري أو التصرف بصفة أمين أو تقديم أمناء مساهمين. وقد يشمل ذلك تسوية وحفظ الأسهم في الشركات المدرجة حيث يعمل المتخصصون في مرحلة ما بعد التداول كمساهمين أمناء. ومع ذلك، يمكن إساءة استخدام ترتيبات المدير الأمين والمساهم الأمين لإخفاء هوية المالك المستفيد الحقيقي للشخص الاعتباري. قد يكون هناك أفراد على استعداد لتقديم اسمهم كمدير أو مساهم أمين لشخص اعتباري نيابة عن شخص آخر دون الكشف عن هوية الشخص الذي يتلقون منه تعليمات أو الذي يمثلونه. يشار إليهم أحيانًا باسم "الرجال الصوريون" (Straw men).

٢٣١- يمكن أن يشكل المديرون الأمناء والمساهمون الأمناء عقبات أمام تحديد المالك الحقيقي المستفيد للشخص الاعتباري، لا سيما عندما لا يتم الكشف عن الحالة. وذلك لأن هوية الأمين هي التي يتم الكشف عنها في سجلات الشركات للشخص الاعتباري التي يحتفظ بها في سجلات الشركة ومكتبها المسجل. لا يعترف قانون الشركات في مختلف البلدان بوضع المدير الأمين لأنه بموجب القانون يكون مديرو الشركة مسؤولين عن أنشطتها ويجب على مجلس الإدارة التصرف بما يحقق المصلحة الأمثل للشركة.

٢٣٢- ينبغي أن يكون المشرف أو هيئة التنظيم الذاتي على علم بأن ترتيبات الامناء التي لا يفصح عنها قد تكون موجودة. وينبغي النظر فيما إذا كان يمكن تحديد ترتيبات الأمناء غير المفصح عنها ومعالجتها خلال عمليات التفتيش في الموقع وخارج الموقع وفحص السياسات والإجراءات والضوابط وسجلات العميل الخاصة بالمهني القانوني، بما في ذلك عملية العناية الواجبة بالعميل والمراقبة المستمرة من قبل المهني القانوني.

٦٨-

٢٣٣- قد يوجد ترتيب أمين غير مفصح عنه في حالة وجود المؤشرات التالية (غير الشاملة):

أ) ملف تعريف المدير أو المساهم غير متوافق مع أنشطة الشركة؛

ب) يشغل الفرد العديد من الوظائف لشركات غير مرتبطة؛

ج) لا يتوافق مصدر ثروة المدير أو المساهم مع قيمة الأصول الموجودة في الشركة وطبيعتها؛

د) إرسال الأموال من وإلى الشركة ، أو تلقيها من أطراف ثالثة مجهولة الهوية؛

هـ) اعتاد أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمون التصرف بناءً على تعليمات من شخص آخر؛ و

و) تخضع الطلبات أو التعليمات إلى الحد الأدنى من التدقيق أو لا يتم فحصها و / أو يتم الرد عليها بسرعة بالغة دون أي اعتراض من جانب الفرد / الأشخاص الذين يزعمون أنهم يعملون بصفة مدير / مديرين.

٦٩-

الملحق ١ : معلومات عن الملكية المستفيدة فيما يتعلق بمؤسسة ائتمانية أو الترتيبات القانونية الأخرى التي يقدم لها المهني القانوني خدمات

١- للأخذ بالمنهج القائم على المخاطر، تتوقف كمية المعلومات التي ينبغي أن يحصل عليها المهني القانوني على ما إذا كان هو الذي ينشئ أو يدير الصندوق الا تئماني أو الشركة أو الكيان القانوني الآخر أو

يتصرف أو يقدم وصيًا أو مديرًا للصندوق أو شركة أو كيان قانوني آخر. في هذه الحالات، يجب على إلى المهني القانوني فهم الغرض العام وراء هيكل ومصدر الأموال في الهيكل بالإضافة إلى أن يكون قادراً على تحديد المالكين المستفيدين والأشخاص المسيطرين. ويُطلب من المحترف القانوني الذي يقدم خدمات أخرى (مثل العمل بصفة مكتبٍ مُسَجِل) لمؤسسة ائتمانية أو شركة أو كيان قانوني آخر الحصول على معلومات كافية ليكون قادراً على تحديد المالكين المستفيدين والأشخاص الذين يسيطرون على المؤسسة الائتمانية أو الشركة، أو كيان قانوني آخر.

٢- يجوز للمهني القانوني الذي لا يتصرف بصفة وصي، في الظروف المناسبة، الاعتماد على ملخص أعده محترف قانوني آخر أو محاسب أو مزود خدمات شركات ائتمانية TCSP يقدم خدمات الائتمان أو مقتطفات ذات صلة من سند المؤسسة الائتمانية نفسه لتمكين المحترف القانوني من تحديد المصفي القضائي أو الأمناء أو الحارس/الولي (إن وجد) أو المستفيدين أو الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون سيطرة فعالة. وهذا بالإضافة إلى شرط الحصول على أدلة للتحقق من هوية هؤلاء الأشخاص (إذا لزم الأمر) كما هو موضح أدناه.

فيما يتعلق بالمؤسسة الائتمانية

١١- كما ذكر أعلاه، اعتمادًا على الخدمات المقدمة إلى الصندوق الائتماني، يجب أن تكون لدى المهني القانوني سياسات وإجراءات لتحديد ما يلي والتحقق من الهوية باستخدام مستندات أو بيانات أو معلومات موثوقة ومستقلة المصدر (بشرط أنه يجب أن تمكن سياسات المحترف القانوني من تجاهل مستندات المصدر أو البيانات أو المعلومات التي يُعتقد أنها غير موثوقة) كما هو موضح بمزيد من التفاصيل أدناه:

١) المصفي القضائي،
٢) الحارس القضائي/الولي،
٣) الوصي (الأمناء)، حيث لا يتصرف المحترف القانوني بصفة وصي،
٤) المستفيدون المحددون أو فئة المستفيدين، و
٥) أي شخص طبيعي آخر يمارس بالفعل سيطرة فعالة على الصندوق الائتماني.

المصفي القضائي (المكلف بتسوية)

أ) المصفي هو عمومًا أي شخص (أو أشخاص) يتم من خلاله إنشاء صندوق ائتمان. ويعتبر الشخص مصفياً إذا قدم (أو تعهد بتقديم) ممتلكات أو أموال بشكل مباشر أو غير مباشر لصندوق ائتمان. ويتطلب هذا وجود عنصر منحة (أي يجب أن يعتزم المصفي تقديم شكل من أشكال المنفعة بدلاً من كونه طرفًا ثالثًا مستقلاً ينقل شيئًا ما إلى الصندوق مقابل مكافأة كاملة).

ب) قد يتم تسمية المصفي أو عدم تسميته في صك الائتمان. وينبغي أن يكون لدى المهنيين القانونيين سياسات وإجراءات لتحديد هوية المصفي الاقتصادي الحقيقي والتحقق منها.

ح) يجب أن يكون لدى المحترف القانوني، الذي ينشئ نيابة عن عميل، أو يدير شركة ائتمان أو شركة أو كيان قانوني آخر، أو يتصرف بطريقة أو بأخرى كأمين أو مدير وصي أو شركة أو كيان قانوني آخر، سياسات وإجراءات (باستخدام نهج قائم على المخاطر) لتحديد مصدر الأموال في صندوق الائتمان أو الشركة أو الكيان القانوني الآخر.

خ) قد يكون من الأصعب (إن لم يكن من المستحيل) على الصناديق القديمة تحديد مصدر الأموال، حيث لم تعد تتوفر أدلة معاصرة. قد تتضمن أدلة مصدر الأموال مستندات مصدر موثوقة مستقلة أو بيانات أو معلومات أو نماذج تحويل الأسهم أو كشوف مصرفية أو سندات هدايا أو خطاب رغبات.

د) في حالة نقل الأصول إلى صندوق ائتماني من صندوق ائتمان آخر، سيكون من الضروري الحصول على هذه المعلومات لكل من المحول له وصندوق الائتمان الذي قام بالتحويل.

المستفيدون

أ) يجب أن يكون لدى المهنيين القانونيين سياسات وإجراءات، وأن يعتمدوا النهج القائم على المخاطر لتمكينهم من تكوين اعتقاد معقول بأنهم يعرفون الهوية الحقيقية للمستفيدين من صندوق الائتمان، واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هوية المستفيدين، بحيث يقتنع المهنيون القانونيون أنهم يعرفون من هم المستفيدون. ولا يتطلب هذا من المحترف القانوني التحقق من هوية جميع المستفيدين باستخدام مستندات أو بيانات أو معلومات مصدر موثوقة ومستقلة، ولكن يجب على المتخصصين القانونيين على الأقل، تحديد هوية المستفيدين الذين لديهم حقوق ثابتة حالية في توزيعات الدخل أو رأس المال أو التحقق منها؛ أو الذين يتلقون بالفعل توزيعات من صندوق الائتمان (مثل مستفيد مدى الحياة) (Life tenant).

ت) عندما لا تكون للمستفيدين من صندوق الائتمان حقوق ثابتة في رأس المال والدخل (على سبيل المثال المستفيدون التقديريون)، يجب أن يحصل المهنيون القانونيون على معلومات لتمكينهم من تحديد المستفيدين التقديريين المحددين (أي كما هو محدد في سند الائتمان).

ث) عندما يتم تحديد المستفيدين بالرجوع إلى فئة (مثل الأطفال ونسل شخص ما) أو عندما يكون المستفيدون قاصرين بموجب القانون الذي يحكم الصندوق الائتماني، على الرغم من أنه يجب على المهنيين القانونيين الاقتناع بأن هؤلاء هم المستفيدون المستهدفون (على سبيل المثال بالرجوع إلى صك الأمانة)، فإنهم ليسوا ملزمين بالحصول على معلومات إضافية للتحقق من هوية المستفيدين الأفراد المشار إليهم في الفئة ما لم يقرر الأوصياء إجراء توزيع على هذا المستفيد.

ج) في بعض الصناديق الائتمانية، يصبح الأفراد المحددون مستفيدين فقط عند حدوث طارئ معين (مثل بلوغ عمر معين أو وفاة مستفيد آخر أو انتهاء فترة الائتمان). وفي هذه الحالة، لا يُطلب من المحترف القانوني الحصول على معلومات إضافية للتحقق من هوية هؤلاء المستفيدين الطارئين ما لم أو حتى يتم الاقتناع بحالة الطوارئ أو حتى يقرر الأمناء إجراء توزيع على هذا المستفيد.

ح) يجب أن يكون لدى المحترف القانوني، الذي يدير الصندوق الائتماني أو الشركة أو الكيان القانوني الآخر الذي يمتلكه صندوق ائتمان، أو يقدم أو يتصرف بطريقة أو بأخرى كوصي أو مدير للقيم أو الشركة أو الكيان القانوني الآخر، الإجراءات اللازمة حتى يكون هناك شرط لتحديث المعلومات المقدمة، إذا تمت إضافة أو حذف المستفيدين المذكورين من فئة

المستفيدين، أو حصل المستفيدون على توزيعات أو مزايا لأول مرة بعد تقديم المعلومات، أو حدثت تغيرات أخرى في فئة المستفيدين.

٧١-

خ) لا يكون المحترف القانوني ملزمًا بالحصول على معلومات أخرى حول المستفيدين بخلاف تمكين المحترف القانوني من الاقتناع بأنه يعرف من هم المستفيدون حقًا أو تحديد ما إذا كان أي مستفيد محدد أو مستفيد قد تلقى حصة من صندوق أمانة ما هو سياسي معرض للانكشاف PEP.

شخص طبيعي يمارس السيطرة الفعالة

أ) يجب أن يكون لدى المهني القانوني الذي يقدم خدمات لصندوق أمانة إجراءات لتحديد أي شخص طبيعي يمارس سيطرة فعالة على الصندوق.

ب) لهذه الأغراض، تعني كلمة "السيطرة" سلطةً (سواء كانت تمارس على نحو فردي أو بالاشتراك مع شخص آخر أو بموافقة شخص آخر) بموجب صك الأمانة أو بموجب القانون من أجل:

١) التصرف أو الاستثمار بأملاك الأمانة (بخلاف صفة مدير استثمار)،
٢) توجيه أو توزيع أو اعتماد توزيعات الأمانة؛
٣) تغيير أو إنهاء صندوق الأمانة؛
٤) إضافة أو استبعاد شخص كمستفيد أو إلى أو من فئة المستفيدين؛ و / أو
٥) تعيين أو استبعاد الأوصياء.

ج) يجب على المحترف القانوني الذي يدير صندوق الأمانة أو يتصرف خلاف ذلك بصفة وصي، بالإضافة إلى ذلك، الحصول على معلومات تثبت أنه يعرف هوية أي فرد آخر لديه السلطة لمنح فرد آخر "سيطرة" على صندوق الأمانة؛ عن طريق منح مثل هذه الصلاحيات الفردية كما هو موضح في الفقرة (ب) أعلاه.

شركات التصفية (Corporate settlors) والمستفيدون

٧٤- تخضع هذه الأمثلة لتوجيهات أكثر عمومية حول المعلومات التي ينبغي أن يحصل عليها المحترف القانوني لتمكينه من تحديد المصفين (Settlors) والمستفيدين. ليس المقصود الإيحاء بأنه يجب على المحترف القانوني الحصول على مزيد من المعلومات حول المستفيد الذي هو كيان حيث لا يحتاج إلى الحصول على هذه المعلومات إذا كان المستفيد فردًا.

أ) في بعض الحالات، قد يكون المصفي القضائي، أو المستفيد، أو الوصي، أو أي شخص آخر يمارس سيطرة فعلية على الصندوق شركة أو كياناً قانونياً آخر. في مثل هذه الحالة، ينبغي أن يكون لدى المهني القانوني سياسات وإجراءات لتمكينه من تحديد المالك المستفيد أو الشخص المسيطر فيما يتعلق بالكيان (إن لزم الأمر).

ب) في حالة المصفي الذي يعتبر كيانًا قانونيًا، يجب أن يقتنع المحترف القانوني بأن لديه معلومات كافية لفهم الغرض من تكوين صندوق الأمانة من الكيان. على سبيل المثال، قد تنشئ شركة ما صندوق أمانة لصالح موظفيها، أو قد يتصرف كيان قانوني بصفة أمين

لمصفي فرد أو بناءً على تعليمات فرد قدم أموالاً للكيان القانوني لهذا الغرض. في حالة وجود كيان قانوني يتصرف بصفة أمين لمصفي فرد أو بناءً على تعليمات فرد ما، يجب أن يتخذ المحترف القانوني خطوات لإقناع نفسه فيما يتعلق بهوية المصفي الاقتصادي للصندوق (أي الشخص الذي قدم الأموال إلى الكيان الاعتباري لتمكينه من تسوية الأموال في صندوق الأمانة) والأشخاص المسيطرين فيما يتعلق بالكيان القانوني في الوقت الذي تمت فيه تسوية الأصول في الصندوق. وإذا احتفظت الشركة المصفية بسلطاتها على صندوق الأمانة (أي صلاحية الإلغاء)، يجب أن يتأكد المحترف القانوني من أنه يعرف المالكين المستفيدين الحاليين والأشخاص الذين يسيطرون على الشركة المصفية ويفهم سبب التغيير في الملكية أو السيطرة.

٧٢-

ج) في حالة المستفيد الذي يمثل كيانًا (على سبيل المثال مؤسسة أمانة خيرية أو شركة)، يجب أن يقتنع المهني القانوني أنه يفهم السبب وراء استخدام الكيان كمستفيد. إذا كان هناك مالك فرد مستفيد للكيان، فيجب أن يتأكد المهني القانوني أن لديه معلومات كافية لتحديد المالك المستفيد الفرد.

شركة الوصاية والوصي الفرد

أ) عندما لا يتصرف المهني القانوني نفسه بصفة وصي، من الضروري أن يحصل على معلومات لتمكينه من تحديد هوية الوصي (الأوصياء) والتحقق من ذلك، وعندما يكون الوصي شركة وصاية، يجب تحديد كيان الشركة، والحصول على معلومات حول هوية المالكين المستفيدين من الوصي، واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هويتهم.

ب) عندما يكون الوصي كيانًا مدرجًا (أو كيانًا يشكِّل جزءًا من مجموعة مدرجة) أو كيانًا مُنشأً ومُنظمًا للاضطلاع بأعمال الأمانة في دولة محددة بمصادر موثوقة على أن لديها قوانين ولوائح لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من التدابير المناسبة، يجب أن يحصل المحترف القانوني على معلومات لتمكينه من إقناع نفسه فيما يتعلق بهوية المدراء أو غيرهم من الأشخاص المسيطرين. يمكن للمهني القانوني أن يعتمد على أدلة خارجية، مثل المعلومات الموجودة في المجال العام، لإقناع نفسه بخصوص المالك المستفيد للوصي الخاضع للتنظيم (مثل موقع الويب الخاص بالنسبة للجهة التنظيمية للوصي والوصي الخاضع للتنظيم نفسه).

ج) ليس من غير المألوف أن تقوم العائلات بتأسيس شركات ائتمانية للعمل لصالح صناديق أمانة لصالح تلك العائلة. تسمى هذه عادة الشركات الائتمانية الخاصة وقد يكون لها ترخيص ائتماني مقيد يمكّنها من العمل كوصي لفئة محدودة من الصناديق. وغالبًا ما تكون هذه الشركات الائتمانية الخاصة مملوكة في نهاية المطاف من شركة ائتمانية خاضعة للتنظيم بالكامل بصفة وصي لصندوق ائتمان آخر. في مثل هذه الحالة، يجب أن يقتنع المحترف القانوني بأنه يفهم كيفية عمل شركة الائتمان الخاصة وهوية مديري الشركة الائتمانية الخاصة ومالك الشركة الائتمانية الخاصة، عند اللزوم. عندما تكون الشركة الائتمانية الخاصة مملوكة من قبل كيان مدرج أو منظم كما هو موضح أعلاه، فإن المحترف القانوني لا يحتاج إلى الحصول على معلومات مفصلة لتحديد المدراء أو الأشخاص المسيطرين على ذلك الكيان الذي يعمل مساهماً في الشركة الائتمانية الخاصة.

الولي الفرد والشركة الولية (Protector)

أ) عندما لا يعمل المهني القانوني نفسه ولياً وتم تعيين ولي، يجب على المهنيين القانونيين الحصول على معلومات لتحديد هوية الولي والتحقق منها.

ب) عندما يكون الولي كيانًا قانونيًا، ينبغي على المهني القانوني الحصول على معلومات كافية يمكنها أن تثبت من هو الشخص المسيطر والمالك المستفيد للولي، واتخاذ إجراء معقول للتحقق من هويته.

٧٣-

ت) عندما يكون الولي كيانًا مدرجًا (أو كيانًا يشكل جزءًا من مجموعة مدرجة) أو كيانًا مُنشأً ومُنظمًا للاضطلاع بأعمال الامانة في دولة محددة بمصادر موثوقة ولديها قوانين ولوائح لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من التدابير المناسبة، يجب أن يحصل المحترف القانوني على معلومات لتمكينه من إقناع نفسه فيما يتعلق بهوية المدراء أو غيرهم من الأشخاص المسيطرين. ويمكن للمهني القانوني أن يعتمد على أدلة خارجية، مثل المعلومات الموجودة في المجال العام لإقناع نفسه بالنسبة للمالك المستفيد للولي الخاضع للتنظيم (مثل موقع الويب الخاص بالجهة التي تنظم عمل الولي والولي الخاضع للتنظيم نفسه).

٧٤-

الملحق ٢ : مصادر لمزيد من المعلومات

١- يوجد العديد من مصادر المعلومات التي قد تساعد الحكومات والمهنيين القانونيين في تطوير نهج قائم على المخاطر. على الرغم من أن هذا الملحق ليس قائمة شاملة، إلا أنه يسلط الضوء على عدد من روابط الشبكة العنكبوتية المفيدة التي يمكن للحكومات والمهنيين القانونيين الاستفادة منها. فهي توفر مصادر إضافية للمعلومات، ويمكن أيضًا الحصول على مزيد من المساعدة من مصادر المعلومات الأخرى مثل تقييمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

التشريعات وقرارات المحاكم

٢- إن أحكام محكمة العدل الأوروبية الصادرة في ٢٦ يونيو ٢٠٠٧ من قبل المحكمة الدستورية البلجيكية في ٢٣ يناير ٢٠٠٨ ومجلس الدولة الفرنسي في ١٠ أبريل ٢٠٠٨ أكدت أن لوائح مكافحة غسل

الأموال وتمويل الإرهاب لا يمكن أن تطلب أو تسمح بخرق المحترف القانوني لواجب السرية المهنية عند القيام بالأنشطة الأساسية للمهنة.

٣- أكدت المحكمة الابتدائية في القضايا المرتبطة T-253/03 & T-125/03 أكزو نوبل للكيماويات المحدودة و Akcros Chemicals Ltd ضد مفوضية المجتمعات الأوروبية الحكم في قضية AM&S بأن السرية المهنية "تلبي الحاجة لضمان أن يكون كل شخص قادرًا، دون قيود، على استشارة مهني قانوني تقتضي مهنته تقديم مشورة قانونية مستقلة لجميع المحتاجين إليها (AM&S ، الفقرة ١٨). لذلك يرتبط هذا المبدأ ارتباطًا وثيقًا بمفهوم دور المحترف القانوني باعتباره تعاونًا في إقامة العدل من جانب المحاكم (AM&S ، الفقرة ٢٤).

٤- في حكم المحكمة (الدائرة الكبرى) المؤرخ ٢٦ يونيو ٢٠٠٧ في القضية C-305/05 في مسألة محالة إلى قرار أولي، ترى المحكمة أن "التزامات المعلومات والتعاون مع السلطات المسؤولة عن مكافحة غسل الأموال [...] والمفروضة على المهنيين القانونيين بموجب المادة ٢ (أ) (٥) من التوجيه ٣٠٨٤٨/٩١ ، مع مراعاة الفقرة الفرعية الثانية من المادة ٦ (٣) منها [٤٨]، لا تنتهك الحق في محاكمة عادلة على النحو الذي تضمنه المادة ٦ من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمادة ٦ (٢) الاتحاد الأوروبي ". توصلت المحكمة إلى هذا الاستنتاج من خلال اعتبار: (١) لا تنطبق التزامات المعلومات والتعاون على المهنيين القانونيين إلا بقدر ما يقدمون المشورة لموكليهم في إعداد أو تنفيذ معاملات معينة؛ (٢) حالما يُطلب من المحترف القانوني الذي يتصرف فيما يتعلق بصفقة ما المساعدة في الدفاع عن العميل أو في تمثيله أمام المحاكم، أو للحصول على المشورة فيما يتعلق بطريقة إقامة أو تجنب الإجراءات القضائية".
يُعفى المحترف القانوني من التزامات المعلومات والتعاون، بغض النظر عما إذا كانت المعلومات قد تم استلامها أو الحصول عليها قبل أو أثناء أو بعد الإجراءات. ويضمن الإعفاء من هذا النوع حق العميل في محاكمة عادلة؛ (٣) لا تمنع الشروط المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة من فرض التزامات المعلومات والتعاون على المهنيين القانونيين الذين يعملون على وجه التحديد فيما يتعلق بالأنشطة المحددة، في الحالات التي لا تطبق فيها الفقرة الفرعية الثانية من المادة ٦ (٣) من هذا التوجيه ، عندما تكون هذه الالتزامات مبررة بضرورة مكافحة غسل الأموال بشكل فعال ، بالنظر إلى تأثيرها الواضح على ارتفاع الجريمة المنظمة "[٤٩].

٥- قضية Michaud v. France المؤرخة ٦ ديسمبر ٢٠١٢: تتعلق هذه القضية بواجب المهنيين القانونيين الفرنسيين للإبلاغ عن شكوكهم بشأن أنشطة ML المحتملة من قبل عملائهم. من بين أشياء أخرى، ذكر مقدم الطلب، وهو عضو في نقابة المحامين في باريس ومجلس نقابة المحامين، أن هذا الالتزام، الذي نتج عن نقل التوجيهات الأوروبية، يتعارض مع المادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تحمي سرية العلاقات بين المحامي والعميل.

٦- قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حكمها بعدم وجود انتهاك للمادة ٨ من الاتفاقية. ومع التأكيد على أهمية سرية العلاقات بين المحامي وموكله والامتياز المهني القانوني، إلا أنها رأت أن

[٤٨] أدرجت المادة ٢ أ (٥) من التوجيه ٣٠٨/٩١ أنشطة المعاملات المحددة التي اعتبر فيها المهنيون القانونيون في مجال الأداء ككيانات ملزمة.

٤٩ تنص على أنه "لن تكون الدول الأعضاء ملزمة بتطبيق الالتزامات المنصوص عليها في الفقرة ١ على كتاب العدل والمحترفين القانونيين المستقلين ومدققي الحسابات والمحاسبين الخارجيين والمستشارين الضريبيين فيما يتعلق بالمعلومات التي يتلقونها أو يحصلون عليها من أحد عملائهم ، في مسار التحقق من الموقف القانوني لموكلهم أو أداء مهمتهم المتعلقة بالدفاع عن هذا العميل أو تمثيله في الإجراءات القضائية أو فيما يتعلق بها ، بما في ذلك المشورة بشأن إقامة أو تجنب الإجراءات ، سواء تم تلقي هذه المعلومات أو الحصول عليها قبل أو أثناء أو بعد هذه الإجراءات".

الالتزام بالإبلاغ عن الشكوك يسعى إلى تحقيق الهدف المشروع المتمثل في الوقاية من الاضطراب أو الجريمة، لأنه يهدف إلى مكافحة غسل الأموال والجرائم المتصلة بذلك، وكان السعي لتحقيق هذا الهدف ضرورياً. ورأت المحكمة أن الالتزام بالإبلاغ عن الشبهات، كما هو مطبق في فرنسا، لا يتعارض بشكل غير متناسب مع الامتياز المهني القانوني، لأن المهنيين القانونيين لم يخضعوا للشرط المذكور أعلاه عند الدفاع عن الخصوم والتشريع ووضع مرشِحاً (فلتر) لحماية الامتياز المهني، وبالتالي ضمان أن المهنيين القانونيين لن يقدموا تقاريرهم مباشرة إلى السلطات، ولكن إلى رئيس نقابة المحامين.

٧- ينص توجيه (الاتحاد الأوروبي) ٨٤٩/٢٠١٥ لمكافحة غسل الأموال على:

- المادة ٢ من توجيه مكافحة غسل الأموال: ينطبق هذا التوجيه على الكيانات الملزمة التالية: [...] (٣) الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين التاليين الذين يمارسون أنشطتهم المهنية: [...] (ب) كتاب العدل وغيرهم من المهنيين القانونيين المستقلين، حيث يشاركون، سواء عن طريق التصرف نيابة عن ولصالح عملائهم في أي معاملة مالية أو عقارية ، أو عن طريق المساعدة في تخطيط أو تنفيذ معاملات لعملائهم فيما يتعلق بما يلي: (١) شراء وبيع العقارات أو الكيانات التجارية ؛ (٢) إدارة أموال العميل أو الأوراق المالية أو الأصول الأخرى ؛ (٣) فتح أو إدارة حسابات البنوك أو حسابات التوفير أو الأوراق المالية ؛ (٤) تنظيم المساهمات اللازمة لإنشاء الشركات أو تشغيلها أو إدارتها ؛ (٥) إنشاء أو تشغيل أو إدارة صناديق الأمانة أو الشركات أو المؤسسات أو الهياكل المماثلة ؛

٨- تنص المادة ٣٤(٢): "لا تقوم الدول الأعضاء بتطبيق الالتزامات المنصوص عليها في المادة ٣٣ (١) على كتاب العدل وغيرهم من المهنيين القانونيين المستقلين ومراجعي الحسابات والمحاسبين الخارجيين ومستشاري الضرائب **إلا بالقدر الصارم الذي يتعلق فيه هذا الإعفاء** بالمعلومات التي يتلقونها من أحد العملاء أو يحصلون عليها عنه من خلال التحقق من المركز القانوني لعميلهم أو القيام بمهمتهم في الدفاع عن هذا العميل أو تمثيله في الإجراءات القضائية أو فيما يتعلق بها ، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن إقامة أو تجنب مثل هذه الإجراءات ، سواء تم تلقي هذه المعلومات أو الحصول عليها قبل هذه الإجراءات أو خلالها أو بعدها" [٥٠].

٧٦-

٩- في الولايات المتحدة، هناك استثناء "**الاحتيال الجنائي**" لامتياز المحامي - العميل. انظر، على سبيل المثال معهد القانون Am، إعادة صياغة القانون ثالثًا، إعادة صياغة القانون الذي يحكم المحامين §٨٢ العميل أو الاحتيال الجنائي (٢٠٠٠). كما لاحظت المحكمة العليا في الولايات المتحدة، "ليس الغرض من استثناء الاحتيال الجنائي هو امتياز المحامي - العميل للتأكد من أن" **ختم السرية** "... بين المحترف القانوني والعميل لا يمتد ليشمل الاتصالات" التي تتم من أجل غرض الحصول على المشورة لارتكاب عملية احتيال ". الولايات المتحدة ضد زولين، ٤٩١ الولايات المتحدة ٥٥٤، ٥٦٢ (١٩٨٩) (تم حذف الاقتباس الداخلي). قبل تحديد ما إذا كان هذا الاستثناء ينطبق، يجب أن يكون هناك عرض لـ "أساس واقعي مناسب لدعم اعتقاد حسن النية من قبل شخص معقول بأن مراجعة السجلات للمواد قد تكشف عن دليل لإثبات تطبيق استثناء الاحتيال الجنائي. " الهوية الشخصية في ٥٧٢. وفقًا للسوابق القضائية في الولايات المتحدة التي تعمل على تطوير هذا المبدأ، يمكن تطبيق استثناء الاحتيال الجنائي في الجرائم حتى عندما يتصرف المحامي ببراءة - "براءة المحامين لا

[٥٠] تشير المادة ٣٣ (١) من التوجيه إلى الإبلاغ عن تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة التحريات المالية

[٥٢] توجيه AML وموارد AML الأخرى المتاحة للمحامين في إيرلندا من خلال تسجيل الدخول إلى منطقة الأعضاء www.lawsociety.ie/aml

تحافظ على امتياز المحامي - العميل ضد استثناء الاحتيال الجنائي. الامتياز للعميل، لذلك فإن معرفة العميل ونواياه هي التي تهم للغاية لتطبيق استثناء الاحتيال الجنائي؛ لا يحتاج المحامي إلى معرفة أي شيء عن نشاط العميل غير المشروع الجاري أو المخطط له باستثناء الاستثناء. "الولايات المتحدة ضد تشن، ٩٩ F.3d 1495، ١٥٠٤ (Cir. 9th 1996) (تم حذف الاقتباسات الداخلية). بموجب هذه المبادئ، يُلزم الأشخاص (القانونيون والطبيعيونً) بالإفصاح عملاً بمذكرات الاستدعاء أو غير ذلك من المعلومات الواقعية المتعلقة بالعملية القانونية التي لولا ذلك كانت ستخضع لامتياز المحامي - العميل. انظر، على سبيل المثال In re Grand Jury، ٧٠٥ F.3d 133، ١٥٥-٦١ (3d Cir. 2012).

إرشادات حول النهج القائم على المخاطر

١) جمعية قانون إيرلندا: www.lawsociety.ie52.
٢) جمعية القانون في إنجلترا وويلز: www.lawsociety.org.uk
٣) جمعية القانون في هونغ كونغ: www.hklawsoc.org.hk
٤) الهيئة المنظمة للدراسات الفدرالية السويسرية للمحامين والدراسات الفدرالية سويس دي نوتردام (SRO SAV / SNV): الصفحة الرئيسية: snv.ch/www.sro-sav-snv.ch/fr/02_beitritt/01_regelwerke.htm /02_Reglement.pdf (المواد من ٤١ إلى ٤٦)
٥) نقابة المحامين في هولندا: www.advocatenorde.nl
٦) جمعية التوثيق الملكية الهولندية: www.notaris.nl
٧) توجيه الممارسات الجيدة الطوعية لنقابة المحامين الأمريكية للمهنيين القانونيين للكشف عن ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي تم نشره في ٢٣ أبريل ٢٠١٠، وهو متاح على موقع ABA: www.americanbar.org.

٧٧-

٨- اللجنة الدائمة لنقابة المحامين الأمريكية المعنية بالأخلاقيات والمسؤولية المهنية، الرأي الرسمي ٤٦٣ بشأن إرشادات الممارسات الطوعية الجيدة، الذي نُشرت في ٢٣ مايو ٢٠١٣، وهي متاحٌ على موقع. . **ABA: www.americanbar.org**

٩- دليل المحامي لكشف ومنع غسل الأموال، منشور مشترك لنقابة المحامين الدولية، ونقابة المحامين الأمريكية ومجلس نقابات المحامين والجمعيات القانونية في أوروبا، نشر في أكتوبر ٢٠١٤، ومتاح على موقع:IBA (نقابة المحامين الدولية).www.ibanet.org

١٠- تقرير FATF حول نقاط ضعف المهنيين القانونيين فيما يخص غسل الأموال وتمويل الإرهابيين، ٢٠١٣ ، الفصلان ٤ و ٥.

١١- توجيه مقارن نشرته هيئة تنظيم المحامين حول نقاط الضعف في ML / TF التي لاحظتها الهيئة الرقابية والتنظيمية SRA في إنجلترا وويلز.

١٢- توجيه مقارن للقطاع القانوني في إنجلترا وويلز، نشرته مجموعة تقارب القطاع القانوني واعتمدته وزارة الخزانة.

مصادر أخرى للمعلومات للمساعدة في تقييم مخاطر البلدان والمهنيين القانونيين للبلدان والأنشطة عبر الحدود

١٠-عند تحديد مستويات المخاطر المرتبطة ببلد معين أو بنشاط عبر الحدود، يجوز للمهنيين القانونيين والحكومات الاستفادة من مجموعة من مصادر المعلومات المتاحة للجمهور. قد تشمل هذه المصادر تقارير تفصيلية حول التقيد بالمعايير والقواعد الدولية، وتصنيفات مخاطر محددة مرتبطة بالنشاط غير المشروع، ودراسات الفساد ومستويات التعاون الدولي. فيما يلي قائمة غير شاملة:

١) تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن مراعاة المعايير والقواعد الدولية (برنامج تقييم القطاع المالي)

تقارير البنك الدولي :
http://documents.worldbank.org/curated/en/docsearch/document-type/904559

آ) صندوق النقد الدولي: www.imf.org/external/NP/rosc/rosc.aspx

٢) المجموعة الفرعية لتصنيف مخاطر الدول في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (قائمة بتصنيفات بلد المخاطر التي تنشر بعد كل اجتماع)-www.oecd.org/trade/topics/export-credits/arrangement-and-sector-understandings/financing-terms-and-conditions/ا تصنيف مخاطر البلدان/

٣) مجموعة Egmont لوحدات التحريات المالية التي تشارك في التبادل المنتظم للمعلومات وتبادل الممارسات الجيدة/www.egmontgroup.org

٧٨-

٤) الموقعون على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
www.unodc.org/unodc/crime_cicp_signatures_convention.html

٥) مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ("OFAC") التابع لبرامج وزارة الخزانة الاقتصادية والتجارية، والعقوباتwww.ustreas.gov/offices/enforcement/ofac/programs/index.shtml

٦) القائمة الموحدة للأشخاص والمجموعات والكيانات الخاضعة للعقوبات المالية للاتحاد الأوروبي:

https://data.europa.eu/euodp/data/dataset/consolidated-list-of-persons-groups-and-entities-subject-to-eu-financial-sanctions

٧) التوجيهات المشتركة للسلطات الإشرافية الأوروبية (ESA) بشأن مخاطر غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

https://esas-joint-committee.europa.eu/Publications/Guidelines

٧٩-

الملحق ٣: مسرد المصطلحات

المالك المستفيد

يشير المالك المستفيد إلى الشخص (الأشخاص) الطبيعيين الذين يمتلكون أو يسيطرون على العميل بصورة مطلقة و / أو الشخص الطبيعي الذي تُجري معاملة نيابة عنه. ويشمل أيضًا الأشخاص الذين يمارسون سيطرة فعلية مطلقة على شخص أو ترتيب قانوني.

السلطات المختصة

تشير السلطات المختصة إلى جميع الجهات العامة ذات مسؤوليات محددة لمكافحة غسل الأموال و / أو تمويل الإرهاب. على وجه الخصوص ، يشمل هذا المصطلح وحدة التحريات المالية ؛ والسلطات التي تقوم بمهمة التحقيق و / أو مقاضاة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بتمويل الإرهاب وضبط / تجميد ومصادرة الأصول الإجرامية ؛ والسلطات التي تتلقى تقارير عن نقل العملات والسندات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود ؛ والسلطات التي لديها مسؤوليات إشرافية أو رقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتهدف إلى ضمان امتثال المؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية المحددة (DNFBPs) لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. لا ينبغي اعتبار هيئات التنظيم الذاتي سلطات مختصة.

المبادئ الأساسية

تشير المبادئ الأساسية إلى المبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال الصادرة عن لجنة بازل للإشراف المصرفي، وأهداف ومبادئ تنظيم الأوراق المالية الصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، ومبادئ الإشراف على التأمين الصادرة عن الرابطة الدولية لمشرفي التأمين.

الأعمال والمهن غير المالية المحددة(DNFBPs)

تعني الأعمال والمهن غير المالية المحددة:

أ) النوادي الليلية (التي تشمل أيضا الإنترنت والكازينوهات القائمة على السفينة)

ب) وكلاء العقارات.

ج) تجار المعادن الثمينة.

د) تجار الأحجار الكريمة.

هـ) المحامون وكتاب العدل وغيرهم من المهنيين القانونيين والمحاسبين المستقلين - يشير هذا إلى الممارسين الأفراد، أو الشركاء أو المهنيين العاملين في الشركات المهنية. وليس المقصود الإشارة إلى المهنيين "الداخليين" الذين يعملون في أنواع أخرى من الشركات، ولا إلى المهنيين العاملين في المؤسسات الحكومية، الذين قد يخضعون بالفعل لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

و) يشير مقدمو خدمات الأمانة والشركات إلى جميع الأشخاص أو الشركات التي لا تشملها مجالات أخرى بموجب توصياتFATF ، التي تقدم بوصفها شركة ، أيًا من الخدمات التالية إلى أطراف ثالثة:

- العمل بصفة وكيل لإنشاء الأشخاص الاعتباريين.
- العمل (أو الترتيب لشخص آخر) بصفة مدير أو أمين سر لشركة أو شريك في شراكة أو منصب مماثل فيما يتعلق بالأشخاص الاعتباريين الآخرين.
- توفير مكتب مُسَجِل؛ عنوان العمل أو الإقامة أو المراسلات أو العنوان الإداري لشركة أو شراكة أو أي شخص أو ترتيب قانوني آخر؛
- العمل (أو الترتيب لشخص آخر) بصفة وصي لصندوق ائتمان صريح أو أداء وظيفة مكافئة لشكل آخر من الترتيبات القانونية؛
- العمل (أو الترتيب لشخص آخر ليكون بمثابة) مساهم مرشح لشخص آخر.

-٨٠

الائتمان الصريح

يشير الائتمان الصريح إلى ائتمان أنشأه مُصفٍ قضائي (Settlor) بوضوح، وعادةً ما يكون في شكل سند ائتمان، على سبيل المثال صك ائتمان مكتوب. وهو يقابل الصناديق التي تنشأ من خلال تنفيذ القانون ولا تنتج عن نية واضحة أو قرار صادر لمُصفٍ قضائي لإنشاء صندوق ائتمان أو ترتيبات قانونية مماثلة (مثل الائتمان البناء).

توصياتFATF

يشير إلى التوصيات الأربعين التي أصدرتها فاتف.

شخص اعتباري

يشير الشخص الاعتباري إلى أي كيانات بخلاف الأشخاص الطبيعيين الذين يمكنهم إقامة علاقة دائمة مع العميل مع مالك قانوني أو ملكية خاصة. يمكن أن يشمل ذلك الهيئات الاعتبارية أو المؤسسات أو الشراكات أو الجمعيات وغيرها من الكيانات المشابهة ذات الصلة.

المهني القانوني

في هذا التوجيه، يشير مصطلح "مهني قانوني" إلى المحامين وكتاب العدل المدني وكتاب العدل العام وغيرهم من المهنيين القانونيين المستقلين.

الأشخاص المعرضون سياسيًا(PEPs)

الأشخاص المعرضون سياسياً هم أشخاص أجانب ومحليون كلفوا من قبل دولة أجنبية أو محلياً بوظائف عامة بارزة، على سبيل المثال رؤساء الدول أو الحكومات، وكبار السياسيين، وكبار المسؤولين الحكوميين، ورجال القضاء أو العسكريون، وكبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات المملوكة للدولة، ومسؤولو الأحزاب السياسية الهامة. ويشير المصطلح إلى الأشخاص الذين أوكلت إليهم وظيفة بارزة في منظمة دولية أو إلى أعضاء الإدارة العليا، وأي أعضاء لمجلس الإدارة ونواب المديرين وأعضاء مجلس الإدارة أو وظائف مماثلة. ليس المقصود من تعريف PEPs تغطية المرتبة المتوسطة أو أكثر من الأفراد المبتدئين في الفئات المذكورة أعلاه.

الأعلام الحمراء

أي حقيقة أو مجموعة من الحقائق أو الظروف، التي عند عرضها بمفردها أو بالاقتران مع الحقائق والظروف الأخرى، تشير إلى زيادة خطر النشاط غير المشروع. يمكن استخدام "علامة حمراء" كإشارة قصيرة لأي مؤشر على المخاطر يعطي إشعارًا لمهني قانوني للتحقيق أو إجراء مزيد من الفحوصات، أو طلب إجراءات حماية. وليس مجرد وجود مؤشر العلم الأحمر بالضرورة أساسًا للشك في ML أو TF ، حيث قد يكون العميل قادرًا على تقديم تفسير شرعي. يجب أن تساعد مؤشرات العلم الأحمر المهنيين القانونيين في تطبيق نهج قائم على المخاطر لمتطلبات العناية الواجبة للعميل CDD الخاصة بهم، وعندما يوجد عدد من مؤشرات العلم الأحمر، والترجيح الأكبر أن يكون لدى المهني القانوني شك في حدوث ML أو.TF .

-٨١

هيئة التنظيم الذاتي(SRB)

إن SRB هي هيئة تمثل مهنة (مثل المهنيين القانونيين وكتاب العدل وغيرهم من المهنيين القانونيين المستقلين أو المحاسبين)، وتتكون من أعضاء من المهنة، ولها دور في تنظيم الأشخاص المؤهلين للدخول في المهنة وممارستها، وأيضًا القيام بنوع من وظائف الإشراف أو المراقبة. يجب أن تطبق هذه الهيئات قواعد لضمان الحفاظ على المعايير الأخلاقية والمعنوية العالية من قبل أولئك الذين يمارسون المهنة.

المشرفون

يشير المشرفون إلى السلطات المختصة المعينة أو الهيئات غير العامة التي تتحمل مسؤوليات تهدف إلى ضمان امتثال المؤسسات المالية و / أو المؤسسات والمهن غير المالية المحددة DNFBP لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويجب أن تتمتع الهيئات غير العامة (التي يمكن أن تشمل أنواعًا معينة من هيئات التنظيم الذاتي) بالقدرة على الإشراف على المؤسسات المالية أو DNFBPs وفرض عقوبات عليها فيما يتعلق بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يجب أن يتم تمكين هذه الهيئات غير العامة بموجب القانون لممارسة المهام التي تؤديها، والإشراف عليها من قبل سلطة مختصة فيما يتعلق بهذه المهام.

الملحق ٤: الممارسات الإشرافية لتنفيذ النهج القائم على المخاطر

ايرلندا

مراقبة الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إيرلندا

جمعية القانون في إيرلندا هي الهيئة التعليمية والتمثيلية والتنظيمية لمهنة المحامين في إيرلندا. بالإضافة إلى المهام القانونية التي تمارسها بموجب قوانين المحامين، فإن الجمعية هي أيضًا السلطة المختصة لرصد المحامين لأغراض الامتثال لقوانين إيرلندا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب قانون العدالة الجنائية (غسل الأموال وتمويل الإرهاب) لعام ٢٠١٠ بصيغته المعدلة.

تستخدم الجمعية نظامًا قائمًا على المخاطر عند اختيار الشركات للتفتيش بالإضافة إلى إجراء عدد من عمليات التفتيش العشوائية. ولسنوات عديدة، تم اختيار الشركات للتفتيش على أساس عوامل المخاطر المحددة مسبقا التي تؤدي إلى فحص الحسابات. تتضمن عوامل المخاطر هذه:

- شكاوى الجمهور
- تجربة التحقيق السابقة
- محتويات تقرير محاسب التقارير السنوي للشركة
- التأخر في الامتثال لالتزامات رفع التقارير فيما يتعلق بتقارير المحاسبين وشهادات الممارسة
- قضايا تأمين التعويض المهني
- أحكام الديون
- تقارير وسائل الاعلام
- اخطارات مخاوف السلطات الحكومية بما في ذلك (An Garda Siobhan) ومفوضي الإيرادات.

يتم إجراء اختبارات الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالاقتران مع اللوائح المالية لجمعية شركات المحامين. عندما يتم اكتشاف أوجه قصور في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يتم تنفيذ عمليات الفحص المستقلة المستهدفة حتى تتم إزالة أية أوجه قصور بشكل مرض. العملية المتاحة لفرض الامتثال والمستخدمة في الماضي مبينة أدناه.

- إذا لم يقم المحامي بتنفيذ إجراءات مكافحة ML / TF ، يتم تقديم تقرير إلى لجنة تنظيم الممارسة التي ستطلب من المحامي تزويدها بنسخة من الإجراءات المكتوبة الجديدة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإثبات أن تلك الإجراءات قد تم إبلاغها إلى جميع الموظفين وسيتم تنفيذها بالكامل.

- في حالة الاشتباه بقيام أحد المحامين بارتكاب جريمة جوهرية تتعلق بـ ML / TF أو لم يقم بالوفاء بالتزامات الإبلاغ، تتم إحالة الأمر إلى لجنة الإبلاغ عن غسل الأموال في جمعية القانون لاتخاذ الإجراء المناسب.

- كانت تجربة جمعية القانون حتى الآن تتمثل في أن عدم تنفيذ إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يعود إلى عدم قيام المحامي بتنفيذ إجراءات مرضية لضمان الامتثال لقانون المحامين، وخاصة أحكام لائحة حسابات المحامين. وعندما لا يقم المحامي بتنفيذ إجراءات مرضية لضمان الامتثال لأنظمة حسابات المحاماة ولوائح المحاماة الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، ستقوم الجمعية بإعادة التحقيق مع الشركة إلى أن يتم وضع الإجراءات المرضية. وإذا لم ينفذ المحامي إجراءات مرضية، فيمكن إحالة الأمر إلى المحكمة التأديبية للمحامين

- إذا جاء إلى علم جمعية القانون أن المحامي قد اضطلع بخيانة الأمانة خاصة فيما يتعلق بأموال العملاء (التي قد تحدث بالتوازي مع نشاط يشتبه في علاقته بـ ML / TF) ، فيمكن إنفاذ عدد من العقوبات وتشمل:

  - الطلب من رئيس المحكمة العليا لإصدار أمر بتعليق ممارسة ذلك المحامي على الفور.
  - طلب لإصدار أمر بعدم قيام أي بنك بإجراء أي مدفوعات من أي حساب مصرفي يمتلكه المحامي أو تحت سيطرة ذلك المحامي.
  - طلب للحصول على أمر بتسليم أي مستندات يحتفظ بها المحامي على الفور إلى جمعية القانون أو مرشحها.

- بالإضافة إلى الإشراف، تشارك جمعية القانون أيضًا في مجموعة من أنشطة التوعية والمشاركة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك:

  - رفع مستوى الوعي من خلال مركز موارد الويب AML المخصص ومقالات eZine والجريدة الرسمية وتنبيهات البريد الإلكتروني.
  - تطوير ملاحظات توجيه مكافحة غسل الأموال – وهي ملاحظات شاملة تغطي جميع التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر ML / TF ، وتتبع نسق سؤال وجواب لسهولة الرجوع إليها. تحتوي أيضًا على فصل مخصص يوفر قائمة غير شاملة لمؤشرات الظروف المشبوهة المحتملة.

- في نوفمبر ٢٠١٨، تم تقديم إرشادات إضافية للمحامين للمساعدة في الالتزامات الجديدة التي تتضمن دليل أربعة مواضيع عن AMLD. وتناول كيفية إجراء تقييم لمخاطر الأعمال، وتحديث السياسات، والضوابط والإجراءات، وتنفيذ تقييمات مخاطر العملاء وتغييرات AMLD٤ إلى تدابير العناية الواجبة للعميل CDD.
- إرشادات مخصصة عبر خط مساعدة لمكافحة غسل الأموال. يتلقى خط المساعدة هذا استفسارات من المحامين حول مكافحة غسل الأموال على أساس يومي ويوفر إرشادات محددة في الوقت الفوري. يوفر خط المساعدة خدمة دعم سرية حيوية للمحامين عند التنقل في الأعلام الحمراء المحتملة وتحديد ما إذا كان يجب الاستمرار في خدمة قانونية أم لا. تتمثل إرشادات الجمعية في توثيق عملية تفكيرهم مع التركيز بشكل خاص على خطر ارتكاب جريمة غسل الأموال الأساسية في حالة تقديمهم خدمة قانونية قد تظهر أعلامًا حمراء. وبهذه الطريقة، يمكن أن تساعد الخدمة في منع التيسير غير المقصود لغسل الأموال من قبل المحامين.
- يتم توفير ثقافة مكافحة غسل الأموال للمحامين المتدربين الذين يحضرون الدورات التأهيلية في جمعية القانون. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للمحامين المؤهلين، تم عرض وحدات AML في دورات دبلوم الجمعية ودورات CPD التنمية المهنية المستمرة طوال عام ٢٠١٧، على سبيل المثال، قدمت الجمعية تدريبات مكثفة في مجال مكافحة غسل الأموال عبر البلاد وعبر الإنترنت من خلال ما مجموعه ٩ حلقات دراسية حضرها ٣٧٩ ٢ مشاركًا.

- تتطلب لوائح التنمية المهنية المستمرة CPD لعام ٢٠١٥ (رقم S.I. 480/2015) من الشركات أن تعين شريك امتثال لـ AML (يعني عدم القيام بذلك أن كل شريك في الشركة سيتم تعيينه كشريك امتثال لمكافحة غسل الأموال AML Compliance). يجب على شريك الالتزام بمكافحة غسل الأموال القيام، سنويًا، بما لا يقل عن ٣
ساعات من التدريب في المسائل التنظيمية، منها على الأقل ساعتان يجب أن تكون في المحاسبة والالتزام بـ AML. كان للتدريب خلال عام ٢٠١٧. طرأ تأثير ملموس على وعي المحامين بالتزامات AML ومخاطر ML / TF اتضح من زيادة الطلب على إرشادات مكافحة غسل الأموال في الأيام التي تلت ندوة مكافحة غسل الأموال.

٨٤-

فرنسا

- CARPA هو نظام للتحقق والتنظيم تحت مسؤولية مجلس المحامين في فرنسا. وينطبق على جميع التعاملات المالية التي يتلقاها المحامون نيابة عن عملائهم. يقوم بالتحقق بموجب سلطة رئيس مجلس نقابة المحامين وله دور في مكافحة ML / TF. ولوحدة التحريات المالية الفرنسية مصلحة في CARPA، مما يضمن إمكانية تتبع جميع التدفقات المالية. قواعد نظام CARPA كما يلي:
- يجب أن تكون أي معاملة للأموال التي يقدمها محام مرتبطة بعمل قانوني أو قضائي.
- يجب توجيه أي معاملة للأموال التي يقدمها محام نيابة عن موكليه من خلال CARPA (مع استثناء وحيد هو أن الصناديق لا تدخل في نطاق تدخل CARPA في الحالة الحالية للقانون).
- يتم فتح الحساب المصرفي باسم CARPA، حيث يتم إيداع الأموال التي يتلقاها المحامون نيابة عن عملائهم.

- لا يمكن للمحامي تلقي الأموال أو إعطاء تعليمات لدفعها إلى المستفيدين دون التحقق المسبق من CARPA التي تتم تحت سلطة ومسؤولية مجلس نقابة المحامين ورئيس مجلس نقابة المحامين. تتعلق عمليات التحقق، على وجه الخصوص:

١. طبيعة ووصف القضية؛
٢. أصل الأموال؛
٣. وجهة الأموال؛
٤. المستفيد الفعلي من المعاملة؛ و
٥. العلاقة بين دفع المال والمعاملة القانونية أو القضائية التي يقوم بها المحامي في إطار نشاطه المهني.

يمكن لـ CARPA رفض المعاملة إذا لم تتمكن من التحقق من العناصر المذكورة أعلاه.
CARP ليست مؤسسة مالية ويدعمها بنك. نظرًا لأن CARPA تخضع لسلطة مجلس المحامين ورئيس مجلس نقابة المحامين، فإن المحامين ملزمون بتقديم التفسيرات اللازمة لـ CARPA للعمل دون أن يكونوا قادرين على الاعتماد على السرية المهنية (التي قد تنطبق إذا كانوا يتعاملون مع بنك). وبالتالي، تتقاطع الضوابط التي تمارسها CARPA من جهة وبنكها من جهة أخرى بصورة مكملة مع السرية المهنية.

-٨٥

ماليزيا

الممارسات الإشرافية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ماليزيا

آ- متطلبات **"ملائم ومناسب"** - هيئات التنظيم الذاتي(SRB)

في ماليزيا، يتم تنظيم عمل المهنيين القانونيين بموجب قانون المهن القانونية لعام ١٩٧٦، وقانون المحاماة صباح ١٩٥٣ ومرسوم المحاماة ساراواك ١٩٥٣، على التوالي. قبل القبول في نقابة المحامين، يخضع المحامون لضوابط مناسبة لدخول السوق ويُطلب منهم فيها الوفاء بالمتطلبات **"ملائم ومناسب"** بموجب التشريعات التي تحكمهم. ويتم إصدار شهادات ممارسة المهنة لاحقًا من قبل المحكمة العليا في ماليزيا والمحكمة العليا في صباح وساراواك بالتزامن مع الهيئات القضائية الخاصة لكل من المهنيين القانونيين، أي مجلس نقابة المحامين في ماليزيا (BC) وجمعية صباح للمحاماة (SLS) مثلSRBs ، وكذلك جمعية المحامين من ساراواك.

ب- الإشراف القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - بنك نياجرا ماليزيا(BNM)

بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعائدات الأنشطة غير المشروعة لعام ٢٠٠١ (AMLA)، فإن BNM هو السلطة الإشرافية المعينة للإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات والمهن غير المالية المحددة (DNFBPs) والمؤسسات المالية الأخرى في ماليزيا ، بما في ذلك المهنيون القانونيون.

يعتمد بنك نياجرا إشرافًا على أساس النهج القائم على المخاطر على المهنيين القانونيين، حيث يسترشد التمييز بنتيجة تقييم المخاطر الوطنية (NRA) وتطبيق إطار عمل إشرافي قائم على المخاطر لـ DNFBPs والمؤسسات المالية الأخرى (D'SuRF) ، على النحو التالي:

١. تقييم المخاطر الوطنية2017 (NRA)

التكرار الثالث لتقييم المخاطر الوطنية في ماليزيا في عام ٢٠١٧، الذي يتضمن تقييم المخاطر الكامنة في ML / TFوفعالية الرقابة العامة، قد نص على أن صافي مخاطر ML و TF للمحترفين القانونيين هي" متوسطة عالية" و "متوسطة"، على التوالي، حيث تفاقمت بالسيطرة الهامشية، على النحو التالي:

غسل الأموال (ML)		تمويل الإرهاب (TF)	
مخاطر كامنة	متوسطة	مخاطر كامنة	منخفضة
السيطرة	هامشية	السيطرة	هامشية
صافي المخاطر	متوسط الارتفاع	صافي المخاطر	متوسطة

٢-إطار عمل إشرافي قائم على المخاطر لـ DNFBPs والمؤسسات المالية الأخرى (D'SuRF)

يشمل إطار العمل الإشرافي القائم على المخاطر D'SuRF أسلوب الإدارة والإشراف الشامل، وتطبيق أدوات الإشراف على أساس المخاطر. تمشيا مع تصنيف ML / TF للقطاع وتطبيق D'SuRF ، يتم تواتر وكثافة المراقبة على المهنيين القانونيين وفقا لذلك لتشمل مجموعة من الأدوات الإشرافية ، على النحو التالي:

التفتيش في الموقع

يتم اختيار الشركات استنادًا إلى عملية اختيار قوية بموجب إطار D'SuRF ، وتتوافق مع ملف المخاطر الخاص بالمؤسسات المبلغة (RIs) .التفتيش في الموقع متعمق ، مع تقييمات تغطي المخاطر الكامنة في المؤسسات المبلغة RIs وجودة إدارة المخاطر.

بتطبيق النهج القائم على المخاطر، يفرض البنك المركزي الماليزي تدابير متابعة في الموقع للمؤسسات المالية ذات المخاطر المرتفعة. يتضمن ذلك مطالبة المؤسسات المالية بتقديم مقترحات إلى البنك BNM حول التدابير المخططة لتصحيح أي مشكلات إشرافية وتقرير مرحلي حتى التصحيح الكامل. يحدد D'SuRFإطار العمل الإشرافي الموعد النهائي لكل من التقريرين. وفُرضت تدابير المتابعة على عدد من الشركات القانونية المختارة للفحص في الموقع، مما يسلط الضوء على المخاطر العالية للقطاع ويتسق مع أحدث نتائج.NRA تقييم المخاطر الوطنية.

أنشطة المراقبة والإشراف خارج الموقع

بصرف النظر عن التفتيش في الموقع، يستخدم البنك BNM مجموعة من أنشطة المراقبة والتواصل الإشرافي خارج الموقع، تهدف إلى رفع مستوى الوعي وتوجيه تنفيذ متطلبات AMLA من قبل المتخصصين القانونيين. يتم أيضًا نشر هذه الأدوات خارج الموقع وفقًا للنهج القائم على المخاطر، حيث تكون كثافة وتكرار المهن القانونية أعلى نسبيًا مقارنة بالقطاعات الأخرى. وتشمل المراقبة خارج الموقع تقديم تقارير البيانات والامتثال وتقارير التدقيق الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، يقوم لبنك المركز الماليزي BNM وهيئات التنظيم الذاتي ذات الصلة بتنظيم برامج اعلامية وتوعية دورية حول AML / CFT على المستوى الوطني.

-٨٦

اسبانيا

المجلس العام لكتابة العدل في إسبانيا- الهيئة المركزية لمكافحة غسل الأموال

أنشئ المجلس العام لكتابة العدل الإسباني في ٢٠٠٥/١٢/٢٨، بموجب الأمر الوزاري ٢٠٠٥/٢٩٦٣ ، المؤرخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥ ، لتنظيم هيئة الوقاية المركزية ، وهي هيئة متخصصة في التنظيم الذاتي لمؤسسة التوثيق (كتابة العدل)، على النحو الذي تسمح به المذكرة التفسيرية للتوصية ٢٣ التي تنص: " يجوز للدول أن تسمح للمحامين وكتاب العدل وغيرهم من المهنيين القانونيين والمحاسبين المستقلين بإرسال تقارير المعاملات المشبوهة إلى منظماتهم التنظيمية الذاتية المناسبة ، شريطة أن تكون هناك أشكال كافية من التعاون بين هذه المؤسسات ووحدة التحريات المالية."

تتولى هذه الهيئة التزامات معينة باسم كتاب العدل:

- تحليل المعاملات
- إرسال تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة التحريات المالية.
- إعداد تحليل مخاطر القطاع
- إعداد سياسات وإجراءات داخلية على أساس المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعريف مؤشرات المخاطر لقطاع كتابة العدل.
- تدريب كتاب العدل والموظفين.
- الإشراف على الوفاء بالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل كتاب العدل.

إنها تتقاطع بين وحدة التحريات المالية وكتابة العدل، مع المهمة العامة المتمثلة في تكثيف التعاون بين كتاب العدل والسلطات في مكافحة ML / TF. وقد وضعت أدلة، بصفة إرشادات، ووثائق نماذج أسئلة وإجابات، ووثائق أفضل الممارسات؛ وإعداد قواعد بيانات داخلية لتحسين تطبيق إجراءات CDD في مكاتب كتابة العدل؛ وحلت أكثر من ٧٠٠٠ استشارة من مكاتب كتابة العدل؛ وتصميم برامج التدريب عبر الإنترنت؛ وتطوير دورات تدريبية شخصية لكتاب العدل والموظفين؛ ووضع مصفوفة واحدة لمؤشرات المخاطر المشتركة؛ وأجرت تحليلاً قطاعياً للمخاطر؛ وتنفيذ الإشراف عن بُعد لجميع مكاتب كتابة العدل والإشراف الشخصي في أكثر من ٨٠ حالة من ممارسات التوثيق، من بين أنشطة أخرى.

يمثل نظام مكافحة غسل الأموال الذي يستخدمه كتاب العدل في إسبانيا تقدمًا كبيرًا للسلطات العامة ، الذي بفضل تطبيقه أصبح بإمكانها الآن الوصول إلى:

- مصدر جديد للمعلومات القيمة: فهارس التوثيق (قاعدة بيانات واحدة تحتوي على معلومات عن جميع الصكوك والسياسات العامة الموثقة والموجودة في البلد). يتم معالجة هذه المعلومات بطريقة متكاملة ومؤتمتة للكشف عن عمليات ML / TF المحتملة.
- هيئة تضم أخصائي مكافحة غسل الأموال يديرون قاعدة البيانات، ويديرون قاعدة البيانات، ويقومون بتحليل وتقديم تقارير إلى وحدة التحريات المالية عن عمليات ذات مخاطر عالية نيابة عن كتاب العدل الذين لا يستطيعون تحليل معاملات لكل مكتب كاتب عدل فقط (كما هو الحال إذا لم تكن هناك هيئة مركزية) ولكن لجميع مكاتب كتاب العدل معا.

يوفر النظام أيضًا ميزات لكتاب العدل، الذين يمكنهم تفويض إدارة (وفي الواقع تم إعفاؤهم من ذلك) بعض واجباتهم (تحليل عمليات الإبلاغ، وعند اللزوم، مع أدلة على ML / TF ، والتدريب ، والإجراءات الداخلية ، إلخ.) لفريق من الخبراء الذين يعملون نيابة عنهم.

-٨٧

-٨٨

المجلس العام لكتابة العدل في إسبانيا - ممارسات العناية الواجبة: قاعدة بيانات الملكية المستفيدة

قرر المجلس العام لكتابة العدل في اسبانيا في ٢٠١٢/٣/٢٤، إنشاء "قاعدة بيانات الملكية المستفيدة "(قاعدة بيانات الملكية الحقيقية)، أو ("BDTR")نظام حفظ البيانات الشخصية، ووفقًا لأنظمة حماية البيانات، تم نشر في هذا القرار في الجريدة الرسمية للدولة في ٢٨ أبريل ٢٠١٢.

يسمح القرار الوصول إلى المعلومات:

- من قبل كتاب العدل، لأنهم يخضعون لالتزامات مكافحة غسل الأموال.
- من قبل الخدمة التنفيذية لمفوضية منع غسل الأموال والجرائم النقدية – وحدة التحريات المالية الإسبانية - لإنجاز المهام الموكلة للخدمة.
- من قبل المحكمة، ومصلحة الضرائب، وإنفاذ القانون والسلطات الإدارية المسؤولة عن منع غسل الأموال والتحقيق فيه.
- من قبل الأطراف الأخرى الخاضعة لقانون مكافحة غسل الأموال، ٢٠١٠/١٠، المؤرخ ٢٨ أبريل ٢٠١٠، وفقًا للشروط المنصوص عليها فيه.

نصت المادة ٦ من المرسوم الملكي ٢٠١٤/٣٠٤، الصادر في ٥ مايو، بشأن الموافقة على قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٠، الصادر في ٢٨ أبريل ، في القانون الإسباني على أنه "للوفاء بالتزام تحديد الهوية والتحقق من المالك المستفيد المنصوص عليه في هذه المادة ، يجوز للأطراف الخاضعة لهذا القانون الوصول إلى قاعدة بيانات الملكية المستفيدة للمجلس العام لكتابة العدل" ...

ونتيجة لذلك، لتسهيل الامتثال لالتزامات العناية الواجبة، لا يَسمح فقط لكتاب العدل الرجوع الى قاعدة بيانات الملكية المستفيدة، بل يسمح أيضاً لجميع الأطراف الخاضعة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال. يسمح هذا بالتالي لوحدات التحريات المالية، ووكالات إنفاذ القانون بالحصول على معلومات عن المالكين الذين تقل نسبتهم عن ٢٥٪ (نظام الشركات الكامل) في الشركات الخاصة الإسبانية ذات المسؤولية المحدودة، في أي تاريخ محدد. قد يطلبون أيضًا معلومات عن الشركات التي يملكها الشخص الطبيعي (الملكية المستفيدة العكسية) في أي تاريخ محدد.

يتم ضمان مستويين من جودة المعلومات:

- معلومات تستند إلى بيان من موظف عمومي (الشركات الأجنبية والمؤسسات والجمعيات والشركات الإسبانية).
- معلومات تم التحقق منها وفقًا لمعاملة البيع والشراء لأسهم الشركات الإسبانية ذات المسؤولية المحدودة.

أبرم المجلس العام لكتابة العدل اتفاقيات مع جمعيات الأطراف الخاضعة لالتزامات مكافحة غسل الأموال (المصارف ، وبنوك الادخار ، وشركات الاستثمار ، ومدققو الحسابات ، والمحامون ، وكالات اليانصيب ، ومؤسسات الائتمان ، والنوادي الليلية، وما إلى ذلك) ، وقدمت المعلومات المطلوبة لأكثر من ٠٠٠ ٠٠٠ ٢طلب وارد.

-٨٩

المملكة المتحدة

النهج الإشرافي لهيئة تنظيم المحامين

تنظم هيئة تنظيم المحامين (SRA) المحامين وشركاتهم، وكذلك المحامين الآخرين والمديرين غير المحامين الذين يعملون في شركات المحاماة في جميع أنحاء إنجلترا وويلز. كما تنظم الهيئة أولئك الذين يعملون كمحامين أوروبيين مسجلين أو محامين أجانب مسجلين. تسعى SRA إلى حماية الجمهور من خلال ضمان استيفاء المحامين للمعايير العالية والتصرف عند تحديد المخاطر. فيما يتعلق بقواعد غسل الأموال، فإن ثلثي الشركات التي تشرف عليها الهيئة (٦٧٪) تقدم خدمات تدخل في نطاقها، والفئتان الرئيسيتان تعملان كمحترف قانوني مستقل أو تتصرف كمقدم خدمات ائتمان أو شركات.

هناك عقبات كبيرة أمام دخول المهنة. تتضمن المتطلبات الحصول على شهادة مؤهلة في القانون، تليها دورة الممارسة القانونية، ثم فترة تدريب مدتها سنتان تدمج دورة المهارات المهنية. كما يتم إجراء اختبار الشخصية والملاءمة قبل القبول في قائمة المحامين. تتطلب SRA من الشركات الحصول على موافقة المالكين والمديرين. يتعين على الشركات أن يكون لديها مسؤولو التزام بالممارسات القانونية (COLPs) ومسؤولو التزام للإدارة المالية (COFAs) معتمدين من الهيئة و يجب أن يكون لديهم مستوى كافٍ من الأقدمية والاستقلال. يتعين على الشركات أيضًا أن تعلن ما إذا كانت تقوم بعملها في نطاق لوائح غسل الأموال. يجب على تلك الشركات التي تدخل في نطاق اللوائح تقديم نموذج طلب إضافي لإعلان أي فرد يتقدم للتسجيل كمالك مستفيد أو مسؤول أو مدير .(BOOM)

النهج القائم على المخاطر

تنفذ هيئة تنظيم المحامين كلا من تقييم المخاطر النوعي والكمي حول كيفية تعرض المجتمع الخاضع لـ ML / TF.ويتم منح كل شركة تصنيفًا للمخاطر ، يبين النهج الإشرافي الخاص بالهيئة .تنقسم الأنشطة الإشرافية إلى فئتين عريضتين: (١) العمل التفاعلي (الاستجابة للمخاوف والانتهاكات) ؛ (٢) العمل الاستباقي (مثل التعامل مع الشركات لمنع الانتهاكات ، وتحديد الانتهاكات المحتملة ، واستكشاف المخاطر ، وتعزيز فهم المخاطر وتقديم أدلة على السلوكيات السيئة والجيدة). تستخدم الهيئة (SRA)المعلومات / التحريات التي تتلقاها لبناء ملف تعريف الشركة. يأخذ التقييم في الاعتبار الانتهاك المحدد المزعوم، وشدة الادعاء، ونوعية المعلومات وقدرتها على التحقيق. يتم تشفير المعلومات وتصنيفها بعد ذلك وفق تصنيف RAG(أحمر أو كهرومائي أو أخضر، مع اعتبار الأحمر هو الأكثر خطورة). ويتم تقييم التقارير الواردة على أساس المخاطر ويتم إنشاء مسائل السلوك للقضايا التي تم تقييمها على أنها عالية أو متوسطة المخاطر. وغالباً ما يؤدي الذين لديهم زاوية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى تحقيق في الموقع حيث يتم النظر في القضايا الرئيسة، وإعداد تقرير قائم على الحقائق.

الإنفاذ: لدى SRA عدد من أدوات الإنفاذ. وتشمل خطاب المشورة، والتقصي والتحذير، والتوبيخ الشديد والتعنيف، على أساس خطورة الانتهاك. تتمتع SRA أيضًا بصلاحيات فرض الغرامات على الأفراد والشركات. في حالات سوء السلوك الخطير، يمكن لـ SRA إحالة القضية إلى محكمة تأديب المحامين، التي يمكن أن تفرض غرامات أعلى ولديها أيضًا صلاحيات التعليق أو الشطب من المهنة. تتمتع SRA بالقدرة على استبعاد الأفراد من المشاركة في أدوار محددة في أنواع معينة من الشركات. يمكنها أيضًا المقاضاة في جرائم المعلومات أو تصرف الأفراد كشركة وهمية ويمكن أن تلغي التراخيص أو تسحب الموافقات. يمكن لـ SRA أيضًا منع غير المحامين من العمل في الأعمال القانونية.

٩٠-٩١-

الولايات المتحدة

متطلبات "ملائم ومناسب" : المحامون[٥١] في الولايات المتحدة

تصف المناقشة أدناه متطلبات "ملائم ومناسب" في الولايات المتحدة، وهي الدولة التي يوجد فيها أكبر عدد من المحامين الخاضعين لنظام إشرافي بديل.

إن المحكمة الأعلى في الدولة المرخص فيها للمحامي هي المسؤولة عن اعتماد نسخة من القواعد النموذجية للسلوك المهني المعمول بها في تلك الولاية وعن إنفاذ واجبات المحامين بموجب تلك القواعد. وتعمل نقابات المحامين في الولاية أو الوكالات المستقلة التي أنشأتها قواعد المحكمة باعتبارها وكالات المحكمة للترخيص والتنظيم والتأديب.

ينظم نظام الولايات المتحدة عمل المحامين طوال حياتهم المهنية ويتضمن ضوابط صارمة على المحامين. تبدأ عناصر القيود هذه بالقواعد الخاصة بقبول النقابة وهي مصممة، من بين أشياء أخرى، لمنع المجرمين من أن يصبحوا محامين أو يسيطروا عليهم ولاكتشاف أي انتهاكات قد تحدث بشكل فعال.

متطلبات القبول: التعليم القانوني في الولايات المتحدة هو برنامج الدراسات العليا، وليس برنامج البكالوريوس. وتتطلب معظم الولايات القضائية من المتقدمين لامتحان المحاماة أن يكونوا قد التحقوا بكلية الحقوق المعتمدة(ALS). توجد في الولايات المتحدة مهنة قانونية موحدة ، مما يعني أن المحامين الأمريكيين الذين يؤدون أعمالًا قانونية "معاملات" يجب أن يكونوا مرخصين من قبل محاكم الدولة العليا ووكالاتها التأديبية ، كما يفعل هؤلاء المحامون الذين يرفعون دعاوى أمام المحكمة. كجزء من عملية الترخيص الإلزامي، يخضع المحامون المحتملون لسلسلة من المتطلبات للتأكد من أنهم يمتلكون الشخصية واللياقة اللازمة لحضور امتحان المحاماة وممارسة القانون. ويجب أن يفصح المتقدمون إلى كليات الحقوق الأمريكية عن أية إدانات جنائية أو مواجهات أخرى مع النظام القانوني.

[٥١] يتم استخدام مصطلح "المحامون" عمداً في هذا النقاش حول الوضع في الولايات المتحدة بدلاً من المهنيين القانونيين لأن المتطلبات الموضحة لا تمتد إلى جميع المهنيين القانونيين داخل الولايات المتحدة.

المتطلبات المستمرة: يجب على المحامين الأميركيين تجديد تراخيصهم سنويًا. تتضمن متطلبات التجديد الالتزام الإلزامي بقواعد السلوك المهني، والقواعد الإلزامية المتعلقة بالحسابات التي تنطوي على أموال العملاء، والقواعد الإضافية التي تختلف من ولاية إلى أخرى. وتشمل مسائل مثل متطلبات التعليم المستمر الإلزامي، والتدقيق العشوائي لحسابات الائتمان الخاصة بالعملاء، والبرامج المصممة للتعرف على المحامين ومساعدتهم في قضايا إساءة استخدام العقاقير والصحة العقلية. وتترتب على المحامين الأمريكيين التزامات إلزامية للإبلاغ عن أي مخالفات من جانب محامين آخرين وعدم الامتثال. واخضاع المحامي للتأديب. تطلب العديد من الولايات من المحامين الإبلاغ عن إداناتهم الجنائية إلى وكالة تأديب المحامين.

٩٢-

الملحق ٥: أمثلة على الأعلام الحمراء التي تبرز الأنشطة أو المعاملات المشبوهة للمهنيين القانونيين [٥٢]

أ) المعاملة غير عادية، على سبيل المثال:

- نوع العملية التي يتم توثيقها لا يتوافق بوضوح مع حجم أو عمر أو نشاط الكيان القانوني أو الشخص الطبيعي الذي يتصرف؛
- المعاملات غير عادية بسبب حجمها أو طبيعتها أو تواترها أو طريقة تنفيذها؛
- هناك اختلافات ملحوظة وهامة للغاية بين السعر المعلن والقيم الفعلية التقريبية وفقًا لأي مرجع يمكن أن يعطي فكرة تقريبية عن هذه القيمة أو في تقدير المحترف القانوني؛
- الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني، بما في ذلك المنظمات غير الربحية ، الذين يطلبون خدمات لأغراض أو معاملات لا تتوافق مع تلك المعلنة أو غير المعتادة لتلك المنظمات.
- تتضمن المعاملة مبلغًا غير متناسب من التمويل الخاص أو الشيكات لحاملها أو نقدًا، خاصةً إذا كانت لا تتفق مع الملف الاجتماعي-الاقتصادي للفرد أو الملف الاقتصادي للشركة.

ب) يساهم العميل أو الطرف الثالث بمبلغ كبير نقدًا كضمان مقدم من المقترض / المدين بدلاً من مجرد استخدام هذه الأموال مباشرة، دون تفسير منطقي.

ج) مصدر الأموال غير عادي:

- تمويل طرف ثالث إما للمعاملة أو للرسوم / الضرائب المترتبة دون أي ارتباط واضح أو تفسير شرعي؛

[٥٢] انظر أيضًا تقرير مجموعة FATF و Egmont المشترك حول إخفاء الملكية المستفيدة ، يوليو ٢٠١٨ ، الملحق هـ - مؤشرات الملكية المستفيدة المخفية

- الأموال الواردة من أو مرسلة إلى بلد أجنبي عندما لا يكون هناك ارتباط واضح بين البلد والعميل؛
- الأموال الواردة من أو مرسلة إلى البلدان عالية الخطورة.

د) يستخدم العميل حسابات مصرفية متعددة أو حسابات خارجية دون سبب وجيه.

هـ) يتم تمويل النفقات الخاصة من قبل شركة أو مؤسسة أو حكومة.

و) تم تأجيل اختيار طريقة الدفع إلى موعد قريب جدًا من وقت التوثيق، في دولة حيث يتم عادةً تضمين طريقة الدفع في العقد، خاصةً إذا لم يتم تقديم أي ضمان لتأمين الدفع، دون تفسير منطقي.

ز) تم تحديد فترة سداد قصيرة بشكل غير عادي دون تفسير منطقي.

ح) يتم سداد الرهون مرارًا وتكرارًا قبل تاريخ الاستحقاق المتفق عليه في البداية ، دون أي تفسير منطقي.

ط) يتم شراء الأصل بالنقد ثم استخدامه بسرعة كضمان للقرض.

ي) يوجد طلب لتغيير إجراءات الدفع المتفق عليها مسبقًا دون تفسير منطقي ، خاصةً عند اقتراح أدوات دفع غير مناسبة للممارسة الشائعة المستخدمة في المعاملة المطلوبة.

ك) يتم توفير التمويل من قبل المقرض ، سواء كان شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا ، بخلاف مؤسسة ائتمان ، دون أي تفسير منطقي أو تبرير اقتصادي.

ل) يقع الضمان المقدم للصفقة حاليًا في بلد شديد الخطورة.

م) حدثت زيادة كبيرة في رأس المال لشركة مؤسسة مؤخرًا أو مساهمات متتالية على مدى فترة قصيرة من الزمن لنفس الشركة ، دون أي تفسير منطقي.

ن) كانت هناك زيادة في رأس المال من بلد أجنبي ، إما أنه ليس له علاقة بالشركة أو أنه ينطوي على مخاطر عالية.

هـ) تتلقى الشركة حقنة من رأس المال أو الأصول العينية التي تعد مرتفعة بشكل مفرط مقارنةً بالعمل أو الحجم أو القيمة السوقية للشركة المنفذة ، دون أي تفسير منطقي.

ع) يوجد سعر مرتفع أو منخفض بشكل مفرط مرفق بالأوراق المالية المنقولة ، فيما يتعلق بأي ظرف من الظروف يشير إلى هذه الزيادة (مثل حجم الإيرادات أو التجارة أو الأعمال أو المباني أو الحجم أو معرفة الإعلان عن الخسائر أو المكاسب المنهجية) أو فيما يتعلق بالمبلغ المعلن في عملية أخرى.

ف) المعاملات المالية الكبيرة ، لا سيما إذا طلبت من شركات تم إنشاؤها مؤخرًا ، حيث لا تبرر هذه المعاملات بغرض الشركة أو نشاط العميل أو مجموعة الشركات المحتملة التي ينتمي إليها أو لأسباب أخرى مبررة.

الملحق ٦: أعضاء فريق صياغة النهج القائم على المخاطر

observers	Office	Country/Institution
Sarah Wheeler (Co-chair)	Office for Professional Body AML Supervision (OPBAS), FCA	UK
Sandra Garcia (Co-chair)	Department of Treasury	USA
Erik Kiefel	FinCen	
Helena Landstedt and Josefin Lind	County Administrative Board for Stockholm	Sweden
Charlene Davidson	Department of Finance	Canada
Viviana Garza Salazar	Central Bank of Mexico	Mexico
Fiona Crocker	Guernsey Financial Services Commission	Group of International Finance Centre Supervisors (GIFCS)
Ms Janice Tan	Accounting and Regulatory Authority	Singapore
Adi Comeriner Peled	Ministry of Justice	Israel
Richard Walker	Financial Crime and Regulatory Policy, Policy & Resources Committee	Guernsey
Selda van Goor	Central Bank of Netherlands	Netherlands
Natalie Limbasan	Legal Department	OECD
Accountants		
Member	**Office**	**Institution**
Michelle Giddings (Co-chair)	Professional Standards	Institute of Chartered Accountants of England & Wales
Amir Ghandar	Public Policy & Regulation	International Federation of Accountants
Legal professionals and Notaries		
Member	**Office**	**Institution**

Stephen Revell (Co-chair)	Freshfields Bruckhaus Deringer	International Bar Association
Keily Blair	Economic Crime, Regulatory Disputes department	PWC, UK
Mahmood Lone	Regulatory issues and complex cross-border disputes	Allen & Overy LLP, UK
Amy Bell	Law Society's Task Force on ML	Law Society, UK
William Clark	ABA's Task Force on Gatekeeper Regulation and the Profession	American Bar Association (ABA)
Didier de Montmollin	Founder	DGE Avocats, Switzerland
Ignacio Gomá Lanzón	CNUE's Anti-Money	Council of the Notariats
Alexander Winkler	Laundering working group	of the European Union (CNUE)
Notary office	Austria	
Rupert Manhart	Anti-money laundering Committee	Council of Bars and Law Societies of Europe
Silvina Capello	UINL External consultant for AML/CFT issues	International Union of Notariats (UINL)
FATF Members and observers	Office	Country/Institution
	TCSPs	
Member	Office	Institution
John Riches (Co-chair)and Samantha Morgan Emily Deane	RMW Law LLP Technical Counsel	Society of Trust and Estate Practitioners (STEP)
Paul Hodgson Michael Betley	Butterfield Trust (Guernsey) Ltd Trust Corporation International	The Guernsey Association of Trustees
Paula Reid	A&L Goodbody	A&L Goodbody, Ireland